ثلاثون سنة على قيام الاتحاد المغاربي

الرهان والتحديات

مؤلف جماعي

يتضمن أشغال الندوة العلمية التي أقامتها منظمة العمل المغاربي
بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية. احتفاء بالذكرى الثلاثون لقيام الاتحاد المغاربي
يومي السبت 16 والأحد 17 فبراير 2019 بمراكش

تنسيق وإشراف د.إدريس لكريني

الطبعة الأولى 2019

ثلاثون سنة على قيام الاتحاد المغاربي
الرهان والتحديات

عنوان الكتاب:

ثلاثون سنة على قيام الاتحاد المغاربي

الرهان والتحديات

مؤلف جماعي

يتضمن أشغال الندوة العلمية التي أقامتها منظمة العمل المغاربي

بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية

احتفاء بالذكرى الثلاثون لقيام الاتحاد المغاربي

يومي السبت 16 والأحد 17 فبراير 2019 بمراكش

تنسيق وإشراف:

د. إدريس لكريني

الطبعة الأولى 2019

رقم الإيداع القانوني:

2019MO4583

ردمك:

978-9920-38-463-6

التصفيف والإخراج الفني:

صباح القصير

الطبع:

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات – مراكش
RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT MARRAKECH
TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23
iwatanya@gmail.com www.elwatanya.ma

ملحوظة: الآراء الواردة في المؤلف تعبر عن مواقف أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن مواقف المنظمة أو منسق هذا العمل.

ثلاثون سنة على قيام الاتحاد المغاربي
الرهان والتحديات

مؤلف جماعي

يتضمن أشغال الندوة العلمية التي أقامتها منظمة العمل المغاربي بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية، احتفاء بالذكرى الثلاثون لقيام الاتحاد المغاربي

يومي السبت 16 والأحد 17 فبراير 2019 بمراكش

تنسيق وإشراف:

د. إدريس لكريني

الطبعة الأولى 2019

كلمة السيد رئيس منظمة العمل المغاربي

السيد أمين عام اتحاد المغرب العربي؛

السيد عمدة مراكش؛

السيد ممثل مؤسسة هانس سايدل الألمانية؛

السيدات والسادة الأساتذة المشاركون؛

السيدات والسادة نساء وجال الإعلام؛

أيها الحضور الكريم؛

بعد سلسلة من اللقاءات العلمية والجامعات الصيفية التي أقامتها منظمة العمل المغاربي على امتداد أكثر من ثماني سنوات منذ تأسيسها، نلتئم اليوم في هذا اللقاء الوازن الذي يصادف الذكرى الثلاثين لميلاد الاتحاد المغاربي.. والذي تقيمه المنظمة بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل ودعم من المجلس الجماعي لمراكش وبحضور السيد الأمين العام الذي نحييه على جهوده وتواجده بيننا رغم كثرة انشغالاته.

أرحب في البداية بكل ضيوفنا الأعزاء الوافدين من البلدان المغاربية تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا، كما أرحب أيضا بكل المشاركين القادمين من مختلف المدن المغربية ومن جامعتنا القاضي عياض.. وبكل الحاضرات والحاضرين بيننا.

أود أيضا، تقديم الشكر الحار لشركائنا في مؤسسة هانس زايدل في شخص مديرها الإقليمي بالمغرب وموريتانيا الدكتور ياخان لوباه وممثلها الحاضر معنا الأستاذ ميلود السفياني، والتي راكمنا معها مجموعة من اللقاءات العلمية المغاربية..

شكري موصول أيضا إلى المجلس الجماعي لمدينة مراكش، والذي لم يبخل على المنظمة في تقديم الدعم لإنجاح هذا اللقاء، وفتحه باب تنظيمه داخل هذه البناية التاريخية بقصر البلدية التي حظيت بتوقيع اتفاقية مراكش المنشئة للاتحاد عام يوم 17 فبراير 1989.

أنتهز الفرصة أيضا لتقديم الشكر لكل الزميلات والزملاء في مكتب المنظمة والذين تحمسوا على امتداد عدة أشهر في سبيل تنظيم وإنجاح هذا اللقاء.. كما أحيي وسائل الإعلام الوطنية التي تواكب بكثافة وموضوعية فعاليات هذا اللقاء، كما هو الشأن بالنسبة للأنشطة السابقة..

أيها الحضور الكريم،

إن حضور الأمين العام للاتحاد المغاربي بيننا وداخل هذه البناية التاريخية، هو تشجيع لعملنا كفعاليات مدنية تدعم البناء المغاربي.. وإذ نحيي الأمانة العام على جهودها لتجاوز الإشكالات المطروحة أمام هذا البناء، وقد تلقينا أخيرا وبارتياح كبير جهود الأمانة للتحسيس بأهمية مشروع القطار المغاربي، كما نؤكد على أهمية هذه المبادرة التي ستسهم حتما في تحريك الأجواء الجامدة بين الدول المغاربية، وتعطي لأجيالها الراهنة أملا في فضاء مغربي قوِيٍّ.

لقد ظلّت فكرة البناء المغاربي حلما يراود الكثير من النخب المغاربية وزعماء حركات التحرّر الوطني ضدّ الاحتلال الأجنبي في المنطقة، وهو حلم يجد أساسه في المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والحضارية.. المتاحة والتي تدعم هذا البناء، وتجعل منه خيارا استراتيجيا بكل المقاييس.. ولذلك خلّف التأسيس ارتياحا عميقا في أوساط الكثير من النخب الاقتصادية والسياسية بالمنطقة..

حرص الاتّحاد منذ إحداثه على إرساء إطاره التنظيمي والمؤسساتي انسجاما مع مقتضيات اتفاقية مراكش، حيث تم تنصيب الأمانة العامة التي

يقع مقرّها بمدينة الرباط، وإحداث مجلس الشورى المتواجد بالعاصمة الجزائرية، والهيئة القضائية بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، وكذلك الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم المتركّزة في العاصمة الليبية طرابلس، ثم المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية المتواجد في العاصمة التونسية.

في الوقت الذي راكمت فيه الكثير من التكتلات الاقتصادية في أوربا وآسيا وأمريكا وإفريقيا، مجموعة من المكتسبات التي أهلتها للتفاعل بشكل إيجابي مع المتغيرات الدولية الراهنة، لم تكن حصيلة الاتّحاد المغاربي لثلاثة عقود مضت، مرضية، بسبب الجمود الذي أحاط بمؤسساته وآلياته، ما كلّف المنطقة الكثير من الخسائر على شتى الواجهات.

تزايدت حدّة الإشكالات والتهديدات التي تواجه الدول المغاربية مجتمعة في الوقت الراهن، سواء ما تعلق منها بتمدّد الجماعات الإرهابية في المنطقة، مستغلة الارتباكات الأمنية التي شهدتها ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء، خلال السنوات الأخيرة، علاوة على التحديات الاقتصادية المطروحة بسبب تدنّي المعاملات التجارية والاقتصادية المغاربية، واختلال ميزان التفاوض مع دول الاتحاد الأوربي بصدد عدد من القضايا الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المشتركة.. وكل هذا العوامل مجتمعة، تفرض تجاوز الخلافات واستحضار المشترك، لبناء تكتل إقليمي واعد، يسمح بكسب رهانات تنموية واستراتيجية، كفيلة باستثمار المقومات الوازنة المتوافرة، على طريق تحقيق التقدم والرفاه لشعوب المنطقة.

وقد كشفت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي، "أنّ إجمالي الناتج المحلي المشترك للبلدان المغاربية كان بالإمكان أن يبلغ، في حالة الاندماج عام 2017 حوالي 360 مليار دولار، وأنّ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي يمكن أن يصل إلى 4 آلاف دولار أمريكي.

أيها الحضور الكريم؛

إن طريق كسب هذا الرهان لا تخلو من صعوبات، إذا استحضرنا الوضع الراهن القائم في ليبيا، والذي يستدعي إرساء تصور مغاربي يدعم استقرار المنطقة، وإذا أضفنا إلى ذلك تهافت القوى الدولية والإقليمية الكبرى على المنطقة العربية بشكل عام ومن ضمنها المنطقة المغاربية على وجه الخصوص، وتزايد أهمية التكتلات في عالم اليوم. ورغم كل ذلك فإن تفعيل البناء المغاربي هو خيار مشروع وقابل للتحقّق، وبخاصة إذا ما تمّ التركيز على المحدد الاقتصادي كسبيل لتشبيك المصالح بين الدول المغاربية وطيّ الخلافات بشكل سلس يدعم وحدة وسيادة الدول الأعضاء، ما سيشكّل حصنا ضد أية ارتدادات محتملة، وهو ما تؤكده التجربة الأوربية في هذا الصدد، إضافة إلى اعتماد مقاربات تشاركية ضمن آليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد بالانفتاح على إسهامات الفاعل الاقتصادي وفعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجامعات ومختلف النخب المغاربية الداعمة لهذا المشروع.

رغم المشاكل التي تواجه الاتحاد وتكرّس جموده، إلا أنه سيظل مشروعا استراتيجيا للحاضر والمستقبل، وتفعيله سيسمح حتما بالمساهمة في كسب عدد من الرهانات المغاربية.

أجدد لكم الشكر جميعا على حضوركم، وأنا واثق بأن المداخلات والنقاشات ستكون بناءة وثرية، بالنظر إلى وزن الباحثين والفاعلين المشاركين معنا في هذا اللقاء، متمنيا لأشغالكم التوفيق والسداد.

رئيس المنظمة د. إدريس لكريني

المقومات التاريخية والحضارية لوحدة البلدان المغاربية

ذ. بلقاسم حسن

باحث وناشط سياسي من تونس

مقدمة:

تأسس بمدينة مراكش في المغرب الأقصى اتحاد بلدان المغرب العربي في إعلان مشهود من قبل قادة الدول المغاربية الخمس (المغرب الأقصى – موريتانيا– الجزائر – تونس – ليبيا).

لقد كان اختيار مراكش عاصمة المرابطين والموحدين، مقرا لإعلان ولادة الإتحاد عملا سياسيا رمزيا كبيرا.

فمدينة مراكش التي أسسها يوسف بن تاشفين واتخذها عاصمة للدولة المرابطية، ثم واصل الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي اتخاذها عاصمة لدولتهم، التي حكمت المغرب العربي بتمامه وكماله تستحق عن جدارة هذا التكريم.

واليوم، ها نحن نحتفل في هذه الندوة التي تنظمها مشكورة منظمة العمل المغاربي، في نفس قاعة البلدية التي احتضنت لقاء قادة البلدان المغاربية، وتم بين جدرانها إعلان ولادة الاتحاد بحضور السيد الأمين العام للاتحاد المغاربي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والباحثات والناشطين والناشطات من بلداننا المغاربية،احتفالا بذكرى التأسيس وتحسيسا بأهمية تطوير الإتحاد وتفعيله، ضمن إستراتيجية تحرص شعوب المنطقة على أن تتوّج بالوحدة الحقيقية التي طالما طالبت بها، وخاصة منذ فترة الكفاح التحريري وبعد الاستقلال. وكان مؤتمر طنجة المنعقد من 27 إلى 30 أفريل1958 محطة بارزة في مسيرة المطالبة بالوحدة المغاربية.

إن بلدان المغرب العربي تشترك في الكثير من الأسس والمقوّمات والمعطيات التاريخية والجغرافية والحضارية، التي تجعل منها كيانا ذا عوامل وعناصر وحدوية عديدة جدا تشجع على إرساء تكامل سياسي واقتصادي، وإيجاد سوق مشتركة ومناطق حدودية للتبادل الحر والاستفادة من الموارد البشرية والمالية والطبيعية الغنية، وفسح المجال للتنقل الحر والمشاريع المشتركة وبناء إستراتيجيات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وتربوية مشتركة على درب بناء الوحدة... ومن سار على الدرب وصل !

فما هي مقومات وأسس الوحدة المغاربية تاريخيا وجغرافيا وحضاريا؟

هذا هو السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في هذه المداخلة. وبالتأكيد فإن جميع الباحثين والناشطين في فضائنا المغاربي وخاصة السياسيين والمؤرخين يعرفون جيدا هذه المقومات وهذه الأسس، ولا بأس أن نستعرضها معكم في بدايات هذه الندوة ولو بإيجاز، حسبما تقتضيه المدة الزمنية المخصصة للمداخلات.

I. العوامل الجغرافية الموحدة:

يتكون الإتحاد المغاربي من الدول المغاربية الخمس: المغرب الأقصى، موريطانيا، الجزائر، تونس وليبيا.

تبلغ مساحته حوالي 6 مليون كلم مربع، في فضاء يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا السنغال ومالي والنيجر وتشاد (والصحراء الكبرى عموما) وشرقا مصر والسودان. وهو يعد من حيث المساحة، لو إتحد في كيان واحد، الدولة السادسة عالميا. أما عدد سكان المغرب العربي فيبلغ حوالي 100 مليون نسمة. ولا تفصل بين حدود بلدانه أية حواجز طبيعية. وقد كانت الحدود متحركة ومتداخلة عبر الأزمان، كما اتحدت

هذه البلدان أكثر من مرة في الرقعة الجغرافية الحالية دون أية عقبات في التواصل الجغرافي برا وبحرا، وتمتد سواحله البحرية على حوالي 4500 كلم على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وتشتمل البلدان المغاربية على نفس المناخات (المتوسطي والقاري الداخلي والصحراوي) بشكل مشترك. كما أن التضاريس متشابهة ومتكاملة، بل وأحيانا ممتدة على أغلب أجزاء الفضاء، مثل جبال الأطلس والهضاب والسهول الشمالية والوسطى والصحراء.

يحتل المغرب العربي فضاء إستراتيجيا متميزا في الحوض الجنوبي الغربي للبحر المتوسط والشمال الإفريقي، وملاصق لمنطقة الساحل الإفريقي ولمنطقة الشرق العربي (والشرق المتوسط) ولا تفصله عن أوروبا سوى كيلومترات عبر مضيقي جبل طارق وصقلية.

كما أن السمات الديمغرافية الأساسية متشابهة من حيث النمو والهرم السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان (على السواحل وفي السهول والهضاب وحافات الجبال والشعاب).

ولا داعي للتفاصيل في تكامل الغطاء النباتي والزراعي والثروات الباطنية المنجمية والطاقية والبحرية والحيوانية فهي دون شك معلومة لديكم (الغابات الجبلية – الزياتين والنخيل والقوارص – الحبوب – الفوسفاط – الحديد - النفط – الغاز – الأسماك – الأغنام والأبقار ...).

إنها ثروات تعج بها بلداننا المغاربية ومن شأنها في حالة اتحادها أن تكون قوة اقتصادية ذات شأن، ولها اكتفاء ذاتي بل وفائض يجعلها موردا بارزا عالميا وخاصة في المحيطين العربي والإفريقي ومع الجوار الأوروبي.

II. المقومات التاريخية:

يعتبر الأمازيغ السكان الأصليين لمنطقة المغرب العربي بلا استثناء من برقة شرقا إلى سجلماسة وبلاد السوس وموريطانيا غربا.

وقد أطلق على الأمازيغ العديد من الأسماء أشهرها البربر واللوبيون والأمازيغ والمورو "Maures" والنوميديون، وتعرض إبن خلدون في كتابه الشهير "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" إلى أشهر القبائل البربرية وبطونها، وأبرز توزعها على كامل المنطقة، ومن أشهرها قبائل صنهاجة وكتامة ومصمودة وزناتة ونفزاوة ومغراوة وجزولة وهوارة والكثير الكثير من فروع هذه القبائل المنتشرة في كامل بلدان المغرب العربي.

وعرفت المنطقة في أغلب مراحل تاريخها حقبا مشتركة، فعرفت الانتساب إلى تاريخ مشترك طويل سواء خلال فترات ما قبل التاريخ (الحضارات القبصية والوهرانية خاصة ..) أو في العصور التاريخية خلال العهود الأمازيغية والقرطاجية (البونيقية) والرومانية وحتى فترات التاريخ الإسلامي المشترك من فترة الفتوحات وعهد الولاة إلى حكم الأغالبة والفاطميين والصنهاجيين والمرابطين والموحدين. وقبل توحيد عبد المؤمن بن علي كامل أرجاء المغرب العربي سنة 555 هجري (عام الأخماس) إنتشرت القبائل العربية المعروفة ببني هلال؛ وتضم قبائل هلال ودريد ورياح وزغبة وسليم التي إنتشرت بدورها في أغلب السهوب المغاربية، مما زاد في ربط الصلات بين السكان الأصليين والوافدين العرب منذ أيام الفتح، فتشكل طابع مغاربي عربي إسلامي حدد أغلب مقومات هوية المنطقة.

وكانت الدول الوريثة للموحدين من بني حفص وبني مرين وبني عبد الواد عبارة عن فروع للدولة الموحدية الكبرى التي أسسها محمد بن تومرت وعبد المؤمن بن علي.

وخلال فترة الصراع العثماني الإسباني، عرفت المنطقة حركة قرصنة مشتركة خاصة بزعامة الأخوين عروج وخير الدين بربروس وكذلك درغوث باشا وآخرين أتراك حتى انتهى الأمر بتخليص المنطقة من الغزو الإسباني.

وقام الحكم التركي في بلدان المغرب باستثناء المغرب الأقصى (ومعها موريطانيا) التي كانت تحكمها الدولة الشريفيّة العلويّة التي لم تخضع للإحتلال الإسباني.

كما جابهت بلدان المغرب الكبير الإحتلال الأوروبي (الفرنسي والإيطالي والإسباني) بما يشبه وحدة المقاومة، وبرز قادة مغاربة كلهم مؤمنون بوحدة المصير ووحدة الكفاح والتحرير، وأبرزهم الأمير عبد القادر الجزائري، والزعيم عبد الكريم الخطابي، والشيخ المجاهد عمر المختار، والشيخين عبد العزيز الثعالبي، وعبد الحميد بن باديس، والزعماء مصالي الحاج وعلال الفاسي، وأعضاء إتحاد طلاب شمال إفريقيا بباريس، ومجلة المغرب العربي بجنيف، ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، وحزب نجم شمال إفريقيا الجزائري الذي خلفه حزب الشعب بقيادة أب الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة (بعد الأمير عبد القادر) وهو الزعيم مصالي الحاج، وقد ولدت من بين صفوف حزب الشعب جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي حققت انتصار الجزائر بلد المليون شهيد، والتي كانت لها نشاطات وفروع وقيادات في كل من المغرب الأقصى وتونس.

واختلطت الدماء المغاربية في مقاومة الإحتلال الأوروبي في أكثر من معركة وأكثر من عدوان خاصة الفرنسي والإيطالي، وكذلك قادة أحزاب الكفاح الوطني التحريري ومنها في سبيل الذكر لا الحصر حزب الإستقلال المغربي، وحزب جبهة التحرير الجزائرية، والحزب الدستوري التونسي، والتي توجت روحها المغاربية بعقد مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أبريل 1958،واتخذت فيه قرارا -توصية- ببناء وحدة المغرب العربي الذي بقي حلم أجيال وأجيال، هذا دون أن نغفل دور

بعض الحركات الصوفية وخاصة الحركة السنوسية في مقاومة الإحتلال على كامل الجبهة المغاربية.

III. المشترك الحضاري:

بفعل التاريخ المشترك والتواصل الجغرافي الذي لم تكن تعزله أية ظواهر طبيعية تذكر، تشكل موروث حضاري مشترك وأصبحت هناك شخصية مغاربية متميزة في الفضاء العربي والإسلامي الكبير، حتى أصبح سكان الشرق العربي يطلقون لقب المغربي على كل وافد عليهم من المنطقة من ليبيا إلى موريتانيا. ويشهد بذلك لقب المغربي في مصر وسوريا وفلسطين وأحياء المغاربة في القدس ودمشق.

إلى جانب ما ذكرناه عن إتحاد طلاب شمال إفريقيا بباريس ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، نشير إلى تكوين رابطة طلاب المغرب العربي بدمشق.

وليس ببدعة أن يطلق على الشاعر الجزائري الكبير مفدي زكريا لقب شاعر المغرب العربي.

لقد أصبح سكان المنطقة يشتركون في الدين (الإسلام)، والمذهب (المالكي)، واللغة الرسمية (العربية)، مع وجود اللغة الأمازيغية في كل الأقطار المغاربية، وفي الأسماء والألقاب والعادات والتقاليد، وفي الصناعات التقليدية كالخزف والبلور والنسيج والجلد والسعف، وفي طرق الصيد البحري وأساليب البناء والزراعة، وفي المناسبات الدينية والإجتماعية (حفلات الزفاف والختان ومواسم جز صوف الأغنام وجني التمور والزياتين)، وفي الأغاني والألعاب والحكايات الشعبية، وفي الأغطية والملابس وأدوات الزينة النسائية (السفساري، الخلخال، الحناء ..) والرجالية (البرنس، القشابية، الجبة ..) والمأكولات (الكسكس).

لقد برزت شخصيات ذات سمات وأبعاد مغاربية عبر مختلف المراحل التاريخية مثل عليسة، وحنبعل، وماسينيسا، ويوغرطة، وعقبة بن نافع، والكاهنة، وحسان بن نعمان، وموسى بن نصير، وطارق بن زياد، والإمام سحنون، وأسد بن الفرات، وفاطمة الفهرية القيروانية (والفاسية)، وإدريس الكبير، وعبيد الله المهدي، والمعز لدين الله الفاطمي، وجوهر الصقلي، وابن هانئ الأندلسي، وعلي الحصري، وبلكين بن زيري، والجازية الهلالية، وأبو زيد الهلالي، وخليفة الزناتي، ويوسف بن تاشفين، وعبد الله بن ياسين، ومحمد بن تومرت، وعبد المؤمن بن علي، وابن خلدون، وأبي الحسن الشاذلي، وابن بطوطة، والأمير عبد القادر الجزائري، والشيخ عبد العزيز الثعالبي، والشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ المجاهد عمر المختار، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، وأحمد توفيق المدني، والطاهر الحداد، والشابي، وفرحات حشاد، ومفدي زكريا، وجميلة بوحيرد، وعبد الله العروي، وعابد الجابري، ومالك بن نبي، وآخرون كثيرون جدا (منهم بكل تأكيد أشهر الشعراء والكتاب والفلاسفة الأندلسيين، باعتبار الأندلس آنذاك من جملة بلدان المغرب، مثل ابن زيدون وابن خفاجة وابن زهر وابن الخطيب وابن عبد ربه وابن رشد وابن باجة وابن الطفيل).

كما برزت مدن ببعدها المغاربي المشترك مثل بنغازي وطرابلس، والقيروان وتونس، والجزائر وقسنطينة وعنابة وبجاية ووهران وتلمسان، وطنجة وفاس ومراكش والرباط والدار البيضاء وأغادير وسجلماسة ونواق الشط ...

ولا يفوتني هنا أن أنوه أيضا بمطربين ومطربات مغاربيين معاصرين مثل الشيخ العبعاب، والشيخ بورقعة، والشيخ العفريت، وخميس ترنان، وصليحة، وإسماعيل الحطاب، ونجمة الطرابلسية، وعلي الرياحي، وأحمد حمزة، ورابح درياسة، وعبد الهادي بلخياط، وإسماعيل لازهاري، ومحمد حسن، وعزيزة جلال، وسميرة بن سعيد، وناس الغيوان، وجيل جيلالة، وأغاني الملحون والموشحات.

الخاتمة:

في ختام هذه المداخلة نؤكد أن عوامل ومقومات وأسس الوحدة المغاربية أكثر بكثير مما ذكرناه، وأن المشترك التاريخي والحضاري والجغرافي أكثر بكثير مما هو موجود لدى دول وكيانات أخرى قائمة الذات. إن الوحدة المغاربية تنادينا وإن شعوبنا المغاربية تنتظر بكل حماس السير باتحاد المغرب العربي في اتجاهه بمزيد من تدعيمه وتفعيله.

من الإتحاد المغربي العربي إلى إتحاد المغرب الكبير: أي تحولات لأي ضرورات؟

دة. سعيدة العثماني

أستاذة باحثة بكلية الحقوق، طنجة

تقديم

يكتسي هذا الموضوع في المرحلة الراهنة، أهمية بالغة لأنه ينطلق من التحولات التي عرفتها البلدان المغاربية والعربية والدولية. تتناول هذه المقالة الأوضاع الراهنة لاتحاد المغرب العربي في إطار السياق الإقليمي والدولي الراهن، وتحاول تشخيص العوائق التي حالت دون تحقيق الإندماج المغاربي المنشود، ومن ثم طرح بعض الأفكار التي قد تساهم في تحريك الأوضاع الحالية نحو تحقيق مشروع الإتحاد المغاربي، في ظل التحديات التي تواجهه في سياق جيوسياسي إقليمي ودولي متحول.في ظل هذه المتغيرات، هل بإمكان البنية السياسية والتشاورية التي تم إعدادها التجاوب مع المتطلبات الإقتصادية والثقافية والأمنية ... الخ، وفهم التحولات القائمة وبناء تصورات واقعية ومنسجمة مع ضرورات المرحلة؟

للإجابة على هذه التساؤلات سوف نعتمد العناصر التالية:

أولا: الو اقع الحالي للاتحاد المغاربي ومبادرات الاندماج الإقليمي

ثانيا: الاندماج المغاربي في السياق الإقليمي الراهن

ثالثا: الأفق الإستراتيجي للاتحاد المغاربي في إطار التعاون جنوب-جنوب

يمكن أن نستهل تحليلنا لهذا الموضوع بخلاصة انتهت إليها العديد من الدراسات والأبحاث، مفادها أنه باستثناء وحدة الامتداد الجغرافي والبشري لفضاء المغرب العربي، لم يقدم الكيان الجيوسياسي المغاربي أية مظاهر لوحدة فعلية، بالرغم من الشروط المواتية والجاذبة للاندماج، والتي ليس أقلها تمازج وتماثل المكونات البشرية القاعدية المميزة للهوية الجماعية للشخصية المغاربية، ووحدة المجال الجيو-ثقافي (الدين والمذهب واللغة)، ووحدة التاريخ (الكفاح ضد الاستعمار) والمصير المشترك، علاوة على تقارب مستويات تطورها الاقتصادي ومشاكلها الاجتماعية و السياسية الحالية[1]. والواقع أن وحدة المغرب العربي الكبير كمصير، وملاءمته كمشروع ممتد بجذور قوية في التاريخ، ومستجيب لحاجات المغرب الضاغطة، لا يحجبها سوى بعض الخلافات السياسية بين دول المنطقة المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، والتي ما تزال تقاوم إمكانات انبثاق اندماج تنافسي في صالح المنطقة المغاربية والاقتصاد العالمي، خصوصا إذا تم في إطار شراكة مغاربية مع إفريقيا جنوب الصحراء، ومع الفضاء الأورو-متوسطي.

بالرغم من كل الضرورات الراهنة لهذا الاندماج، وبالرغم مما يعد به من إمكانات محققة وبالغة الأهمية من زاوية الجدوى والعوائد، وبالرغم من كل المؤهلات التاريخية والاقتصادية والديمغرافية والجغرافية، عرفت الحصيلة فشلا واضحا[2]، يضاف إلى ذلك أن عجز آلية تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية تبقى سجينة علاقات ثنائية، متضاربة أحيانا، ونادرا ما تكون متكاملة[3].

---

[1] عبد الرحمن زكري، التطورات السياسية في بلدان المغرب الكبيرين إخفاقات الدول وانتظارات الشعوب، مجلة الربيع، العدد 7، مركز محمد بنسعيد ايت ايدر، الدار البيضاء، 2008، ص: 65-66

[2] BOUGHDADI Mohammed, Le Conflit Saharien dans le contexte sécuritaire Euro-Maghrebin, Editions Bouregreg, Rabat, 2006, PP.320-323

[3] عيسى قدري، الإندماج المغاربي: الرهانات والتحديات، مجلة الربيع، العدد 7، مركز محمد بنسعيد ايت ايدر، الدار البيضاء، 2008، ص:47

اليوم، تطرح وبشدة مسألة وحدة اندماج المغرب العربي باعتبارها إحدى الإجابات الكبرى على عدد من التحديات الداخلية والخارجية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والأمنية، والجيوسياسية والإستراتيجية لدول المغرب العربي[1]. فما هي الآفاق الإستراتيجية للاندماج المغاربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

أولا: الواقع الحالي للإتحاد المغاربي ومبادرات الاندماج الإقليمي

على عكس التجمعات الإقليمية العربية الأخرى، مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس سياسية وأمنية حديثة جداً، فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي، بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين، عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكوّن سياسياً، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال.[2]

وتم الإعلان عن ميلاد إتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989، وكانت نشأته تعتبر استجابة من قبل حكومات دول المغرب العربي لتطلعات شعوبها وأيضا كرد فعل من هذه البلدان لمواجهة أخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية التي استجدت منذ ذلك الحين ونمو الإتحادات والتجمعات الإقليمية وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي.

غير أن معاهدة مراكش المؤسسة للاتحاد تميزت بعمومية أهدافها، إذ لم تُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة

---

[1] عبد الرحمن زكري، التطورات السياسية في بلدان المغرب الكبيرين إخفاقات الدول وانتظارات الشعوب، مجلة الربيع، العدد 7، مركز محمد بنسعيد ايت ايدر، الدار البيضاء، 2008، ص: 74.

[2] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي...بين الافتراض والدوافع، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2019/04/25 عبر الموقع http://.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة.[1]

هذا التواضع في الأهداف الاقتصادية جعل معاهدة الاتحاد المغاربي بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي.[2]

لقد عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا خلال الفترة ما بين 1989 و1993، حيث عرفت عدة إجراءات ميدانية تمثلت خاصة في فتح الحدود البرية وإلغاء التأشيرة، مما سهل تنقل الأفراد ومعه تنقل السلع ورؤوس الأموال، كما شهدت هذه الفترة إستحداث المؤسسات المغاربية :مجلس الشورى المغاربي، والهيئة القضائية المغاربية، والأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية[3].

غير أن مرحلة ما بعد 1994 تميزت بعودة الفتور بسبب إعادة فرض التأشيرة من جديد على تنقل الأفراد بين الجزائر والمغرب، والتي ألغي العمل بها لاحقا ابتداءا من 2005، وغلق الحدود البرية بين البلدين ابتداء من غشت 1994 والتي ما تزال مغلقة إلى الآن، وأيضا تدهور العلاقات الليبية الموريطانية سنة 1995. هذه الأوضاع كانت سببا رئيسيا في عدم تطبيق أغلب الاتفاقات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي[4].

ويمكن تصنيف عوامل فشل مشروع إتحاد المغرب العربي إلى العوامل التالية:

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

[3] عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 13.

[4] نفس المرجع، 2008، ص: 14.

- **عوامل ثقافية**، بالدرجة الأولى ناتجة عن الحقبة الإستعمارية التي مرت بها هذه البلدان، حيث تم خلالها نسج خيوط تبعية في غاية التعقيد وعلى جميع الأصعدة - بدرجات متفاوتة-، وبالتالي فعند إحراز هذه البلدان على استقلالها السياسي وجدت نفسها مكبلة بقيود ثقافية واقتصادية أدت بها إلى الاستمرار فيلعب دورها التقليدي سوقا للسلع الأوروبية ومصدرا لبعض المنتجات الزراعية والمنسوجات التونسية والمغربية والمحروقات الجزائرية والليبية. كما ورثت البلدان المغاربية كغيرها من البلدان الإفريقية مشاكل عديدة متعلقة بالحدود السياسية لهذه البلدان ومشاكل أخرى متعلقة بتصفية الاستعمار والتي كثيرا ما أدت إلى توتر العلاقات وفتورها بين البلدان المغاربية بتحريك وتشجيع من الدوائر الاستعمارية حتى تنصرف هذه البلدان عن قضاياها الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والتكامل في ما بينها[1].

- **العوامل الخارجية**: نذكر على الخصوص موقف الدول الكبرى الرافض لقيام إتحاد المغرب العربي كوحدة اقتصادية وسياسية قوية من خلال تحريك وإثارة الخلافات والتأجيل المستمر لإيجاد حل لقضية الصحراء والتي تعتبر العائق الرئيس لإحراز أي تقدم في إطار بناء إتحاد المغرب العربي[2].

- **معوقات مؤسساتية**، ناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن الريبة فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية

---

[1] نفس المرجع، ص: 15.

[2] نفس المرجع، ص: 16.

والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة)[1].

-معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية التي تعد أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي، فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة. حيث يتميز ملف العلاقات بين المغرب والجزائر بطابع خاص يجعله في مقدمة القضايا الإقليمية المعروفة بسياسة التقدم خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف، حيث تتقاطع دعوات التطبيع مع خطابات التحذير من أي تقارب بين الطرفين[2].

وعليه فمعوقات التطبيع الجزائري المغربي أصبحت عملياً معوقات العمل المغاربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد الأطراف يمكن أن تلخص في النقاط التالية: الخلاف حول قضايا إعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء[3].

إن الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لدول المنطقة لازالت غير كافية وغير محفزة لأسباب عديدة، حيث لازالت تنظر إلى الكيان الجديد على أنه مشروع لا يستجيب لطموحاتها ومصالحها وقد ينقص من نفوذها[4]. ومن ثم لم يكن مطروحا ظهور تغيرات جوهرية في النمط السائد للنخب الحاكمة إزاء التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية[5] مع استمرار العلاقات المغربية

---

[1] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي... بين الافتراض والدوافع، مرجع سابق.

[2] أمال بلحميتي، مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية-المغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص: 141.

[3] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي... بين الافتراض والدوافع، مرجع سابق.

[4] عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مرجع سابق، ص: 17.

[5] حكيم التوزاني، مستقبل قضية الصحراء في ظل سيناريو إجهاض مقترح الحكم الذاتي، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 53-54، الدار البيضاء، 2019، ص: 116.

الجزائرية في نفس الاتجاه السائد، بمعنى تغليب الجانب الصراعي على الجانب التعاوني[1]، بطغيان مواضيع الصراع، من قبيل توترات الحدود، من فتح وإغلاق وترسيم... وكذا قضية الصحراء والاختلافات المبدئية والمصلحية...[2]

إن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري والحاسم لقيام اتحادات إقليمية، والإتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك، حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس الديمقراطية ووعيها بالمصير المشترك، مكن هذه البلدان من تجاوز القضايا الخلافية فيما بينها، خاصة العرقية واللغوية وتمكنت الدول الأوروبية بفضل الحوار واللقاءات الجادة والمستمرة طوال ما يقرب من 40 سنة من تحقيق الوحدة الأوروبية. بينما لم تتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانها رغم تطابق هوية شعوبها، ولم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية والتي ينبغي حلها أولا ولا يمكن القفز عليها.

ثانيا: الإندماج المغاربي في السياق الإقليمي الحالي

إن الاندماج المغاربي أصبح ضرورة استراتيجية خصوصا بعد التحولات العميقة للمنطقة لاسيما بعد ثورات "الربيع العربي"، وهو اندماج يمر عبر إعادة تأسيس العلاقات بين الجزائر والمغرب بما يسمح بتصفية النزاعات الموروثة عن الماضي، وتقاسم نظرة موحدة متوجهة نحو المستقبل؛ الأمر الذي يتطلب إصلاحات مؤسسية في الجوهر، بعضها جار بشكل ما على المستويات الوطنية (إصلاحات دستورية، مشاركة أوسع للمجتمعات المدنية والجهوية، ومكانة أكبر للنساء، والاعتراف بحقوق الأقليات.... الخ).

---

[1] محمد العربي المساري، المغرب والجزائر: هل من تغيير؟ مجلة وجهة نظر، العدد 28، مطبعة النجاح، الرباط، 2006، ص: 9.

[2] حكيم التوزاني، مستقبل قضية الصحراء في ظل سيناريو إجهاض مقترح الحكم الذاتي، مرجع سابق، ص: 116.

من المؤكد أن ما بعد الربيع العربي لن يكون كما ما قبله، ولذلك أمام الاتحاد المغاربي فرصة تاريخية ليخرج من الأزمة التي حكمت عليه بالبقاء سجينا فيها منذ 1994، وذلك لأن المجتمع المدني المغاربي ماض في تأهيل ذاته أكثر فأكثر كحامل للتغيير[1].

لقد كانت موجة التغيير التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2011[2] سببا في بروز مؤشرات على عودة الدفء في العلاقات الجزائرية-المغربية، فبدأ الحديث بشأن إمكان تطبيع كامل للعلاقات بعدما كانت تتميز بركود دام أعواما. ويعد فتح الحدود بداية مشروع التكامل الاقتصادي الذي يتوجب بناؤه نظرا إلى أهمية المنافع والعوائد الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات السياسية؛ فالقواسم المشتركة بين شعوب المنطقة تؤدي دورا أساسيا في إنشاء بنية تكاملية إقليمية[3].

لقد فتح " الربيع العربي " آفاقا نحو موازين قوى جديدة، وأكد فرصا جديدة للتغيير في المغرب الكبير، وكان الرجال والنساء في المجتمع المدني طرفا فاعلا في قواه وحركاته الاجتماعية التي تحركها الإرادة والتصميم على تجاوز كل أشكال الحجز السياسية والبيروقراطية، والضغط والتأثير أكثر في توجهات بناء أو إعادة بناء المغرب الكبير متمركز أكثر حول قيمه[4].

إن نجاح أي مشروع للاندماج، سيتوقف على مدى توفر الإرادة

---

[1] عيسى قدري مرجع سبق ذكره ص: 50.

[2] AZZOUZI Abdelhak, Les jeux d'interaction et les arrangements institutionnels entre les Etats et les forces politiques dans les pays du Maghreb, Annuaire marocain de la stratégie et des relations internationales, Tome 1, Editions l'Harmattan, Paris, 2012, P.149.

[3] أمال بلحميتي، مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية-المغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص: 143.

[4] عيسى قدري مرجع سبق ذكره ص: 51.

السياسية في تجاوز الخلافات، والتي لا تزيغ عن رؤية وتقدير المصالح الإستراتيجية المشتركة، وهما ركيزتان تسمحان بتعبئة الطاقات لمواجهة التحديات الاقتصادية سواء لجهة إحداث مناصب الشغل أو لجهة التنمية الترابية المتوازنة[1]، فضلا عن التحديات الاجتماعية والأمنية المشتركة بين كل البلدان المغاربية[2].

ولاشك في أن غنى الموروث الثقافي للبلدان المغاربية على مستوى اللغة والعادات والتقاليد والمكون الديني، يساهم لا محالة في تعزيز قيم الوحدة والتضامن بين الشعوب المغاربية بما يخدم الغايات النبيلة لاتحاد المغرب العربي. لذلك نولي أهمية كبرى للبنية الثقافية المغاربية كمدخل أساسي لتحقيق التكامل النوعي بين المجتمعات وخدمة رهان التنمية القطرية، مركِّزين على مبدأ تنوع الثقافات ووحدة الثقافة المغاربية العربية، كآلية حيوية لتجاوز الانقسامات الإثنية والجهوية التي تعصف برهان اتحاد المغرب العربي[3].

وسيكون المكسب الفوري لهذه الوحدة هو ميلاد سوق لحوالي 90 مليون مستهلك، وترقية المنطقة لتصبح قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية. كما أن خلق منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي ستمكن من رفع مستوى التبادلات الثنائية بفضل وجود نوع من القدرة التكاملية بين اقتصاداتها؛ فالجزائر وليبيا منتجان كبيران للبترول والغاز في إفريقيا، بينما يمتلك المغرب وتونس قطاعات تصدير تنافسية[4].

---

[1] التقرير التركيبي لأشغال الأيام المغاربية التاسعة للقانون: الجهوية في الدول المغاربية، أية أفاق؟ أشغال الأيام المغاربية التاسعة للقانون المنظمة من طرف شبكة الحقوقيين المغاربيين أيام 26-27 أبريل 2013، تحت إشراف أمال المشرفي، الرباط، 2014، ص: 180.

[2] عيسى قدري مرجع سبق ذكره ص: 52.

[3] محمد الإدريسي، اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي والإرهاب وتجارة المخدرات ومشكل الصحراء، مجلة المستقبل العربي، العدد 447، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص: 137.

[4] عيسى قدري مرجع سبق ذكره ص: 52.

وعلى كل حال، فالواقع نفسه، المتحرك وغير المستقر، الذي يتطور في السنوات الأخيرة، ورغم كل الحدود المغلقة، يبرز عمق وحجم التطلعات التواقة لعلاقات مغاربية متبادلة، طبيعية ومتطورة، قوامها تيارات من التبادلات المغاربية الداخلية، في مجالات الشغل والدراسة، والخبرة، والمقاولة، والمهارات التي تبني المغرب الكبير من تحت[1].

إن خلق فضاء اقتصادي مندمج سيمنح لموقع المغرب الكبير أفضلية أهم في جغرافيا الاستثمار الدولي. وبالإجمال، سيمنح تحقيق الاندماج عائدا سنويا لن يقل في أدنى تقدير عن 4.6 مليار دولار، وفي حال تم رفع إمكانات التجارة بين المناطق والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مستويات تقارب تلك التي حققتها تجمعات بلدان أخرى صاعدة أو في طريق الانتقال[2].

واليوم، لا تقتصر التحديات العديدة التي تواجهها المنطقة المغاربية فقط على ما هو اقتصادي، بل أضيفت إليها تحديات أخرى أمنية، ولذلك، وحده الاندماج الاقتصادي، بجلبه للنمو، والتنمية والتماسك الاجتماعي، سيسمح له بالتغلب عليها[3].

ثالثا: الأفق الاستراتيجي للإتحاد المغاربي في إطار التعاون جنوب- جنوب

كثيرة هي الحجج الموضوعية الموجبة لتعاون اقتصادي وثيق بين شمال وجنوب القارة الإفريقية. وبالنظر لوزنه الاقتصادي على الصعيد القاري، يستطيع اتحاد المغرب العربي أن يستفيد من الشراكة مع التجمعات الاقتصادية الجهوية الفرعية (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO، والمجموعة الإفريقية الجنوبية للتنمية SADC، والمجموعة

---

[1] نفس المرجع، ص: 53.
[2] نفس المرجع، ص: 54.
[3] نفس المرجع.

الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى CEEAC، السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية COMESA...)

إن تعاونا أوثق لاتحاد المغرب العربي مع المجموعات الاقتصادية الجهوية لإفريقيا جنوب الصحراء، سيكون له أثر إيجابي أيضا إذا ما أخذنا حجم هذه الجهة ونسب النمو التي تسجل فيها منذ عقد من السنين[1].

ومن الغريب أن تكون القوى الاقتصادية الأجنبية هي التي تدفع حالياً نحو تعاون مغاربي، فأوروبا التي فضلت دائماً المدخل الثنائي في مفاوضاتها مع دول المغرب العربي الذي لا تعتبره اقتصادياً كتلة واحدة، فأبرمت اتفاقات شراكة مع تونس والمغرب والجزائر في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، فيما تعاونها مع موريتانيا يتم في إطار ما سمي باتفاقات أفريقيا الكاريبي والهادي. لكنها بدأت تدرك اليوم أن مشاكل الدول المغاربية لا يمكن حلها من خلال مدخل ثنائي عمودي، فالهجرة عموماً والسرية منها خصوصاً مثلاً تشكل هاجس أوروبا التي بدأت تؤمن بضرورة حل إقليمي لهذه الظاهرة من خلال تنمية منطقة جنوب المتوسط بأكملها.

ورغم أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تمثل تحدياً لاقتصاديات المغرب العربي خاصة مع مشروع منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية لعام 2010 والتي ستجعل المنتجات المغاربية في وضع حرج أمام جودة المنتجات الأوروبية وقوتها التنافسية، إلا أنها تمثل أيضاً ضغطاً إيجابياً على الدول المغاربية للتعاون فيما بينها، فرغم أنها مبنية على أساس العلاقة العمودية شمال جنوب، فإن الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انطلقت في برشلونة عام 1995 مبنية أيضاً على أساس العلاقة الأفقية جنوب-جنوب[2]. وتطالب دول الضفة

---

[1] عيسى قدري، مرجع سبق ذكره ص: 57.

[2] BOUGHDADI Mohammed, Le Conflit Saharien dans le contexte sécuritaire Euro-Maghrebin, Op.cit, P.323.

الجنوبية للمتوسط المنخرطة في هذه الشراكة أن تحرر التجارة فيما بينها وأن تعقد اتفاقات شراكة على نمط اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتزداد الضغوط الأوروبية على دول اتحاد المغرب العربي لإقرار شراكة تجارية واقتصادية فيما بينها، ويعمل الاتحاد الأوروبي على تمويل بعض المشاريع الإقليمية لدفع مسار هذه الشراكة الأفقية قدماً مثل تمويله مشروع الطريق الساحلي المغرب الجزائر تونس[1].

خاتمة:

لقد جاء الاتحاد المغاربي في مرحلة تحولات مهمة، غيرت ملامح التاريخ المعاصر، من انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة وبداية ظهور بوادر للتعاون الدولي، ووسط تحديات في الميادين السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة. واليوم بعد ثلاثين سنة على قيام الاتحاد المغاربي، ظهرت رهانات وتحديات جديدة تفترض الوقوف عند مآل هذا التجمع الجهوي وحول وضعيته الراهنة وكيفية تجاوز حالة الجمود التي يعيشها.

إن الحديث هنا عن اتحاد المغرب العربي أو الاتحاد المغاربي أو المغرب الكبير كيفما كانت -التسمية التي قد تعبر هي الأخرى عن ضرورات معينة- يظل المغرب العربي كوحدة إقليمية وفضاء لتسريع وتيرة النمو وفرصة للتكامل الاقتصادي و مجال للأمن المشترك و أداة لتوفير الأمن الغذائي وللتفاوض وإقامة الشراكات مع القوى الفاعلة، سواء تعلق الأمر بالدول أو المنظمات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسية، و هو فضاء أيضا للحوار و التفاعل مع القوى الجهوية و العالمية، فهو عربي بحكم الظروف التي أنشأته و البواعث التي أوجدته المنبثقة من حلم عربي كبير لبناء أمته، وهو مغاربي بحكم موقعه

[1] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي... بين الافتراض والدوافع، مرجع سبق ذكره.

الجغرافي و خصوصية تاريخه المتنوع و الغني و طبيعة شعوبه، و الكبير لأنه لا يقتصر في المادة 17 من معاهدة إنشائه على الدول المغاربية فحسب بل يعطي الحق أيضا للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية و الحق أيضا أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك، كما أن المادة 16 تعطي للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقية فيما بينها أو مع الدول أو المجموعات الأخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة[1].

يمكن أن نعدد الإمكانيات والأدوات التي يوفرها هذا الفضاء من أجل بناء متماسك، وعلى رأسها الترسانة القانونية والمنظومة الفكرية والايديولوجية والقيم القانونية المتضمنة فيها، حيث لم تستثنى في هندستها أي مجال من مجالات التعاون والتنسيق من سياسة أمنية ودفاعية واقتصادية وثقافية كمجالات سياسة الاتحاد. ومما يكسب الاتحاد القوة هو التنسيق في ميادين الدفاع والأمن وتسوية النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الحوار، ويمكن القول بأن الاتحاد المغاربي قد انفرد دون التجمعات العربية الاخرى بالحديث عن الدول الأعضاء والتهديدات الخارجية صراحة، تماشيا مع الدور المنوط بالتنظيمات الدولية والإقليمية (الفصل 8 من ميثاق الأمم المتحدة)[2].

هذا الدور أصبح أكثر أهمية خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة حيث تعرضت النظم الإقليمية لعملية تغيير مكثفة هدفها استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة والمشاركة في تشكيل النظام الدولي، وقد كان تأسيس الاتحاد المغاربي لحظة مهمة على طريق استيعاب التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية في تلك المرحلة، وكان في إمكانه أن يعيد تريب

---

[1] الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة الرباط، الطبعة الثانية،

[2] تضطلع بجهد كبير في مجال الأمن الجماعي حيث أنه ليس هناك ما يمنع هذه المنظمات من المشاركة في جهود حفظ السلم الأمن الدوليين وخاصة عندما يكون العمل الإقليمي مناسبا.

أولوياته الموزعة بين الأمن والتنمية والديمقراطية، لكن تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي حال دون ذلك. ولملامسة هذا الواقع لابد من الوقوف عند بعض المحطات التاريخية المهمة مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحولات الهامة وتأثيرها على وجوده وفعاليته.

إن الوعي بهذه التحولات وبضرورات المرحلة تستدعي تغييرات جذرية وضرورية من أجل إعطاء الاتحاد دفعة جديدة. فظروف النشأة تختلف عن ظروف الأزمة وعن ظروف الجمود الحالي. فالمرحلة الأولى، عرفت التأكيد على البعد المغاربي بعد الاستقلال ومرحلة ظهور البوادر الأولى لملامح هوية مغاربية مشتركة، ومساهمة في تعميق الانتماء إلى الفضاء المغاربي. أما المرحلة الثانية فهي تعبر عن وعي سياسي يفوق بكثير الرؤى الإستراتيجية لمغاربة اليوم، حيث تم وضع اللبنات الأساسية للاتحاد[1]، من خلال مؤتمر القاهرة 3 فبراير 47 ومؤتمر طنجة 26 أبريل 1958. أما المرحلة الثالثة، فقد عرفت انتكاسة خطيرة بسبب مشكل الحدود بين المغرب والجزائر. لكن هذا لم يمنع من تطوير المشروع مؤسساتيا من خلال إنشاء المجلس الاستشاري[2] المغاربي كأول بنية إقليمية جمعت الدول المغاربية الخمس. وقد كانت مرحلة السبعينات أفضل من سابقاتها لأنها عرفت نوعا من التحسن، حيث عرفت حل الخلاف الحدودي من خلال اتفاقية الجزائر والمغرب. وتعتبر قضية الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للمشروع المغاربي. وقد عرف الاتحاد المغاربي مرحلة الجمود حيث تم تجميد الاتحاد العربي لأكثر من 6 سنوات بطلب من المغرب إلى أن تمكنت الدول الأعضاء من إعادة نشاطه وإحيائه باجتماع وزراء خارجية الدول في 18 و19 مارس 2001 والذي برزت فيه أزمة الصحراء من جديد رغم عدم

---

[1] من قبل أحزاب وجبهة تحرير الجزائر، وحزب الاستقلال الدستوري التونسي.

[2] 1964 (الجزائر المغرب تونس) ثم التحقت ليبيا وموريتانيا للمجلس.

تضمنها لجدول أعمال الملتقى. وتأكيد كل الأطراف أنها قضية في يد الأمم المتحدة؛ ويلاحظ في هذا السياق عدم انتظار قمم الاتحاد المغاربي بصفة دورية كل سنة، كما تعتبر المعاهدات والاتفاقيات في أغلبها حبرا على ورق ولا يتم تجسيدها على الواقع، بالإضافة لبروز بعض الأزمات السياسية بين الدول الأعضاء كالأزمة بين المغرب والجزائر وتجميد المغرب عضويته رسميا بسبب اتجاه السياسية الجزائرية تجاه الصحراء الغربية، ورفض ليبيا استلام رئاسة الاتحاد احتجاجا على تنفيذ الدول المغاربية الحظر الدولي المفروض عليها، والخروج عن المادة 3و15 من معاهدة الاتحاد المغاربي.

وفي كل مرحلة من المراحل يصطدم الحلم بالصخر، فهذه الدول حديثة ولازالت تبحث عن مشروعها المجتمعي وما تزال تكتشف وتستكشف ذاتها، وتتخبط في مشاكلها من بطالة وفقر وفساد، ولازالت ترضى الخواطر وتتبع التوجيهات، لازالت هشة وتنقصها المناعة لازالت محور الاستراتيجيات الدولية و قدرتها على التحدي و المواجهة شبه مستحيلة، لم تفهم هذه الدول أن سلاحها هو شعوبها، لكن القطيعة مستمرة بين السياسات والمواقف والشعوب. لازال طريق البحث عن العدالة الاجتماعية والحقوق والحريات مفعم بالارتباكات والتناقضات بين الضغوطات الدولية والمطالب الشعبية شبح الخوف من فقدان الكراسي تغيرت الوجوه والسياسة واحدة، انتهى زمن وتلاه اخر لكن المشاكل زادت تعقيدا والتنافس الأجنبي على أشده في ظل واقع دولي بكل معطياته ومتغيراته وأصبحت التهديدات الأمنية لا تعرف حدودا ولا قيودا، نزاعات وانفصالات وهجرة ولجوء وإرهاب الخ.

في هذا السياق لا يمكن الاستمرار في التفكير في الاتحاد المغاربي بعقلية الأمس والعمل بأسلوب الأمس ولا بوسائله وأدواته الواقع تغير والظروف أيضا تغيرت والقناعات والمنطلقات وكثرت الاختراقات وبدأ التركيز على الفوارق أكثر

من المشتركات مع العلم أنه من الحكمة والواقعية الأخذ بعين الاعتبار التنوع والتعدد والاختلاف ضمن المشروع التجديدي الاتحاد المغاربي القرن الواحد والعشرين ابتداء من 2019 كما وعد بذلك السيد الأمين العام للاتحاد المغاربي د. الطيب بكوش، إذ أن عدم الوعي بتلك المطالب وعدم اعتبارها كضرورات قد تصبح بفعل الزمن هاجسا يصعب التغلب عليه. اليوم أكثر من ذي قبل أصبح الاتحاد المغاربي ضرورة استراتيجية كبرى تتجاوز كل اكراهات الدول المغاربية. ووجود الاتحاد المغاربي إلى اليوم رغم كل التحديات والتحولات ربما يكون مؤشرا عن مستوى الوعي لدى الدول المغاربية بضرورة التكتل والحفاظ على البناء. لقد خلق تأسيس الاتحاد المغاربي آمالا عريضة لبناء فضاء اقتصادي قوي ومتماسك قادر على رفع تحديات العولمة والتنمية الشاملة والتأثير على مجرى الأحداث الدولية. غير أن سيطرة النظرة القطرية على صناع القرار لدى النخبة الحاكمة وغياب الإرادة السياسية واستمرار التأزم في العلاقات الثنائية كلها عوامل أدت إلى تعطيل مسيرة الاتحاد في زمن التكتلات الاقتصادية[1].

إن العالم اليوم يقوم على سياسات الاندماج، لذا يتوجب على كل من الجزائر والمغرب تجاوز الخلافات الثنائية[2] مهما كانت مسبباتها لتحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على مواجهة التحديات الراهنة التي أفرزتها العولمة. وكذا تقوية سبل التعاون والتنسيق الأمني والسياسي من أجل تحقيق الديمقراطية. فالسبيل الأنجع لهذا التحدي هو التكتل الاقتصادي من أجل تحقيق التكامل والاندماج في المحيط الإقليمي.

---

[1] محمد بوبوش- المعوقات والآفاق، صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، أشغال ندوة دولية من تنظيم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة يومي 16-17/ 201 -225 219 ص. ص.

[2] مصطفى دلة أمينة، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50، بيروت، 2016، ص: 132.

الاتحاد المغاربي، كلفة غياب الاندماج

د. محمد نشطاوي

أستاذ باحث في كلية الحقوق مراكش

كيف يعقل أن 60 كيلومترا فقط تفصل بين مدينة وجدة المغربية ومدينة تلمسان الجزائرية، لكن الطماطم أو الفلفل تقطع مسافة 2000 كيلومتر للانتقال من مدينة إلى أخرى؟[1]

والنتيجة أن المنتجات المغربية بدلا من الذهاب مباشرة إلى الجزائر، يجب عليها أن تمر عبر ميناء مرسيليا، مما يزيد في أسعار هذه المنتجات ويلهب جيوب المستهلكين.

إنه مجرد مثال لهدر الفرص الذي ينتج عن غياب الاندماج بين البلدان المغاربية، خصوصا وأنه وفقا للبنك الدولي فإمكانات المنطقة هائلة، بسوق استهلاكية تتجاوز100 مليون نسمة، وحوالي 375.6 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (أقل من 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). وتبلغ المساحة الإجمالية لاتحاد المغرب العربي 5.8 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يمثل 4.3٪ من المساحة العالمية وهي أكبر بنسبة 80٪ من مساحة الاتحاد الأوروبي (4،4 مليون كلم)، ولكن معظمها صحراوي. وهي في الواقع أقل منطقة متكاملة في أفريقيا وواحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم، والأسوأ من ذلك أن

---

[1] أنظر

-Sarah Belhadi, « Algérie-Maroc : comment la fermeture de la frontière terrestre est contournée », L'Actualité en temps réel, 22 Août 2017
https://www.tsa-algerie.com/algerie-maroc-comment-la-fermeture-de-la-frontiere-terrestre-est-contournee/

الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر (FDI) لا يمثل سوى 0.8 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة[1].

كما أكد التقرير، أنه إذا تم دمج البلدان الخمسة بشكل أفضل، فستكسب كل منها نسبة 5٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي في حالة التكامل الأعمق، بما في ذلك تحرير الخدمات وإصلاح الاستثمار، مما سيرفع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وفقا لتقرير البنك الدولي بنسبة 34 ٪ للجزائر، و27 ٪ للمغرب و24٪ لتونس.

وإذا كان نص وثيقة الاتحاد المغاربي، قد أكد على أن هذا المشروع يستمد شرعيته مما يجمع شعوب المنطقة، من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير، مع التأكيد على العمل المشترك لتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، يقوم على أساس الحوار وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد، فإنه رغم ذلك، فإن التجارة بين البلدان المغاربية لا تمثل سوى 4.8 ٪ من حجم تجارتها الإجمالية، وفقا للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأفريقيا. وقدر تقرير آخر من البنك الدولي أن التجارة بين بلدان اتحاد المغرب العربي تمثل أقل من 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

---

[1] أنظر

-AlexeiKireyev, avec Boaz Nandwa, Lorraine Ocampos, Babacar Sarr, Ramzy Al Amine, Allan Gregory Auclair, Yufei Cai et Jean-François Dauphin, équipe des services du FMI,«*L'intégration économique du Maghreb, Une source de croissance inexploitée*», No 19/01, Département Moyen - Orient et Asie centrale

أكثر من ذلك، فقد دعا إعلان تأسيس اتحاد المغرب العربي إلى إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث، تكون مشتركةً بين الدول الأعضاء، إلا أن ذلك بقي حبرا على ورق.

ويبقى واقع الاتحاد المغاربي أبعد عن تلك الأماني والتطلعات والبرامج الطموحة، إذ طغت الخلافات السياسية على الأهداف الاقتصادية، ومن ثمة أفرزت لنا اتحادا عاجزا لا يزال يراوح مكانه. فما هي الفرص الضائعة واحتمالات التكامل؟ والى أي حد يعي ساسة هذه الدول أن التكامل والاندماج هو الحل لكل مشاكلهم؟

1- المؤهلات المغاربية، وإمكانات التكامل والفرص الضائعة

تبلغ مساحة دول اتحاد المغرب العربي مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم^2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي، وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد، ويبلغ طول الشريط الساحلي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله.

ويصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو 364,4مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبًا.

ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد إلى 4865 دولارًا في السنة، ويتفاوت هذا الرقم بين أعضاء الاتحاد، إذ يصل نصيب الفرد في ليبيا إلى 4859 دولار في السنة، في حين لا يتعدى نصيب الموريتاني 1318 دولار في السنة، ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%، ويسجل

أعلى معدل نمو في موريتانيا (2.93%) وأقله في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

كما أن البلدان المغاربية تتوفر على موارد معدنية ضخمة[1]، فبعضها يملك ثروات بترولية وغازية هائلة، أو حديد وفوسفاط وثروات زراعية، أما البعض منها فيغرق في ثروات بحرية.

فالمغرب يتوفر على ثروات طبيعية هامة، تشمل الموارد الفلاحية والثروات المعدنية والسمكية، حيث تصل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من مساحة المغرب إلى 17,79%، أي ما يعادل 95 ألف كم مربع. كما يتوفر المغرب أيضا على ثروة معدنية مهمة، ممثلة أساسا في الفوسفاط، حيث يتوفر المغرب على أكثر من ثلثي الفوسفاط الموجود في العالم بنسبة تقدر بين 75 ,85 % من الاحتياطي العالمي، ويحتل المرتبة الثالثة عالميا في الإنتاج بعد الولايات المتحدة والصين بحوالي 29.5 مليون طن سنويا، وبمداخيل تصل إلى حوالي 56 مليار درهم سنة 2018 حسب معطيات المكتب الشريف للفوسفاط[2].

بالإضافة إلى أن المغرب يعد من أهم الدول في العالم المنتجة للثروة السمكية التي يمتد مداها الساحلي أكثر من 3500 كلم بين البحر الأبيض المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا، حيث يقوم بإنتاج أزيد من مليون و400 ألف طن من الأسماك[3] سنويا تشمل أزيد من 460 نوعا من الكائنات

---

[1] أنظر

- J. Levainville, « *Ressources minérales de l'Afrique du Nord* », Annales de géographieAnnée 1924 182pp. 151-166

[2] أنظر

- Groupe OCP -«*Principaux Indicateurs Financiers 2018* », http://www.ocpgroup.ma/sites/default/files/2019-03/CP_OCP%20-%20Principaux%20indicateurs%20financiers_19032019_vFR_A4_0.pdf

[3] لتفاصيل أكثر أنظر

- Institut National de recherche Halieutique, «*Etat des Stocks et des Pêcheries Marocaines 2017*», Rapport annuel de l'Etat des stocks et des pêcheries marocaines 2017. Casablanca, Septembre 2018, 287 p.

البحرية[1]، أي ما يعادل 5 % من الإنتاج العالمي، ويأتي في المرتبة 13 عالميا[2] والأولى عربيا من حيث الإنتاج البحري.

أما الجزائر فتحتل المرتبة 15 عالميا في إجمالي احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، والمرتبة 12 من حيث التصدير وبعائدات تصل إلى أزيد من 33 مليار دولار سنة 2017[3]، كما تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث إنتاج ثروات الغاز، والمرتبة الثالثة من حيث تصديره. إلى جانب ثروات أخرى معدنية وزراعية.

أما تونس فتتوفر على موارد فلاحية وبترولية ومعدنية[4]، كما توجد بها كميات لا بأس بها من الموارد البترولية، إذ تنتج ما معدله 97600 برميل يوميا من النفط، كما تبلغ احتياطات تونس من الغاز الطبيعي حوالي 65 مليار سنتيمتر مكعب، بينما يبلغ المخزون الاحتياطي للنفط 450 مليون برميل. هذا بالإضافة إلى أن تونس توجد في المرتبة الخامسة عالميا من حيث إنتاج الفوسفاط بنسبة 5.5% من الإنتاج العالمي.

أما ليبيا فتتوفر على احتياط نفطي يقدر بحوالي 41,5 مليار برميل، وتنتج في المتوسط حوالي 2 مليون برميل يوميا. واحتياطيات النفط في ليبيا هي الأكبر في قارة إفريقيا، وتحتل بذلك المرتبة التاسعة بين عشر احتياطيات نفطية بمعدلات تقدر 46.4 مليار برميل[5].

---

[1] أنظر

- Domingo Lloris et Jaume Rucabado, « *Guide d'identification des ressources Marines vivantes du Maroc* », Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Rome, 1998

[2] أنظر

- FAO, «*La situation mondiale des pêches et de l'aquaculture, Atteindre les objectifs de développement durable*». Rome, 9 juillet 2018

[3] محمد بلعليا، مداخيل الجزائر من البترول بلغت 33.06 مليار دولار سنة2017
https://www.tsa-algerie.com/ar

[4] لتفاصيل أكثر أنظر

- Berthon, « *L'industrie minerale en Tunisie* » Tunis 1922, 262 pages.

[5] أنظر

- Libya. « *Country Analysis Briefs* ». EIA. 2012.

كما تملك ليبيا احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي، تقدر ب 52,7 تريليون قدم مكعب، وتنتج حوالي 11 مليار متر مكعب يوميا من الغاز. وبالإضافة إلى كل تلك الثروات فليبيا تتوفر أيضا على موارد بيتروكيماوية مهمة، والحديد والصلب والأسمدة والإسمنت ومواد البناء. إلى جانب أن صندوق الثروة السيادي الليبي الذي تأسس عام 2006 من أجل استثمار الفوائض الليبية في الخارج، يملك أوراقا مالية وأصول بنحو 67 مليار دولار[1].

في حين أن موريتانيا[2]، تتوفر هي أيضا على ثروات بترولية ومعدنية وبحرية بحيث تبلغ الاحتياطات المؤكدة من النفط في موريتانيا 600 مليون برميل.

وتملك موريتانيا أيضا موارد معدنية هامة، مثل الحديد الذي يناهز إنتاجه 1,1 مليون طن في السنة، وهي نسبة قليلة مقارنة مع المخزون الضخم لهذا المعدن الذي تكتنزه، كما تعد موريتانيا ثاني مصدر له على مستوى القارة الأفريقية ككل بعد جنوب أفريقيا[3]. وتصدر موريتانيا كذلك الذهب والنحاس، ناهيك عن توفرها على واجهة بحرية، تزخر بثروات سمكية هائلة من حيث الكمية والجودة.

لكن رغم كل ذلك، لا يصل شعوب هذه المنطقة سوى الفتات من كل تلك الموارد، بل إن الفقر والبطالة والهشاشة لازالت حاضرة بقوة في المجتمعات المغاربية. وقد كان من الممكن أن تجعل هذه المقدرات والمؤهلات والإمكانات من

---

[1] إبراهيم محمد، الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار
http://www.libyaalkhabar.com/تقارير/9875/الاقتصاد-الليبي-على-حافة-الانهيار

[2]- لتفاصيل أكثر حول الاقتصاد الموريتاني، أنظر

- The World Bank Group, «*International development association, International finance corporation and multilateral investment, guarantee agency country partnership frameworkfor. The Islamic Republic Of Mauritania for The Period FY18–FY23, Harnessing Mauritania's Natural Resource Wealth to Strengthen Human Capital and Achieve Inclusive and Resilient Growth* », June 13, 2018

[3] أنظر

- Alain Faujas, « *Mauritanie : de bons augures pour battre le fer* », Jeune Afrique, 15 novembre 2017

اتحاد المغرب العربي لو تحقق الاندماج والتكامل بين دوله الخمس، أول اقتصاد وأول قوة ديمغرافية وعسكرية في القارة الأفريقية، وكان سيكون لها تأثير قوي في الفضاء الأورو - متوسطي وعلاقات جنوب- جنوب والعالم.

لكن، وعلى الرغم من مختلف سيناريوهات التكامل المغاربي، إلا أن المنطقة المغاربية تعتبر الأضعف على مستوى القارة السمراء من حيث التجارة البينية تقل عن 5 % من حجم مبادلاتها الخارجية[1]، بينما يصل المعدل أفريقياً إلى 16% مع توقعات أن يصل إلى 60% عام 2022 حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة حول الاتحاد الأفريقي. في حين شكلت التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة 63.6 ٪ من إجمالي التجارة في هذه المنطقة، ومعدل 24.6 ٪ في رابطة دول جنوب شرق آسيا و15 ٪ في السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية.

ولعل هذه المستويات المنخفضة من التجارة داخل المنطقة المغاربية مستمرة بالرغم من وجود العديد من الأطر المؤسسية للتكامل الإقليمي[2]، مثل اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية. وقد قدرت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2006 أن الخسائر الناجمة عن ضعف التكامل التجاري كانت تساوي 2 أو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمنطقة المغاربية. وأن عدم سلوك سبيل الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب المغربي، يكبدها خسائر تصل إلى 9 مليارات دولار.

---

[1] أنظر

- AlexeiKireyev, avec Boaz Nandwa, Lorraine Ocampos, Babacar Sarr, Ramzy Al Amine, Allan Gregory Auclair, Yufei Cai et Jean-François Dauphin, Op Cit. p. IIV

[2] أنظر

- Mahjoub Azzam, (sous direction), «*L'intégration régionale du Maghreb :Quelles alternatives populaires pour une intégration effective et durable ?* », 2007, 62 pages

ورغم الجهود المبذولة منذ إنشاء الاتحاد المغاربي سنة 1989 بمراكش، فإن مؤسساته بقيت مشلولة بسبب ما يتميز به اتحاد المغرب العربي من تعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، خاصة إذا تحدثنا على مبدأ الإجماع لتمرير أي قرار، فأحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس، ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها، وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس 2001 في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية لم تعقد منذ سنة 1994.

وكان البنك الدولي قد قدر في وقت سابق أن مجرد فتح الحدود بين المغرب والجزائر مثلا ،سيُكسب سنويا كل بلد على حدة نقطتين في نسبة نمو ناتجه الداخلي الخام، مع ما يعنيه ذلك من خلق فرص الشغل وامتصاص البطالة وتشجيع التجارة البينية. وان من شأن الاندماج المغاربي أن يخلق سوقاً إقليمية من 100 مليون نسمة، ويزيد من جاذبية المنظمة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها.

وبالتالي، فإذا كانت دول المغرب العربي تضيع نقطا في معدل النمو الاقتصادي بغياب اندماجها، فإنها تضعف قدرتها التفاوضية مع كبريات

الاقتصادات والشركات في العالم، وتفقد القدرة على التموقع في عالم الاقتصاد الرقمي الذي لم تعد الحدود تلعب فيه دورا مركزيا.

وحسب أرقام مكتب الصرف المغربي، كان المغرب في عام 2013 هو الزبون الحادي عشر للجزائر، وقام بتصدير ما يصل إلى 250 مليون دولار من السلع إلى جارته (الأسلاك والكابلات والمنتوجات الغذائية والفوسفاط). من جانبها، صدرت الجزائر إلى المغرب سلعا بمبلغ 1.07 مليار دولار منها 95٪ من المنتوجات النفطية والغاز.

وبالتالي، وعلى الرغم من أن بعض المبادرات تتمتع بجدارة - الاتحاد المغاربي لأرباب العمل، أو الاتحاد المغاربي للفلاحين، أو اتحاد البنوك المغاربية - فإن المنطقة تعتمد بشكل كبير على أوروبا. وهكذا، بين عامي 2005 و2011، جاءت نسبة 80٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب و60٪ من الاستثمار في تونس من القارة الأوربية.

يعتبر اتحاد المغرب World Economic Forum وبالتالي ووفقا لمقال نشر في المنتدى الاقتصادي العالمي العربي أحد أسوأ الكتل التجارية في العالم، "وأنه المثال الحي لمنطقة لم تستطع بلدانها إيجاد طريقها لتكامل أعمق"[1].

2- كلفة غياب الاندماج

يواجه المغرب العربي ظهور اقتصاد ومجتمع معولم وانتهاء الحرب الباردة منذ تفكك الإمبراطورية السوفييتية، حيث يتساءل من ناحية حول قدرة الدول القومية على التكيف مع هذه الثورات وثانيًا المؤسسات الدولية الموروثة من فترة ما بعد الحرب. إن الحكومات في جميع الدول - والأزمة الحالية هي التي

---

[1] أنظر

-Wadia Ait Hamza, « *The Maghreb Union is one of the world's worst-performing trading blocs. Here are five ways to change that* », World Economic Forum, 01 Jun 2017
https://www.weforum.org/agenda/2017/06/five-ways-to-make-maghreb-work/

تبرهن ذلك - غير قادرة الآن على الوفاء بمهماتها بسبب تعقيد المجتمعات الحديثة، وظهور النظم الفرعية المجزأة، وعدم اليقين. مستقبل الأزمة والتمثيل السياسي، وبالتالي الحاجة إلى الاندماج بشكل كامل في أكبر من أجل الاستجابة لهواجس وانشغالات عالمية جديدة.

ومن وجهة نظر اقتصادية، يعتبر التكامل ضرورة لدعم النمو من أجل خفض معدل البطالة المرتفع، لا سيما بين الخريجين الشباب، خاصة وان هناك حاجة إلى أكثر من 600000 وظيفة في السنة في المنطقة لا يمكن لأي بلد أن يحقق ذلك بمفرده.

ومن جانبه، يقدر البنك الدولي أن الاندماج المغاربي الأعمق (الذي يأخذ في الاعتبار تحرير الخدمات وإصلاحات مناخ الاستثمار) سيزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدار عقد من الزمن بين 24 في المائة و34 في المائة حسب كل بلد على حدة.

ووفقًا لدراسة حديثة أجرتها هذه المؤسسة المالية العالمية، يكلف عدم التكامل الاقتصادي ما بين 3مليارات و9 مليارات دولار سنويًا، وأن الاندماج المغاربي الأعمق (الذي يأخذ في الاعتبار تحرير الخدمات وإصلاحات مناخ الاستثمار) سيزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدار عقد من الزمن ما بين 2005 و2015 بين 24 في المائة لتونس و 34 في المائة للجزائر و27 في المائة للمغرب[1] .

وبالتالي، فإن من شأن التكامل أن يجعل المنطقة أكثر جاذبية للشركات والمستثمرين الأجانب، ويقلل من تكلفة التجارة داخل المنطقة ورؤوس الأموال وحركات العمل، ويزيد من كفاءة الإنفاق العام، كما أنه سيعطي المغرب الكبير مرونة أكبر أمام الصدمات الاقتصادية وتقلبات السوق.

---

[1] أنظر

- Wadia Ait Hamza, Op Cit

ويرى البنك الدولي أن التكامل الاقتصادي لا يكون فعالا إلا عندما يتجاوز إزالة التعريفات والحصص، وذلك للقضاء (قدر الإمكان) على جميع أشكال الحواجز التي تقسم السوق ومنع الحركة الحرة للسلع والخدمات والاستثمارات.

وقالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، إن المنطقة بأسرها ستنجح إذا ما انفتحت على نفسها، فزالت الحواجز التجارية وفتحت الباب أمام المكاسب المتبادلة. وتؤكد كريستين لاجارد على أنه "يجب على المنطقة إزالة العقبات التي ما تزال تمنع القطاع الخاص من التطور أكثر، والاستثمار أكثر بكثير، والابتكار وخلق المزيد من فرص العمل"[1].

ووفقاً لنفس المصدر، فإن الانضمام إلى كتلة اقتصادية إقليمية يجب أن يخفض من حدة الخلافات في تكاليف التجارة، وأن يزيد من مصداقية مبادرات الإصلاح، وأن يعزز الأمن بين الشركاء. كما أن من بين السبل المتوخاة، تطوير الشراكات بين الشركات في مجالات محددة مثل البيئة. وأن يلعب القطاع الخاص المغاربي دوراً أكبر في إنشاء مشاريع مشتركة، وفي هذا الصدد تضيف المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي "نحن بحاجة إلى تجنب الموضوعات غير المريحة والتركيز على الإجراءات البسيطة المستندة إلى الإجماع. يمكن أن يكون التعاون المستمر في التنمية المستدامة حافزًا حقيقيًا للتكامل المغاربي".

كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أوجه التآزر المحتملة في قطاع الصناعات الغذائية، وهو قطاع تعاني فيه الجزائر وليبيا وموريتانيا من نقاط ضعف مقارنة بالمغرب وتونس. ويمكن أن تلعب التكتلات الإقليمية دور القاطرة بالنسبة للشركات المغاربية الأخرى في المنطقة وحتى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

---

[1] أنظر

- Christine Lagarde, « *Optimiser le potentieléconomique du Maghreb — le rôle de l'investissementétranger* », le 9 janvier 2013
https://www.imf.org/fr/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp010913

أكثر من ذلك، يمكن للجزائر أخيرا أن تجعل إعادة فتح حدودها مع المغرب تحديا، بحيث يمكن أن يكون بمثابة دافع ممتاز لتطوير اقتصادها من اعتمادها بشكل كلي على عائدات النفط والغاز، إلى إحياء التصنيع وتحسين أداءه. ولعل مثل هذا التعهد يتطلب قفزة نوعية كبيرة من العقيدة الاقتصادية الرسمية، خصوصا وأن هذه القفزة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتفادي تداعيات صدمات النفط المضادة التي من شأنها أن تكون صمام أمام أي هزات مستقبلية تجاه تدني أسعار النفط.

3- ضرورة الاندماج من أجل البقاء

إن غياب التوافق الداخلي والحوار، قد جعل الهواجس تسيطر على سلوكيات المسئولين المغاربيين[1]. إذ لا تزال هناك عوائق سياسية مستمرة تعيق أي تقارب بين الأطراف المغاربية، وخصوصا بين المغرب والجزائر. فمنذ عام 1994 والحدود مغلقة بين الجزائر والمغرب، كما أن العلاقات التجارية بين هذين البلدين تبقى غير كافية، مما يبطئ النمو، إلى جانب الإغلاق المؤقت للحدود بين ليبيا وتونس. دون أن ننسى أن هناك حاجة إلى تأشيرة للسفر بين المغرب وموريتانيا ...

أعتقد وهذا لا يخفى على أحد أن غياب العلاقات المؤسساتية بين الأطراف اقتصاديا، وفي ظل التقييدات على تنقل الرساميل والأفراد في المنطقة، فإن المهربين هم وحدهم الذين ينتقلون بسهولة من بلد إلى آخر.

ولعل ما تخشاه الجزائر في إعادة فتح حدودها البرية مع المغرب ليس فقط تفاقم التصدير غير القانوني للمنتجات المدعومة إلى جارتها الغربية، أو فقدان خريطة رئيسة في النزاع بينهما حول مستقبل الصحراء المغربية. كما تخشى - وربما قبل كل شيء - أن يفتح مثل هذا القرار كرة من الضغوط المغربية والأوروبية مجتمعة للتحرير الكامل للتجارة الجزائرية المغربية، في وقت لازال

---

[1] بوبوش محمد، "التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة" دار الخليج، الأردن، 2017، ص 148.

فيها اقتصادها غير قادر على المنافسة وخصوصا في ظل اعتمادها على عائدات النفط والغاز، وعدم قدرة القطاع الخاص على سد الفراغ الذي خلفه الانكماش المؤلم للقطاع العام في النصف الثاني من التسعينات.

وفي غياب التنسيق مع الدول الأخرى في المنطقة، تحاول بعض البلدان المغاربية تحقيق مصالحها الخاصة وتحقيق مكاسب على حساب البلدان المغاربية الأخرى، بينما تتفاوض كتل أخرى مثل الاتحاد الأوروبي كمجموعة في علاقاتها مع هذه البلدان (المغاربية). وهذا ما يجعل العلاقات غير متوازنة.

ومما لا شك فيه أن شعوب المنطقة تدفع ثمن عدم قدرة النخب على تصور مشروع مشترك، فقد خسرت البلدان المغاربية أكثر من نصف وزنها الاقتصادي في العالم بين عامي 1980 و2017، حيث بلغت صادراتها نحو 2٪ من الصادرات العالمية في عام 1980، مقابل أقل من 0.50٪ في عام 2017.

وفي دراسة أجرتها الأمانة لاتحاد المغرب العربي، فإن غياب الاندماج أو على الأقل التكامل الاقتصادي في المنطقة جعلها تخسر عشرات الملايير من الدولارات في مجال الاستثمار، خصوصا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعددا كبيرا من فرص العمل في منطقة تتكون من عدة ملايين من العاطلين عن العمل. وفي سنة 2018 أكد البنك الدولي أن عدم التكامل المغاربي يكلف الدول المغاربية ما بين 2 و3٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وأزيد من 240 ألف منصب شغل سنويا[1].

فقط في قطاع الكهرباء، يمكن أن يوفر ما يقرب من 25 ٪ من إنتاجها إذا تم دمج محطات الكهرباء المغاربية. وفي الواقع، فإن الأثر السلبي لعدم التكامل أكبر إذا أخذ المرء في الحسبان الآثار التراكمية لاقتصادات الحجم ولا سيما عدم جاذبية المستثمرين المحتملين المهتمين بالأسواق الكبيرة. ولكي تكون هذه الشركات مهتمة بالمغرب العربي، فإن هذه الدول يجب أن تتمتع بمصداقية

[1] أنظر /http://www.mapexpress.ma/ar/actualite -

مؤسساتية وسياسية، وتفادي عدم الاستقرار القانوني، والتماسك، والتضامن، إلى جانب استحضار رؤية اقتصادية مستقبلية تستحضر مصالح هذه الدول.

وبغض النظر عن المشاكل السياسية في الوقت الراهن، يمكننا تعزيز هذا التكامل من خلال التآزر الثقافي والاقتصادي كما حدث بين ألمانيا وفرنسا بفضل برنامج شومان للفحم والصلب. في المستقبل، هناك سبب للتفكير في تعزيز البنك المغاربي الاستثماري، وإنشاء عملة مغاربية مشروطة بقرار تشويه سعر الصرف، وإنشاء بنك مركزي في شمال إفريقيا، والتفكير أيضًا في إنشاء بورصة مغاربية يجب إدخالها في أفق 2030/2020 ضمن مشروع إنشاء البورصة الأورو-متوسطية. وبذلك ستساهم المنطقة المغاربية في القيمة المضافة العالمية.

ومن ناحية أخرى، فإن استقرار المنطقة برمتها، لا سيما في منطقة الساحل، يتطلب تفاهمات إقليمية وتعاونا مكثفا مع جميع البلدان في المنطقة والمجتمع الدولي، لأن الإرهاب يشكل تهديدا عالميا، خصوصا وأن منطقتنا تشهد حاليا، وستعرف في السنوات القليلة المقبلة اضطرابات جيو-إستراتيجية كبيرة، سواء عسكرية وسياسية واقتصادية وسيكون الجانب الأمني أمرا بالغ الأهمية لأنه لا تنمية ممكنة بدون أمن.

ولعل حالة الاستقرار في المنطقة، في الواقع اليوم، تبقى خاضعة ومعرضة لتهديدات إرهابية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأزمات الإقليمية وتفكك بعض الدول. ومع ذلك، تشكل التحديات الجماعية الجديدة مصدرا آخر للتهديد، فهي تتعلق بالموارد المائية والفقر والأوبئة والبيئة. وبالتالي فإن القراءة التي يقوم بها خبراء في استراتيجية التهديدات والتحديات عبر العالم، وفي منطقتنا يجب أن تستند أساسا على ضرورة تطوير مشترك لاستراتيجية للردع لاسيما ضد الإرهاب الدولي والاتجار في البشر والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال.

إن الهدف الاستراتيجي للشعوب المغاربية هو التجمع وليس التقسيم، وبالتالي لابد من تحقيق هذا الحلم القديم المتمثل في التكامل المغاربي، من أجل تجنب تهميش هذا الفضاء الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي.

ولن يكون تنشيط العلاقات بين البلدان المغاربية ممكنا، إلا إذا كان لدى الزعماء رؤية مشتركة للمستقبل المشترك لشعوبهم، وللتحديات الجيو-إستراتيجية العالمية، من أجل التأثير في القرارات الدولية الرئيسة، فالدول الصغيرة أو القزمة في القرن الحادي والعشرين لديها سوى تأثير قليل أو منعدم، فإما أن تشارك في صنع الأحداث ومعها اتخاذ القرارات، أو أن تكون موضوعا لهذه الأحداث.

ومن المسلم به أن الاتحاد المغاربي لا يزال حلما، ولكن من الممكن إدراكه، من خلال تجاوز الخلافات والعراقيل. فالتحديات عديدة، ولا يجب إهمال العقبات، لكن المجتمع المدني، ورجال الأعمال والجامعيين والمثقفين لديهم أدوارا إستراتيجية تمكنهم من تقريب وجهات النظر بين شعوب المنطقة.

إن العقلانية، والجمود، والدفاع عن الامتيازات والمصالح الخاصة، وعدم مراعاة تطلعات شعوب المنطقة، هي مكونات لعدم استقرار ومفارقة غريبة تسير ضد مجرى تطور المجتمعات. فالعولمة تحمل لنا، شئنا أم أبينا، مفاجآت غير سارة بفضل إمكاناتها العظيمة، ويمكن أن يصبح المغرب العربي الجسر بين أوروبا وأفريقيا وتعزيز القطاعات الإنتاجية التكميلية.

وتمثل إفريقيا، التي من المتوقع أن تعزز الاقتصاد العالمي بحلول 2040/2030، تحديًا كبيرًا في القرن الحادي والعشرين، مما يفجر عمليات إعادة هيكلة جيو-استراتيجية مهمة، مع التحدي البيئي وانتقال الطاقة.

إن مستقبل المغرب العربي يبقى مرتبطا بتعزيز التكامل الإقليمي، مما سيمكنه بما لديه من إمكانيات من أن يصبح لاعبا محوريا في تحقيق الاستقرار

الإقليمي المتوسطي والأفريقي[1] عبر تحقيق تكامل أكثر نجاحا وعمقا، من خلال العمل جنبا إلى جنب، عبر:

- إتاحة حرية تنقل الرساميل والأفراد من خلال فتح الحدود، وإلغاء التأشيرات.

- إنشاء بنية تحتية فعالة، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق، مع العمل على رفع الحواجز الجمركية بين الدول المغاربية وخلق سوق موحدة.

- تكثيف التعاون والتنسيق الأمني، وتبادل المعلومات، مما سيؤدي إلى إنشاء منطقة أكثر أمنا واستقرارا، ومن ثمة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمزيد من السياح.

- على البلدان المغاربية مساعدة بعضها البعض، والعمل على تلبية احتياجات جيرانها، وتكثيف التعاون مع بلدان الجنوب، فأفريقيا هي أرض الفرص، ويمكن أن تكون الحل للعديد من المشاكل في المنطقة المغاربية.

إن الحاجة اليوم إلى الاتحاد المغاربي تفرضها التحديات الإقليمية والدولية وعلى رأسها - من جهة الجنوب - مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي توسعت أنشطتها بسبب تزايد الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء.

ومن جهة الشمال، فرض شروط أفضل في المفاوضات مع الأوربيين في قضايا الجوار والصيد البحري والطاقة والتعريفات الجمركية وتحرير التجارة والأمن والهجرة وغيرها.

---

[1] أنظر

- The International bank of Reconstruction and Development/The World Bank Economic « *Integration in the Maghreb* », World Bank Middle East And North AfricaRegion, Washington DC, October 2010

إنعكاسات الوضع الراهن لاتحاد المغرب العربي على العلاقات المغربية الأوروبية

د. محمد مصطفى القباج

أستاذ باحث في الفلسفة وعلوم التربية

أود التنبيه في مستهل هذا النص إلى أني لا أنوي الغوص في مقاربة تاريخية للفضاء المتوسطي سواء بالنسبة لدول حوضه الشمالي أو الجنوبي.

الجميع يعلم ما عرفته دول الحوض الشمالي من تطورات منذ الإرهاصات الأولى لبناء الاتحاد الأوروبي الذي بدأ عسكريا ثم اقتصاديا وماليا وانتهى سياسيا وثقافيا.

تكتل بدأ بأقل من عشر دول وهو الآن على مشارف ثلاثين دولة رغم المعايير الدقيقة والصارمة للالتحاق به.

أما عن دول الحوض الجنوبي للمتوسط أو المنطقة المغاربية (تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا) فقد بدأ الحلم الاتحادي في لقاء طنجة سنة 1958، وتتالت المحاولات إلى أن تبلور الاختيار النهائي لصيغة إتحاد المغرب العربي في زيرالدة سنة 1988 أولا ثم في مراكش سنة 1989 في نهاية المطاف حيث ثم الإعلان الرسمي عن ميلاد الإتحاد.

إذن المسيرة التاريخية للاتحادين الأوروبي والمغربي يعرفه الجميع، ولكن الذي يهمني بالأساس هو الوضع في السياق الراهن لحاضر متواتر، وما ستؤول

إليه الأمور على المدى القريب والمتوسط، وكذا تلامس المسار الذي ستتجه إليه العلاقات المغاربية الأوروبية.

في ظل الاندماج الأوروبي من جهة، وغياب هذا الاندماج مغاربيا من جهة أخرى. وبتعبير آخر في ظل وجود إستراتيجية أوروبية مشتركة، وغياب هذه الإستراتيجية المشتركة مغاربيا لا يغيب عن أحد أن العالم الذي نعاصره يشهد تحولات واسعة النطاق.

بالإضافة إلى هذا انتشرت في العالم موجات من التعصب والتطرف العرقي والديني، مما أعطى لأطروحة صدام الحضارات وانتشار الليبرالية الجديدة رواجا بين أوساط النخبة الأكاديمية التي تشتغل في حقل السياسة. وفي ظل هذا المناخ الصدامي، تم الإعلان عن عدو جديد اصطلح عليه بالإرهاب الإسلامي. وهذا ما حمل الولايات المتحدة الأمريكية على أن تتخذ منه مبررا ضروريا وكافيا للاستفراد بالقرار الدولي، متجاوزة بذلك صلاحيات منظمة الأمم المتحدة.

في ظل هذا الوضع الدولي تسربت إلى النظام الدولي عناصر اختلال عرضت العدالة الدولية لأزمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية، شكلت موضوع مقاربات فلسفية أصيلة.

ومنذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي نشبت في العالم أزمة ثانية، وهذه المرة مالية - أخلاقية وضعت العالم أجمع على شفا إفلاس كلي، وتسببت الطبيعة من ناحية والتكنولوجيا المتقدمة من ناحية أخرى في أزمة ثالثة، وهو ما يعالجه المجتمع الدولي اليوم تحت ما يسمى التغيرات المناخية، وما تمثله من مخاطر بيئية على الإنسان وجهوده من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

إن الظرف الراهن في العالم ليس ظرفا عاديا، مما يستوجب بذل جهد فائق لإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل الخطيرة التي تتخبط فيها إنسانية القرن الحادي والعشرون.

فما هي إذن عواقب هذا الوضع المتأزم؟

وكيف تعالج هذه العواقب من طرف الدولة متفرقة أو مجتمعة؟

للإجابة على هذين السؤالين المحوريين لن أعالج إلا ما يهم الفضاء المتوسطي وبخاصة الشمال الأوروبي والجنوب المغاربي.

أبدأ بالدول الأوروبية المتاخمة للحوض الشمالي للبحر الأبيض المتوسط.

أول ملاحظة تسجل بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي أنها تنهج مجتمعة وبصفة مشتركة إستراتيجية واحدة تغطي جميع احتياجات الحياة، قاعدتها النظرية رؤية جيوسياسية مبنية على أبحاث فكرية وعلمية في غاية العمق والشمولية.

لذلك فإن الحديث عن الدول المتاخمة للحوض الشمالي المتوسط لا يمكن فصلها عن تناول قضايا الاتحاد الأوروبي في مجملها، وقد أصبح سوقا مشتركا وبتأشيرة واحدة وعملة واحدة وسياسة خارجية متوافق عليها تحث إشراف تنسيقية عامة.

لا غرو أن الاتحاد الأوروبي بفضل متانة نسيجه السياسي والاقتصادي اكتسب درجة كبيرة من المصداقية وأصبح له وزنه في معركة العلاقات الدولية، وتواصل بفضل الحوارات العمومية التي تدور في مختلف المستويات من القمة إلى القاعدة، وبشراكة مع القطاعات العمومية ومركبات المجتمع المدني، استطاع توحيد الموقف بين دوله تجاه كبريات قضايا العالم.

وقد جرى هذا النهج الجماعي بالفعل الى ضبط الاقتصاديات الأوروبية ودرء الوقوع في إفلاسات كانت مؤكدة بفضل شبة من العلاجات الجماعية. إن المصداقية والمتانة البنيوية للاتحاد الأوروبي جعلته ينجح في التخفيف من الهيمنة الأحادية للقطب الأمريكي وأصبح القرار يتخذ في إطار قطبية متعددة الأطراف.

إن المكاسب التي تحققت للاتحاد الأوروبي أنضجت العديد من التوجهات الايجابية التي تعزز الانتماء الأوروبي، وعلى رأس هذه التوجهات العمل على تعويض المواطنة القطرية بمواطنة أوروبية متعالية على الهويات المتعددة، باعتبار المواطنة الأوروبية وضع دستوري وقانوني ثابت في حين أن الهويات المحلية مواصفات تتبادل وتتطور بحكم أساليب التنشئة الاجتماعية والثقافية وتغيرات سلم القيم، وبالتالي فقد أصبح النظر إلى مفهوم الهوية على أنها تتأسس، وأنها ليست معطى مسبقا وقارا[1].

هذا التحليل المعمق للمواطنة الأوروبية يظهر أنها أصبحت من طبيعة عقلية نقدية كرؤى، وأنها سلوك لا يترك لأي اندفاع وطني أو وجداني أن يتحكم في خطابها أو مواقفها، هذه الرؤى العقلية النقدية تحصن وتعزز سيادة الدول الأوروبية، وتتكرس بها أسبقية الصالح العام على الصالح الخاص، إنها رؤى تتيح بالتالي أن يستنبط مفهوم الأمن من المواطنة الايجابية.[2]

إن كل من يزور أي دولة أوربية يندهش لمفارقة غربية، وهي أنه على الرغم من الظواهر المنفرة والمشاكل القائمة، فإن الإنسان الأوروبي متماسك بمواطنة قانونية وأخلاقية من المستوى الرفيع، ولذلك فإن المستجد في شأن المواطنة هي

---

[1] يراجع بهذا الصدد منشورات الاتحاد الاوروبي من أدبيات وتقارير وخاصة مطبوعات مجلس أوروبا.

[2] محمد مصطفى القباج، مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس، 2006، ص 129.

أنها ترقى إلى البعد العالمي أو الكوني. وأن من أخص خصائصها أنها تتبنى تيارات معارضة لعديد من النزاعات غير البناءة ذكر منها (إيدغارد موران) التيار المضاد للتعرية التكميمية وتعويضها بمفهوم الجودة النوعية، والتيار المضاد لطغيان المال بالعمل على الترشيد الذي يخل بالكرامة، والتيار المضاد للإباحة بالدعوة إلى اعتماد أخلاقيات تزرع الطمأنينة في النفوس والعقول.[1]

آخر ما تفتقت عنه العبقرية الأوروبية هو الإقرار بالتنوع الثقافي الذي لا يقل أهمية عن التنوع في النسق الطبيعي.

الآن ماذا عن الدول المغاربية المتاخمة للحوض الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط منذ صدور ميثاق إتحاد المغرب العربي والإعلان عن تأسيسه الفعلي سنة 1989؟

للجواب على هذا التساؤل أبدأ بملاحظة عامة وهي أنه بعد ثلاثة عقود من الزمن يبدوا أن الاتحاد أسس على ورق، وليس له وجود في الواقع المعيشي لا بالنسبة للدول ولا بالنسبة للساكنة. إنه إتحاد ورقي، بحيث بقيت الدول المغاربية عبارة عن أقطار منغلقة بعضها عن بعض، كل قطر ينهج سياسته واستراتيجياته حسب مصالحه، كما يعالج مشاكله بأسلوب إنفرادي وبحلول يقتضيها وضعه الجوهري وعلاقاته الدولية. استمرت بين الدول المغاربية خلافات ونزاعات الجوار، وترسخت بينها الحساسيات السياسية والاجتماعية والثقافية، تتسابق على رضى الدول الأجنبية وما تمن به من هبات، وما تقدمه من قروض واستثمارات هزيلة. بعض من الدول المغاربية ينهج بتبعية مطلقة توجهات لبرالية، وبعضه الآخر يعلن في خجل وفاءه للتوجه الاشتراكي، كل دولة تسعى لتحقيق مستوى أعلى من التسلح مما ينذر بمخاطر مواجهات من شأنها أن تأتي على الأخضر واليابس.

---

[1] محمد مصطفى القباج، نفس المرجع ص 100.

تضاعفت المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية دون أن تتصدى لها المنطقة المغاربية كتكتل جهوي أعلن في ميثاق تأسيسه عن إرادة تعزيز الأمن والسلم في المنطقة.

الفقر يمس نسبة كبيرة من السكان والأمية مستقرة في حجم مخجل، البطالة في ازدياد وخاصة بطالة حاملي الشهادات العليا في جميع التخصصات بما فيها العلمية والتكنولوجية، الرشوة والمحسوبية أصبحتا بنيويتين، المجتمع السياسي من أحزاب ونقابات في انحسار متزايد، الخرق السافر لحقوق الإنسان وحرية التعبير لا يخفى على أحد، وذلك على الرغم من بعض التقدم النسبي الذي يتحقق في دولة أو دولتين مغاربيتين، يضاف إلى هذا كله انتشار الفكر الظلامي ونزوعات التطرف والتعصب والتجائه إلى استعمال العنف الإرهابي، وتفاقم الهجرة الشرعية وغير الشرعية للمغاربيين والوافدين من إفريقيا جنوب الصحراء وما تتسبب فيه من مآسي و انتهاكات. إنها فكرة لا تعكس فكرا تشاؤميا، وإنما هي توصيف لواقع لا يمكن أن يتنكر له أحد.

وبالرغم من هذا الكم من المشاكل ليست هناك إرادة مغاربية لصياغة إستراتيجية مشتركة لمواجهتها وفق رؤى جيوسياسية تؤخذ بعين الاعتبار معطيات الوضع الدولي الذي يفرض قيام التكتلات الجهوية والقارية. ولعل ما يطبع راهن المنطقة هو غياب مواطنة مغاربية واستمرار مشاعر القطرية الشوفينية.

إن الغياب الفعلي لاتحاد مغاربي جرد المنطقة من إمكانيات الاستفادة الجماعية من طاقات ومقدرات المنطقة المادية والمعنوية كسوق مشتركة، وثروات معدنية ونفطية وفلاحية وسياحية، فلم تعد أي دولة تحظى بثقة واحترام المجتمع الدولي وتكتلاته الكبرى، وفي المحصلة كبر حجم الخسارات وتضخمت التحديات التي يمكن أن نذكر منها اقتباسا من باحث أوربي:

- ✓ التحدي الديموغرافي إذ يبلغ متوسط النمو الديموغرافي 2.5 بالمائة سنويا.
- ✓ تحدي الشغل بحيث يفوق حجم البطالة 15 بالمائة؛
- ✓ التحدي التغذوي وعدم الاكتفاء الذاتي بنسبة تتجاوز 50 بالمائة؛
- ✓ تحدي ضعف البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تحدي المديونية بسبب ضعف الموارد وارتفاع كلفة خدمات الديون؛
- ✓ ضعف القدرات المحلية من حيث البحث العملي والإبداع التكنولوجي؛
- ✓ التحدي السياسي المتمثل في هشاشة النظام الديمقراطي، هذا يعني أن دولة الحق لم تترسخ، وان فصل السلطة غير قائم مما يحول دون أن يكون القضاء [1] مستقل.

وقد فعلت مؤسسة التميمي للبحث العلمي في تونس حسنا بإقدامها على تنظيم سلسلة من الندوات العلمية حول موضوع " كلفة اللامغارب".[2] إنطلاقا من السؤال المحوري التالي:

كم يكلف عدم وجود منطقة مغاربية متحدة؟ كما أقدمت العديد من المؤسسات الجامعية وهيئات البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني من مختلف الدول المغاربية على تنظيم ندوات حول نفس الموضوع. ومن خلال قراءة معظم الأبحاث المقدمة في إطار هذه الندوات يتبين أن كلفة عدم وجود اتحاد مغاربي على ارض الواقع مرتفعة جدا من الناحية المالية والاقتصادية، والأخطر من هذا ضخامة الكلفة السياسية بحيث أن تفكك فضاء مغاربي أدى بالضرورة إلى غياب التكامل والتعامل البيني وافتقاد استراتيجية مشتركة تعزز

---

[1] Abdelfatah Ghorbal , dynamique des économies maghrébines et problématique d'une coopération nord-sud en méditerranée, Ed . publisud ; paris, 1991,pp 115-124.

[2] « le cout du non Maghreb » بالفرنسية

مكانة المنطقة المغاربية في العلاقات الدولية وتقوي البنيات الاقتصادية. يضاف إلى هذا وذاك تدهور الإبداعات الفنية والثقافية والعلمية رغم الكفاءات المغاربية المتوفرة التي يفضل البعض منها الهجرة الى الدول التي توفر الظروف المالية والمعنوية لازدهار البحث العلمي وتأمين الحريات الأكاديمية.

يكلف أيضا غياب اللامغرب سهولة ووقوع كل دولة منعزلة تحت طائلة الضغوط والمزايدات الخارجية، والاستفراد بها في الاتفاقات والمعاهدات بفرض شروط مجحفة. وفي رأي باحث مغاربي تمزق الشروخ الاقتصادية للجسم المغاربي وتؤدي إلى تدني التبادلات البينية التي لا تتجاوز في حدها الأقصى 2 بالمائة وانعدام التكافؤ في الشراكات والمبادلات الأوربية المغاربية[1].

السؤال الذي يفرض نفسه الان، ما هي انعكاسات هذه الأوضاع الأوربية والمغاربية على العلاقات بين الفضاءين الشمالي والجنوبي المتاخمين للمتوسط؟

لعل أهم انعكاس هو اختلال التوازن وفقدان التكافؤ بين الفضاءين في جميع الميادين وعلى جميع الأصعدة، وكما قلنا سلفا يتوفر الاتحاد الاوروبي على استراتيجية مشتركة توافق بين سياسات الدولة وتعسف في اتخاذ قرارات وتدابير موحدة وتضبط العلاقات مع الخارج، في حين لا تتوفر الدولة المغاربية على استراتيجية مشتركة وأكيدة؛ الاتحاد الاوروبي يرى في تفكك الدول المغاربية مدعاة للقلق، إذ يصعب على هذه الدول حل المشاكل التي تتخبط فيها إقتصاديا واجتماعيا وأمنيا مما يمثل مصدر تهديد للأمن الأوروبي بحكم الجوارّ. وأكبر ما يتخوف منه الاتحاد الأوروبي إتساع حركة دائرة الهجرة خاصة غير الشرعية، واتساع رقعة التطرف الذي يلجأ إلى العنف ويصدر هذا العنف نحو أوروبا من خلال إرهاب أعمى.

---

[1] Mustapha shimi, modèle et stratégie au Maghreb, in collectif, l'avenir de l'espace méditerranéen, Ed. Publisher, paris, pp 109.

وأخيرا ازدهار تجارة المخدرات والرقيق الأبيض، وهي أمور مؤثرة على الرأي العام الأوروبي الذي يخلط بين الأمور ويتقوى اتجاهه العدائي نحو الإسلام والمسلمين.

إن قوة التأثير الأوروبي تتغذى من ضعف الكيان المغاربي الذي يتجلى من خلال كل أشكال التبعيات وأنماط التقليد الأعمى للغرب وهي سلوكيات تغطي مجال اللغة والتقاليد والثقافة وخاصة لدى الأجيال الصاعدة.[1]

إن البحر الأبيض المتوسط، ككل البحار يعزز الاتصال والتعاون بين الدول المتاخمة لها، البحر يؤمن التبادل، ولكن مع كامل الأسف أصبح المتوسط جدارا فاصلا بعد أن كان بحيرة امن وسلام. أصبح المتوسط من أكثر الفضاءات تلوثا تستعمله الدول الأوروبية كمقبرة نووية وصناعية، وتبث فيه دول الجنوب قمامتها وأزبالها، مما يثير قلق البيئيين لما في ذلك من أسباب حقيقية ومباشرة لا استحالة تحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

أما من حيث التبادل التجاري فالمعروف لدى الجميع الأحداث التي تتكرر كل سنة وبحدة متزايدة من جراء عدم السماح بعبور الانتاجات الفلاحية المغاربية إلى الشاطئ المتوسطي الشمالي، وهذا يعني وجود اختلال خطير يعزز اتجاه الانغلاق الأوروبي أمام الإنتاجات المغاربية وهو موقف يتعارض مع منطق العولمة، والاخطر من ذلك محدودية الاستثمارات الأوروبية في الدول المغاربية بالمقارنة مع الاستثمارات الاوربية في دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية، وإختلال الميزان التجاري بين الدول الأوروبية والمغاربية، كل ذلك يؤيد أطروحة المتشائمين الذين يرددون أن مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية لن تزداد إلا تدهورا لغير صالح المغاربيين.[2]

---

(1) Mona makram—Ebeid , perspectives pour les relation euro- méditerranée. In : le dialogue interculturel en méditerranée. Actes du forum civil «euromed », malte 1997, pp 195-211.

(2) Antoine sanguinettie, l'intérêt stratégique de la méditerranée in : la méditerranée entre la superpuissance. Peuples méditerranéens, N. 19, p 33-38.

فما العمل إزاء هذه الاختلالات؟

لا نملك كباحثين إلا أن نوجه الدعوة ليبذل الجميع أقصى مجهود ممكن لتجاوز هذه الأوضاع التي عليها العلاقات الأوروبية المغاربية. الدعوة موجهة للإتحاد الأوروبي لممارسة الضغط من اجل تفعيل الاتحاد المغاربي إذا كانت نيته حسنة لحل المشاكل البينية العالقة بين الدول المغاربية، والتي هي العائق الحقيقي في وجه ذلك التفعيل. لا ينكر أحد أن الاتحاد الأوروبي بذل مساعي محتشمة في هذا الباب من قبيل مسلسل برشلونة وجعله إطار مؤسسيا لتعاون بنيوي منظم، لكن هذا المسلسل غلبت عليه الاعتبارات الامنية والمصلحية وصيغ بمنظور أوروبي أحادي لم يهتم بمرئيات الطرف المغاربي ومستهدفاته، ومن ثم فإن ولادة المسلسل كانت غير طبيعية اتخذت في الظاهر سمة التعاون ولكن شكلت في الحقيقة صمام أمان لتحصين أوروبا وتقوية مواقفها. إن تواضع حصيلة المسلسل بالنسبة للدول المغاربية لم يفد في معدلات نموها وترويج إنتاجها وهذه عوامل سلبية يتجاوز تأثيرها مجال التعاون والتبادل ليعرض محاولات الإصلاح الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية في الدول المغاربية إلى الفشل ويحول دون تحقيق الحكامة [1] الجيدة.

والدعوة موجهة أيضا الى النخبة الحاكمة في الدول المغاربية، فهي المسؤولة الأولى والمباشرة عن الجمود الذي عليه الاتحاد المغاربي. إن على هذه النخبة أن تضع المصلحة المغاربية قبل أية مصلحة أو أي تطلع قطري ضيق.

ومعلوم أن اعتبار المصالح مقدم في القرن الحادي والعشرين على جمود المبادئ والانتماءات الإيديولوجية والسياسية. ومفروض على النخبة الحاكمة أن تتصدى فورا لإنهاء النزاعات، ما تعلق منها بالجوار أو بمخالفة الاستعمار، لأنها تشكل عرقلة حقيقية في وجه تفعيل الإتحاد المغاربي. ومفروض على الدول

---

[1] Mustapha sehimi, IDEM, p 106.

المغاربية أن تفعل إتحادها وإلا فإنها معرضة لأن تخرج من التاريخ جراء تكريس التخلف وتعميق الفرقة. المحصلة النهائية أن علينا جميعا أوروبيين ومغاربيين ألا نتخلف عن موعدنا مع التاريخ، فإما أن نكون جاهزين لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وإما أن تتدهور علاقاتنا، وسنكون آنذاك مسؤولين على ما سنتركه للأجيال المقبلة من المعوقات التي تقف بقوة في وجه التقدم إلى الأمام وإسعاد بني البشر.

البعد المغاربي في الدساتير التونسية..
بين طموح النخبة والتزام الدولة

د. خالد شوكات

أستاذ جامعي، ووزير ونائب برلماني سابق، تونس

مدخل:

لا أملك الحديث عن المسألة المغاربية دون الولوج إلى الموضوع ببعض الخواطر الذاتية، فأنا بكل تواضع "كائن مغاربي" بامتياز، تجري في عروقي دماء مغاربية، وقد نشأت في عائلة تؤمن بوحدة المغرب العربي، وتكفر حقا بهذه الحدود التي صنعها الاستعمار، والتي هي حدود ضد التاريخ وضد الجغرافيا وضد المصالح العليا لشعوبنا ودولنا، وهي حدود مادامت قائمة ولا تزال، بل مغلقة في بعض منها ويا للأسف، تذكرنا بخذلاننا لدماء شهداء حركاتنا الوطنية التحررية وخضوع أنظمتنا السياسية المتعاقبة ما بعد استقلال أوطاننا، إما لإرادة المستعمر الغاشم السابق المستفيد الأكبر من التجزئة والانقسام، أو لإرادة أهل المصالح الضيقة والرؤية الأنانية المحدودة.

إن جدي هو الولي الصالح سيدي علي البهلول الشوكي (والشوكي هي مفرد شوكات)، كان شيخ الطريقة القادرية في ضاحية "شنني" بمدينة قابس بالجنوب التونسي ومقامه ومدفنه هناك ما يزال قائما، وهو سليل الأسرة الإدريسية الشريفة، نسبه يعود في سلسلة لا تنقطع من 34 اسما، إلى مولاي إدريس الأصغر دفين فاس، فمولاي إدريس الأكبر دفين إدريس زرهون، نسبه شريف يمتد إلى عبد الله الكامل المحض فالحسن المثنى فالحسن السبط ابن علي بن

أبي طالب وفاطمة الزهراء (ع)، والأشراف الأدارسة منتشرون في جميع الأقطار المغاربية، دولتهم الروحية والعرفانية مستمرة متحدية الحدود المصطنعة، ومريدوهم مغاربيون بامتياز، عندما يزورن أجدادهم ومشائخهم في الأقطار الخمسة ينسون جنسياتهم وألوانهم وأصولهم، ويجتمعون حول العقيدة المغاربية، وعقد الأشعري وفقه مالك وطريق الجنيد السالك.

وأختم هذا المدخل الذاتي، بقولي إنني كنت وأنا طالب في المدرسة الثانوية، أستقل القطار من قريتنا في المزونة من ولاية سيدي بوزيد التونسية، ليأخذني في رحلة أخاذة عبر البلاد المغاربية الشاسعة البديعة في تضاريسها وألوانها وطبيعتها المتنوعة، عبر مدن صفاقس وتونس وغار الدماء وعنابة وقسنطينة والجزائر ووهران فتلمسان لأصل إلى وجدة ثم فاس ومكناس والرباط والدار البيضاء وأنتهي إلى مراكش الحمراء، فالسكك الحديدية كانت وما تزال إحدى رموز الوحدة المغاربية، وعندما استقر بي المقام طالبا جامعيا في جامعة محمد الأول بوجدة بداية التسعينيات من القرن الماضي، أعانني القدر على توطيد الصلة وتوثيقها برباط الزواج المقدس، فابني اليوم هو مزدوج الدم والجنسية، مغاربي الهوية بامتياز، وأحلم بأن يعيد تجربتي في السفر بالقطار، وأن لا يجد في أقرب الآجال ما يعيقه في أن يكون المواطن "المغاربي" العربي الأمازيغي بجواز سفر وهوية موحدة مثلما خطط الاتحاد المغاربي لذلك قبل ثلاثين عاما لكنه عجز لعقبات هنا – في هذه المناسبة- مجال لتشخيصها وبيانها والبحث في حلول لمعضلاتها.

أما في موضوع المداخلة، أي البعد المغاربي في الدساتير التونسية: بين طموح النخبة والتزام الدولة، فاسمحوا لي بإجمال الأمر في خمس نقاط أساسية كما يلي:

أولا: الظاهرة الدستورية في تونس

لقد اخترت معالجة المسألة المغاربية من مدخل دستوري لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي:

– تحتل الدساتير مكانة مرموقة ومفصلية في تاريخ الأمم والشعوب والدول، فهي غالبا ترجمان اللحظات التاريخية الحاسمة التي تنقل البلدان من حال إلى حال، وهي إلى ذلك تعبير مهم عن هوية المجتمعات ومؤشر أساسي للتوجهات المستقبلية للأنظمة والحكومات.

– توثق الدساتير العقود الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية التي تتوصل إليها الشعوب والأمم بعد فترات من الخلافات والصراعات، وهي عادة ما تكون دليل تسوية بين الأطراف والقوى الفاعلة في المشهد العام أو برهان غلى غلبة طرف على البقية.

– تمثل الدساتير القانون الأعلى المجمل للقيم الأساسية والقواعد الكبرى المتوافق عليه، وهي الناظمة في إطار مبدأ تراتبية لبقية القوانين والأوامر الإدارية، كما هي المحدد العلوي للسياسات العامة، والضابط الرئيسي لسلوك مؤسسات الحكم والسلطات بمختلف أنواعها وصلاحياتها واختصاصاتها.

وبناء على هذه الاعتبارات فإن إشارة الدساتير للوحدة المغاربية أو الالتزام المغاربي هي إشارة من النوع القوي الملزم والأساسي للأنظمة السياسية القائمة، وهي إشارة أيضا لمكانة المقاربة المغاربية في الفكر السياسي الوطني وضمن رؤية النخب الفكرية والسياسية لها.

تعد تونس قياسا إلى بقية الأقطار المغاربية – بل إلى بقية الدول العربية والإسلامية-، صاحبة التجربة الدستورية الأعرق، فقد ظهر أول دستور للبلاد

التونسية سنة 1861، أي حتى قبل المصادقة على دستور الخلافة العثمانية التي كانت تونس إحدى إيالاتها، والذي لن يبدأ العمل به سنة 1876[1].

لكن دستور تونس لسنة 1861، الذي كان تطويرا لوثيقة دستورية سابقة هي "عهد الأمان" التي شرعت سنة 1857، لم يتضمن أي إشارة للمسألة المغاربية، حيث كان انتماء تونس والجزائر وليبيا في ذلك الحين للفضاء العثماني، واستقلال المغرب وموريتانيا عن هذا الفضاء، حال برأيي دون بروز فكرة الوحدة المغاربية، حيث كانت وحدة الأمة الإسلامية ومجابهة الأطماع الغربية المتربصة بأرض المسلمين الفكرة الأكثر حضورا والهم الأكثر غلبة على عقول المفكرين والحكام في المنطقة.

ولأن الهم كان منصبا على إصلاح النظام السياسي وفرض "المشروطية" على الحاكم الذي كان مطلق الصلاحيات في علاقته بالرعية، فإن قضايا الوحدة والهوية لم تكن واردة، ولم يكن هذا توجه النخبة الإصلاحية في تونس، بل كان غالبا هم النخب في جميع الأقطار المغاربية، سواء تلك التي كانت جزءا من الخلافة العثمانية أو تلك التي كانت مستقلة في ممالك وإمارات خاصة.

إن الفكرة المغاربية بالمعنى المعاصر للكلمة كانت وليدة حركات الكفاح الوطني ضد المستعمر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد بلغت كمال نضجها مع تأسيس مكتب المغرب العربي سنة 1947 برئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وعضوية زعماء الحركة الوطنية التونسية والجزائرية والمغربية، وقد أصبحت النضال المغاربي المشترك ضد المستعمر واقعا وطنيا وإقليميا وعربيا، كما أصبحت الوحدة المغاربية موجها أساسيا للفكر التحرري في الأقطار الثلاث، وهو ما أفضى عمليا إلى التنصيص على الالتزام الوحدوي المغاربي في دساتير الدول الثلاث إبان استقلالها عن الاستعمار.

---

[1] أنظر: د. زهير الذوادي، الإصلاحية الوطنية التونسية: الإصلاح السياسي بين السيف والقلم، الأطلسية للنشر، تونس 2009، من ص 15 إلى ص 38.

لقد شكل الموقف من "وحدة مصير بلاد المغرب العربي" محورا لأخطر صراع سياسي بين الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، إذ رفض الأخير توجه تونس الشق البورقيبي في الحزب الدستوري إلى قبول استقلال منفرد عن بقية الأقطار عرض عليها سنة 1955، وهو ما رآه الشق اليوسفي خيانة للقضية المغاربية، وخصوصا للثورة الجزائرية، بينما كانت رؤية الزعيم الحبيب بورقيبة تقوم على فلسفة المراحل، إذ قال إن استقلال تونس سيوفر للثورة الجزائرية قاعدة صلبة تساعدها على تحقيق أهدافها وتحرير بلادها، وهو ما جرى عمليا، حيث احتضنت تونس المستقلة خلال السنوات من 1956 إلى 1962 جزءا مهما من نضالات الحركة التحررية الجزائرية، هذا بالإضافة إلى تضمين دستور الدولة المستقلة الانتماء المغاربي لتونس والتزام حكومتها بالعمل على وحدة المغرب الكبير مثلما سيتم بيانه في النقطتين المواليتين[1].

ثانيا: البعد المغاربي في دستور 1 جوان/يونيو 1959

لقد نالت تونس استقلالها عن المستعمر الفرنسي في 20 مارس 1956، وبادرت إلى تنظيم انتخابات المجلس القومي التأسيسي في أبريل 1956، وذلك لسن دستور جديد للدولة المستقلة، غير أن المجلس سرعان ما حاد عن وظيفته الأصلية، مشاركا في انقلاب سياسي على النظام الملكي، حيث أعلنت الجمهورية في 25 يوليو/تموز 1957، ليكون الدستور الجديد الذي سيصادق عليه المجلس بمعية الرئيس المعين للدولة الزعيم الحبيب بورقيبة يوم 1 جوان/يونيو 1959، دستور الجمهورية بدل دستور الملكية الدستورية كما كان مزمعا من قبل، ولا شك أن الطابع الجمهوري للدستور الجديد جعله أكثر التصاقا وتجسيما لمبادئ الحركة الوطنية التحررية التونسية وتوجهاتها، ومن بينها المسألة المغاربية.

---

[1] أنظر: عمار السوفي، عواصف الاستقلال: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي: جذوره وتداعياته، منشورات المؤلف نفسه، تونس 2006، ص 76 وما بعدها.

ففي الفقرة الثانية من ديباجة دستور 1959، أورد المشرع الدستوري التونسي ما يلي: وعلى تعلقه (أي الشعب التونسي) بتعاليم الإسلام **وبوحدة المغرب الكبير** وبانتمائه للأسرة العربية وبالتعاون مع الشعوب الإفريقية في بناء مصير أفضل وبالتضامن مع جميع الشعوب المناضلة من أجل الحرية والعدالة..."[1].

وففي الفصل 2 من الدستور نفسه، (الذي نقح بالقانون الدستوري عدد 37 لسنة 1976المؤرخ في 8 أبريل 1976) ، نص المشرع على الآتي: "**الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة** . إن المعاهدات المبرمة في هذا الغرض والتي قد يترتب عنها تحوير ما لهذا الدستور يعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي بعد أن يوافق حسب الصيغ والشروط * "مجلس النواب "المنصوص عليها بالدستور[2].

وسيتميز المشرع الدستوري التونسي منذ ذلك التاريخ بكونه الوحيد من بين المشرعين الدستوريين المغاربيين، من سيتجاوز الديباجة/ التوطئة/ التصدير في التنصيص على البعد المغاربي، حيث سيخصه بفصل من الفصول في بابه الأول، وهو ما أضفى على هذا البعد قيمة قانونية أكبر، فضلا عن منحه صيغة إلزامية وعملية على السياسات الحكومية العمل على احترامها. وهو ما سيتأكد كذلك عند رسم دستور الجمهورية الثانية بعد ذلك بنصف قرن، الأمر الذي سنواصل تبيينه في النقطة الموالية.

ثالثا: البعد المغاربي في دستور 26 جانفي/يناير 2014:

لقد كان دستور الجمهورية التونسية الثانية، أي دستور 26 جانفي/يناير

---

[1] أنظر: دستور الجمهورية التونسية الأولى المصادق عليه في 1 جوان/يونيو 1959.
[2] المصدر السابق.

2014، نتاج المخاض الثوري لثورة الحرية والكرامة، ثورة 17 ديسمبر 14/2010 جانفي 2011، وكذلك محطة هامة من محطات مسار الانتقال الديمقراطي الذي ما تزال تونس تواصله منذ أكثر من ثماني سنوات، وعلى الرغم من بعد المسافة الزمنية عن لحظة الاستقلال عن المستعمر وخفوت شعارات الحركة الوطنية والإصلاحية جراء التجربة السلطوية، فإن البعد المغاربي مثلما ستثبت الوثيقة الدستورية الجديدة، كان حاضرا بقوة في العقل السياسي للمشرع الدستوري، وحافظ على مكانته سواء من حيث وروده في الديباجة، أو تخصيص فصل له، دون إغفال التراجع النسبي لموقع الحضور من حيث رقم الفقرة في التوطئة (الرابعة قياسا بالثانية) أو رقم المادة (الخامسة بدل الرابعة)، غير إن هذا التراجع قد لا يعكس نية المشرع أو قصديته، بقدر ما يعكس طبيعة المرحلة التي دفعت هذا المشرع إلى كتابة نص دستوري أطول (149 عوض 78)، وإلى الالتزامات الدستورية الجديدة التي فرضتها المرحلة الثورية[1].

لقد ورد في الفقرة الرابعة من توطئة دستور الجمهورية التونسية الثانية ما يلي: وبناء على منزلة الإنسان كائنا مكرما، وتوثيقا لانتمائنا الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية، وانطلاقا من الوحدة الوطنية القائمة على المواطنة والأخوة والتكافل والعدالة الاجتماعية، **ودعما للوحدة المغاربية باعتبارها خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية**، والتكامل مع الشعوب الإسلامية والشعوب الإفريقية، والتعاون مع شعوب العالم، وانتصارا للمظلومين في كل مكان، ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولحركات التحرر العادلة وفي مقدمتها حركة التحرر الفلسطينية، ومناهضة لكل أشكال الاحتلال والعنصرية.."[2].

---

[1] أنظر: د. عبد الجليل التميمي، مرصد الثورة التونسية (الجزء الأول)، منشورات مؤسسة التميمي، تونس 2011، ص 121 وما بعدها.

[2] أنظر: دستور الجمهورية التونسية الثانية، المصادق عليه في 26 جانفي/يناير 2014.

كما ورد في الفصل 5: من الدستور التونسي الجديد "**الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي، تعمل على تحقيق وحدته وتتخذ كافة التدابير لتجسيمها**" [1].

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن المشرع التونسي الجديد لسنة 2014 قد أحدث في نظرته للمسألة المغاربية بعض التغيير الذي لا يمكن إغفال منطلقاته الفكرية، فهو من جهة قد اعتبر الوحدة المغاربية في حال تحققها جزءا من مسار أكبر ألا وهو الوحدة العربية، وهو من جهة ثانية قام بفك الارتباط الإجرائي بين ضرورة العمل الحكومي من أجل تحقيقها والمصالح المشتركة مثلما فعل نظيره عام 1959.

رابعا: الدساتير المغاربية والوحدة المغاربية

إن المطلع على دساتير البلدان المغاربية الخمس -أو مسوداتها- سيخلص إلى أن جميع الدساتير المغاربية باستثناء الدستور الليبي الجديد الذي ما يزال مسودة (في نسخ متعددة)، قد نصت جميعها على البعد المغاربي، وقد تميز الدستور التونسي بينها مثلما أشير سلفا بتخصيصه مادة منفردة من مواده للعناية بالمسألة المغاربية، بينما اكتفت دساتير الدول الثلاث الأخرى بالإشارة إلى الأمر في الديباجة، وهو ما يبرر نسبيا ما ورد في إحدى وثائق المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم زمن الزعيم بورقيبة، المنعقد سنة 1971، وهي وثيقة صادرة عن اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية، تقول "**إن تونس أكثر حماسا للمغرب العربي من شقيقاتها في الشمال الأفريقي، فهي ما انفكت تثبت لشقيقاتها أن وحدة الماضي ووحدة الجغرافيا ووحدة التاريخ واللغة والدين تحتم وحدة المصير..**"[2].

---

[1] المصدر السابق.

[2] أنظر: د. عبد اللطيف الحناشي، محمد مزالي رجل الدولة وأحد بناة تونس الحديثة، منشورات مؤسسة التميمي، تونس 2018، ص 39.

لقد جاء في ديباجة الدستور الجزائري الحالي:" **إنّ الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزّأ من المغرب العربيّ الكبير وأرض عربيّة وبلاد متوسّطيّة و إفريقيّة تعتزّ بإشعاع ثورتها ثورة أوّل نوفمبر ويشرّفها الاحترام الّذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كلّ القضايا العادلة في العالم**"، أما في تصدير الدستور المغربي الذي جاء موجزا في تنصيصه على البعد المغاربي فقد دعا المشرع الدستوري المغربي إلى:" **العمل على بناء الاتحاد المغاربي، كخيار استراتيجي**"، بينما أتت صياغة المسألة المغاربية في ديباجة الدستور الموريتاني على النحو الآتي: "**و وعيا منه (أي الشعب الموريتاني) بضرورة توثيق الروابط مع الشعوب الشقيقة فان الشعب الموريتاني شعب مسلم عربي إفريقي يعلن تصميمه على السعي من اجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والأمة العربية و إفريقيا ومن اجل السلم في العالم**".

ولئن خذلت الأنظمة والحكومات المغاربية في أغلب الأحيان دساتيرها التي تنص في مجملها كما أشير إلى ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية، فإن "هاجس إقامة مغرب عربي موحد ظل أحد ثوابت الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية في تونس إلى غاية اليوم، وهو ما أثبتته الكثير من الفعاليات والوثائق والشخصيات التي ما انفكت تذكر بوجوب إقامة البناء المغاربي[1].

خامسا: الوحدة المغاربية بين طموح النخبة والتزامات الدولة

لقد عبرت النخبة الفكرية والسياسية التونسية منذ بداية القرن الماضي على الأقل، عن أشواقها المغاربية، فقد طالب الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري التونسي (حزب الحركة الوطنية التحررية) "**إلى ضرورة تأسيس حزب مغاربي يهدف إلى تجميع سكان إفريقيا الشمالية في إطار سياسي قوي لتحقيق مطالبهم في الوحدة والحرية**"[2] .

---

[1] المصدر السابق، ص 37.

[2] المصدر نفسه، ص 38.

وقد انعكست رؤية رائد الحركة الوطنية التونسية على أدبيات حركة التحرر التونسي، في تأكيدها على وحدة المصير المغاربي وأهمية أن يتوج دحر الاستعمار بالاستقلال والوحدة المغاربية، وهو ما أجمعت عليه مجددا الأحزاب الوطنية الكبرى في الأقطار المغاربية الثلاث خلال مؤتمر طنجة 1958، الذي شارك فيه حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وقد تجسد هذا الطموح النخبوي المغاربي مثلما فصل سابقا في الدساتير المغاربية التي ستصاغ بعد ذلك.

كما استمرت النخبة التونسية التي ستتحول في جزء منها إلى رجال دولة، في التعبير عن هذا الطموح حتى مع تجدد خيبات الواقع المغاربي تباعا، ومن أبرز الشخصيات الفكرية والسياسية التونسية التي واصلت تشبثها بالحلم المغاربي نجد رئيس الحكومة السابق المرحوم محمد مزالي، الذي يرى كما ينقل أحد الباحثين عنه "إنه يرى – أي مزالي- **أن أسباب التقارب والاتحاد بين المغاربة أوفر من أي وقت مضى وأدعى إلى الشروع في المرحلة العملية في بناء صرح المغرب الكبير.. وأن الشعوب المغاربية مؤمنة حقا بحتمية المصير المغاربي المشترك**"[1].

ولم تتخلى النخبة السياسية التونسية، بما في ذلك الحاكمة، عن التوجه المغاربي بعد انقضاء زمن بورقيبة، فقد كان الرئيس زين العابدين بن علي أحد المساهمين في تأسيس الاتحاد المغاربي في مراكش سنة 1989، إلى جانب الملك المغربي الحسن الثاني والزعيم الليبي معمر القذافي والرئيس الجزائري الشادلي بن جديد رحمهم الله، والرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيدي احمد الطايع، وكان الطريق يبدو آنذاك معبدا لتحقيق آمال شعوب المنطقة، غير أن تقدير الدول المغاربية لالتزاماتها الضيقة سرعان ما أفسد الخطوات الجريئة

---

[1] المصدر نفسه، ص 46.

التي قطعت في الاتجاه الصحيح وأعاد عقارب ساعة المغرب الكبير مجددا للوراء، ومع ذلك فطموح الشعوب المغاربية وإرادتها في الحياة لا بد وأن تنتصر يوما ما، وليس أدل على ذلك من الثورة التونسية وما انجر عنها من تأثيرات بالغة الأهمية على المنطقة، ومن شأنها ربما أن تفضي إلى آفاق واعدة في المستقبل المنظور لصالح الحلم المغاربي[1].

[1] انظر: د. عبد الجليل التميمي، الثورة التونسية والربيع العربي وأهمية التحولات الجيوسياسية، منشورات مؤسسة التميمي، تونس 2012، ص 9 وما بعدها.

أية منظومة قانونية لاستكمال البناء المغاربي؟

د. محمود حسن

أستاذ باحث في كلية الحقوق بتونس

مقدمـــة

من بين الأسباب التي عطلت لحد الآن استكمال بناء الاتحاد المغاربي وجود عدة نقائص تشوب النصوص القانونية المؤسسة للاتحاد ،وهي نقائص لم تسهل عمل سائر مؤسساته وهياكله ،بالإضافة إلى أن معظم الاتفاقيات المغاربية التي تمت صياغتها لم تدخل بعد حيز التنفيذ ولو أنها انصبت على عدة مجالات تهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، رغم أن لها دور حيوي في تسهيل الاندماج المغاربي عن طريق تأطير وتشجيع الاستثمار والتنمية في المنطقة المغاربية بما يتطلبه ذلك من تسهيل تنقل الأشخاص والبضائع وتبادل الخبرات وإنشاء المقاولات ذات البعد الاقليمي المغاربي.

وبالتالي، فان ضرورة إنعاش العمل المغاربي المنشود يتطلب من جهة مراجعة النصوص المؤسسة للاتحاد بكيفية تعطي لهياكله التقريرية والتشريعية والتنفيذية مرونة في العمل، ما يتيح لها تفادي حالة الجمود التي تشهدها، ويعطيها امكانية اتخاذ مبادرات على الصعيد التقني وفي المجال التنموي بالخصوص. ويتطلب هذا إثراء المنظومة التشريعية على عدة أصعدة بكيفية يتم التوصل عبرها الى وضع منظومة قانون إقليمي مغاربي un droit communautaire maghrébin يكون ملزما لأطراف الاتحاد المغاربي، وهذه المنظومة القانونية هي التي تكون كفيلة بوضع أسس تسهيل الاستثمارات

وتنقل الاشخاص والأموال وتأطير سياسة تنموية متوازنة ومتكاملة تيسر تحقيق الاندماج المغاربي المنشود[1].

ويجدر ابتداءا، الوقوف على أهم النقائص التي يجدر العمل على تجاوزها بمراجعة النصوص القانونية المؤسسة للاتحاد المغاربي.

كما ينبغي التفكير في المنهجية التي يمكن أن تيسر إرساء منظومة للقانون المغاربي بجانبيه التشريعي والقضائي، توسع الاستفادة منه لمختلف اشخاص المنطقة المغاربية والمقاولات، وتشمل أيضا المجتمع المدني بالنظر لدوره البناء في اثراء العمل المغاربي من اجل تحقيق الاندماج الاقليمي.

أولا: نقائص النصوص القانونية المتعلقة بهيكلة الاتحاد المغاربي

1 – مجلس الرئاسة

بالرغم من الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس الرئاسة، فإن أهم الأسباب التي يرجع لها تعثر العمل المغاربي المشترك في السنين الأخيرة، هو أنه أعطيت لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرارات[2]،وبالتالي اعطي له هنا اختصاص حصري ينفرد به، له إلزامية مطلقة على عمل سائر هياكل الاتحاد ومؤسساته، باعتباره أعلى جهاز.

والى جانب هذا، فان قراراته لا تصدر إلا بإجماع أعضائه[3]، وهما السببان الرئيسيان في تعطيل عمل هذا المجلس رغم الأهمية البالغة لدوره.

---

[1] انظر حول هذا الموضوع، افتتاحية العدد 2 ــ 3 من المجلة المغاربية للقانون، بقلم محمود حسن، اصدار مركز الدراسات والبحوث والنشر بتونس.

[2] المادة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فبراير 1989 بمراكش، حول هذه العاهدة: تراجع دراسة الاستاذ العميد محمد بناني "بعض الجوانب القانونية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي " المجلة المغاربية للقانون، العدد 1 سنة 1990 صفحة 3.

[3] أحمد العبيدي: "عرض وصفي لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي "مجلة الأحداث القانونية التونسية، كلية الحقوق بتونس، العدد 1 ـ 2، سنة 1989 صفحة 47.

وبالتالي فإن أهم إصلاح يمكن ان يقع إدخاله هنا على هيكلة هذا المجلس هو إعادة النظر في هذا الاختصاص الحصري الذي اسند له، واستبدال قاعدة الإجماع بإمكانية اتخاذ قراراته أما بالتوافق، وهو الأنسب . أو عند الاقتضاء، بأغلبية يتم الاتفاق على تحديد نوعها .

الى جانب هذا يجدر أيضا إعطاء الإمكانية لرؤساء الدول لأعضاء بان ينيبوا عنهم من يمثلهم عند انعقاد هذا المجلس وتخويله سلطة وصلاحية اتخاذ القرار حتى لا يبقى انعقاد مجلس الرئاسة رهينا بالحضور الشخصي لرؤساء دول الأعضاء وحدهم.

2 – مجلس رؤساء الحكومات

لم يسبق لهذا المجلس أن انعقد لعدم وجود إطار قانوني ينظمه فيما عدا المادة 7 من معاهدة مراكش التي تشير فقط إلى إمكانية اجتماع الوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وربما لم يقع التفكير في خلق إطار هيكلي يحدد عمل هذا المجلس بسبب الاختصاص الحصري الذي اسند لمجلس الرئاسة المخول له وحده اتخاذ القرارات بالإجماع. إلا أن الحاجة في تخفيف العبء على مجلس الرئاسة والتحولات التي شهدتها هيكلة السلطة التنفيذية في عدد من الدول المغاربية، التي أصبح بها رئيس حكومة عوضا عن وزير أول، يستدعى حاليا تعزيز مؤسسات الاتحاد المغاربي التقريرية بتخصيص إطار لمجلس رؤساء الحكومات أو الوزراء الأولين من شأنه إعطاء نجاعة أكثر للعمل المغاربي المشترك بخصوص تسهيل اتخاذ القرارات.

كما يمكن أيضا ان يسند لهذا المجلس دور لمتابعة وتنسيق عمل المجالس الوزارية، التي تمارس عملها في القطاعات الفنية التي تندرج في مجال اختصاصها التنفيذي.

3 – توسيع عمل مجلس وزراء الخارجية

في مهامه الحالية يكاد يكون الدور الأساسي الذي اسند لمجلس وزراء الخارجية[1]، رغم أهمية هذا الهيكل، هو في تحضير دورات مجلس الرئاسة. ومادام أن هذا الأخير لم يتيسر انعقاده منذ سنة 1991، فان ذلك اثر على عمل مجلس وزراء الخارجية الذي تقلص عمله بشكل ملحوظ، سيما وان من مهامه أيضا هو دراسة جميع القضايا التي يكلف بها من طرف مجلس الرئاسة، وهذا الأخير لم ينعقد منذ التاريخ الآنف ذكره، فان كل هذا يتطلب النظر في تفعيل دور مجلس وزراء الخارجية لتوسيع صلاحياته من اجل الحد من تبعيته المفرطة لمجلس الرئاسة وجعل إمكانية أن يكلف أيضا بمهام وقضايا تسند له مباشرة من طرف مجلس الوزراء الاولين ورؤساء الحكومات، ومن بينها بالخصوص الأمانة العامة لكونها هي المعنية عمليا وبالدرجة الأولى بالعمل اليومي على الصعيد الهيكلي والتقني للاتحاد.

بخصوص اللجان الوزارية المتخصصة

ظل عدد اللجان الوزارية المتخصصة التي تم إنشاؤها محدودا[2]، كلجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة التنمية البشرية، ويتطلب نجاح العمل المغاربي المشترك التفكير في إثراء عدد هذه اللجان لكي يغطي العديد من القطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية، وتتطلبها حاجيات التنمية الاقتصادية والبشرية وتسهيل الاستثمارات، ومجال الحريات الفردية والعامة التي يقتضيها العمل المغاربي المشترك، مع إعادة هيكلة هذه اللجان وتطوير منهجية عملها، وتنويع مجال تدخلها بحسب القطاعات الحيوية الأساسية الأخرى التي يقتضيها تطوير سبل البناء المغاربي. ولعله يكون

---

[1] بموجب المادة 8 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[2] تنفيذا للمادة 8 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

من الأفيد أكثر تعزيز اللجان الوزارية القطاعية بإنشاء منظمات مغاربية متخصصة ومراكز بحث قطاعية تعمل تحت إشراف الأمانة العامة للاتحاد المغاربي، مثل التي كانت تعمل في ظل اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة قبل أن يتم استبدال هذه الأخيرة باتحاد المغرب العربي بموجب معاهدات مراكش[1].

5. النقائص في النصوص المتعلقة بالمؤسسات الاتحادية

أ. مجلس الشورى

إن الدور الذي اسند لحد الآن لمجلس الشورى[2]. رغم الرفع من عدد أعضائه من 20 الى 30 عضو عن كل دولة. فان دوره الاستشاري المحض يتمثل في إبداء رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات.

وفي المقابل جعل لمجلس الشورى مخاطب واحد، وهو دائما مجلس الرئاسة وأعطيت الصلاحيات لمجلس الشورى في أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه[3].

وبالتالي، وبغض النظر عن الأسباب التي جعلت هذا المجلس لا يعقد دورات منذ مدة طويلة، وهي نفس الأسباب التي عطلت لحد الآن عمل سائر مؤسسات الاتحاد، فان النقص الذي يحد من فاعلية مجلس الشورى هو نقص مزدوج.

فمن جهة فدوره استشاري محض، كما تم التقليص من هذا الدور بجعل مجلس الشورى لا يبدي رأيه إلا فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من

---

[1] حول هذا الموضوع انظر دراسة الأستاذ الحبيب سليم: "خواطر حول تطور المغرب العربي الكبير ما بين اللجنة الاستشارية الدائمة وتكوين اتحاد المغربي العربي " المجلة المغاربية للقانون، العدد 1 ص 156.

[2] المنشأ بموجب المادة 12 من معاهدة مراكش.

[3] المادة 1 من النظام الداخلي لمجلس الشورى.

مشاريع قرارات. ونتج عن هذا تهميش لسائر المؤسسات الأخرى للاتحاد من مجلس وزراء الخارجية، والمجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة. ذلك انه ليس بإمكانها التعامل مباشرة مع مجلس الشورى ولو في إطار دوره الاستشاري.

ومن جهة أخرى، نجد مجلس الشورى لا يمكنه أن يبدي توصيات أو مقترحات إلا لمجلس الرئاسة وحده دون سائر المؤسسات الأخرى، وبالتالي يجدر تفادي هذا النقص المزدوج.

كما يقتضي تفعيل البناء المغاربي ضرورة تعزيز دور مجلس الشورى حتى لا يبقى دورا استشاريا فحسب، وهذا يتطلب التفكير في إعطاء صياغة نظامه الداخلي مع توسيع مهامه من مجرد دور استشاري إلى إعطائه صلاحيات التشريع على الصعيد المغاربي فيما يتطلبه العمل المغاربي المشترك بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية.

ب . الهيئة القضائية المغاربية[1]

رغم أن الهيئة القضائية المغاربية تم تكوينها فعلا وجعل مقرها بنواكشوط، فهي لحد الآن لم تتح لها الفرصة للقيام بوظيفتها، لأنه لم يعهد لها بأي ملف. والسبب في هذا يكمن في محدودية صلاحياتها، لأنه تم حصر اختصاصها للنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع.

والى جانب هذا أعطي أيضا لهذه الهيئة إمكانية تقديم آراء استشارية للمسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، وبالتالي فان ضرورة

---

[1] الأستاذ الحسن الوزاني الشاهدي: "بعض التطورات حول الهيئة القضائية المغاربية "المجلة المغاربية للقانون، العدد 1، ص 151.

تفعيل دور الهيئة القضائية المغاربية بوصفها سلطة قضائية مغاربية يقتضي من جهة توسيع اختصاصها، حتى لا يبقى منحصرا فقط في تفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المغاربية، بطلب من مجلس الرئاسة وحده. ويشمل أيضا إمكانية أن يسند للهيئة القضائية المغاربية الاختصاص للبت في عدة مجالات أخرى تتعلق بالمنازعات التي تهم شتى مجالات الاقتصاد والاستثمار بين المقاولات والهيئات المغاربية في دول الاتحاد. كما يجدر تمكين سائر الأطراف الخاصة والعامة في دول الاتحاد المغاربي في المجال الاقتصادي والمهني ومكونات المجتمع المدني من حق اللجوء إلى هذه الهيئة القضائية مع إمكانية أن يسند لها دور في مجال التحكيم على الصعيد المغاربي، أي سائر الوسائل الأخرى البديلة لفض المنازعات، طالما إنها تعني علاقات بين أطراف دول الاتحاد المغاربي، مع تعزيز دورها الاستشاري في نفس الإطار الموسع، وعدم قصر الإحالة على هذه الهيئة القضائية المغاربية إلا من طرف مجلس الرئاسة وحده.

ان توسيع الاختصاص النوعي للهيئة القضائية المغاربية في سائر المجالات القانونية و إتاحة الفرصة للمكونات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، اللجوء الى الهيئة القضائية المغاربية، وتوسيع اختصاصها لكل ما يتعلق أيضا بمجالات الحريات العامة و الفردية وحقوق الإنسان، سيجعل هذه الهيئة القضائية تبت في عدد متنوع من المنازعات التي يعهد بها إليها وتصدر اجتهادات قضائية من شأنها إثراء وتعزيز المنظومة القانونية المغاربية لما في الاجتهاد القضائي من دور خلاق وقاعدي لتفعيل القواعد القانونية وتفسيرها عند الاقتضاء، وإثرائها بقواعد اجتهادية مثلما تقوم بذلك على سبيل المثال الهيئات القضائية في الاتحاد الأوروبي. ذلك أن البناء المغاربي يرتبط "في ركن من أركانه الأساسية بالعمل القانوني، تنسيقا بين الجهات المختصة وتأليفا بين النصوص السارية، واستنباطا للحلول والصيغ الملائمة "[1].

[1] الاستاذ مصطفى الفيلالي في افتتاحية العدد الاول للمجلة المغاربية للقانون، ص 11.

6 – جامعة المغرب العربي

لا تخفى أهمية الدور الذي اسند لجامعة المغربي العربي والذي عين مقرها بطرابلس، وهي تتكون من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مهامها والإمكانيات المتاحة لها. وهذا بهدف أن تعمل على تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية الذي يحددها مجلس إدارة الجامعات. إلا أن هذه المؤسسة الجامعية لم تسند لها لحد الآن الإمكانيات الهيكلية والمادية والموارد البشرية التي تمكنها من أداء وظيفتها.

من جهة أخرى، يجدر إصلاح منظومتها من أجل تمكينها من الإسهام في التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي في الدول المغاربية للرفع من شأن البحث العلمي وتأهيل التعليم العالي في المنطقة المغاربية، بالتنسيق مع اللجان الوزارية القطاعية المعنية بهذا المجال.

ثانيا: الإطار التشريعي المغاربي

تمثل الاتفاقيات والمعاهدات التي تمت صياغتها إثر تأسيس الاتحاد المغاربي نواة أساسية لبناء منظومة قانونية إقليمية مغاربية، مع العلم انه يمكن اعتبار الاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها بين دول الاتحاد المغاربي، قبل تأسيسه بمراكش، تشكل جزءا لا يتجزأ من المنظومة التشريعية المغاربية.

1 – الاتفاقيات الثنائيـــة

قبل تأسيس الاتحاد المغاربي، بدأ التعاون المغاربي منذ سنوات الستينات من القرن الماضي بمفعول المعاهدات الثنائية التي أبرمت بين الأقطار المغاربية، ومن أهمها على سبيل المثال اتفاقيات التعاون القضائي واتفاقيات الاستيطان، وهي إطار ثنائي للتعاون والتبادل، نجد منها مثلا: اتفاقية التعاون القضائي

المبرمة بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، الى جانب اتفاقية الاستيطان المبرمة بينهما، كما ابرم المغرب والجزائر اتفاقيتين في نفس الإطار، إلى جانب الاتفاقية الثنائية للتعاون القضائي في مجال الأحوال الشخصية المبرمة بين المغرب وتونس أيضا، واتفاقيات تجاوز الازدواج الضريبي، فان كل هذه الاتفاقيات سهلت العمل المغاربي على الصعيد الثنائي، وهذا بفضل قاعدة سمو المعاهدات الدولية على القانون الوطني وهي قاعدة دستورية تنص عليها دساتير كل دول الاتحاد المغاربي.

تؤدى هذه الاتفاقيات الثنائية وظيفتها وتظل جزءا من المنظومة القانونية المغاربية المنشودة، وهي لا تتعارض مع الاتفاقيات التي تمت صياغتها إثر تأسيس الاتحاد المغاربي، علما أن معظم هذه الأخيرة لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وهذا من بين النقائص التي يجدر العمل على تفاديها في المستقبل.

وتنضاف إلى هذه المنظومة التشريعية معاهدة التبادل الحر المبرمة بأكادير، والتي دخلت حيز التطبيق، وتشكل إطارا اتفاقيا إقليميا متعدد الأطراف ملائما لتشجيع التبادل التجاري بين الدول التي أبرمتها.

2 – الاتفاقيات والمعاهدات اللاحقة لتأسيس الاتحاد المغاربي

يفوق عدد هذه الاتفاقيات 30 اتفاقية أنشئت في الفترة المتراوحة بين سنة 1990 و 1994، ومنذ ذلك التاريخ لم تبرم اتفاقيات أخرى، وتتميز بأنها همت مجالات متعددة تكون كفيلة عند دخولها كلها حيز التطبيق بتسهيل المبادلات بين الدول المغاربية، كاتفاق بشأن إنشاء لجنة مغربية لتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 1994/4/2 او اتفاق التعاون الاداري المتبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها المبرمة بنفس التاريخ، والميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة المبرمة في 1992/11/11،هذا إلى جانب اتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين دول الاتحاد المغرب العربي التي

أبرمت في 1992/11/11، واتفاقية النظام الموحد بالمعاهد القضائية في الدول المغاربية، واتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين الدول المغاربية المنشأة في 1991/3/10، إلى جانب اتفاقيات أخرى تهم كذلك اعتماد مبادئ وقواعد جمركية موحدة .

وإن ما يميز هذه الاتفاقيات هو تطرقها لعدة مجالات تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى أهميتها في أن عددا منها يهدف إلى إرساء نظام موحد للمعاهد القضائية المغاربية وكذلك الاتفاق المتعلق بالتنظيم القضائي الموحد في دول الاتحاد، علما انه توجد حاجة ماسة للإسراع في تفعيلها.

كما ترمي هذه الاتفاقيات وغيرها من المقررات التنظيمية المغاربية إلى تنسيق العمل بين المؤسسات والمرافق العمومية، ولا يخفى أهمية دورها في هذا المجال لتسهيل الاندماج المغاربي، لكن هناك عدد قليل من الاتفاقيات المغاربة التي دخلت حيز التطبيق، كما تبقى عدة مجالات أخرى للتنمية في حاجة الى اتفاقيات أخرى تخصص لها لما تنطلق المسيرة المغاربية من جديد.

3 – قلة عدد الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ

لحد الآن فإن الاتفاقيات المغاربية التي دخلت حيز التنفيذ لا يتعدى عددها 7 اتفاقيات وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع عدد الاتفاقيات التي أبرمت والتي يتجاوز عددها 30 اتفاقية.

إن قلة عدد الاتفاقيات الذي دخلت حيز التطبيق يحد من فعالية وجدوى هذه الاتفاقيات[1]، وبالنسبة للتي شرع في تنفيذها، يتعلق الأمر باتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول الاتحاد المغرب العربي، والاتفاقيات الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية، واتفاقية

[1] يعود ذلك إلى الفترة المتراوحة من سنة 1996 الى 2002.

تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد[1]، والاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دول الاتحاد التي دخلت حيز التنفيذ في نفس التاريخ أي 1993/7/14، واتفاقية خاصة بالحجر الزراعي، واتفاقية خاصة لتفادي التجاوز الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الاتحاد وقرار تعديل المادة الثانية عشر من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بخصوص أعضاء مجلس الشورى التي تم الرفع فيه من 20 عضو إلى 30 عضو عن كل دولة والتي دخلت حيز التطبيق في 1996/9/18.

وعلى كل حال رغم قلة عدد الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ، فان أهميتها لا تخفى في تفعيل البناء المغاربي، كاتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، فبعد انتظار طويل بعث هذا البنك الى الوجود وفتح مقره بتونس أبوابه وشرع في أداء وظيفته وهو هيكل بنكي هام لتشجيع الاستثمار بين دول المغرب العربي، إلى جانب أن باقي الاتفاقيات الأخرى التي دخلت حيز التطبيق تهم بالخصوص المجال الاقتصادي في القطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمار، وكذلك تشجيع النقل البري لتسهيل تنقل الأشخاص[2]، لكن هذا العدد يبقى ضئيلا بالنسبة لعدد الاتفاقيات المبرمة ولم يدخل بعد حيز التنفيذ، وهذا يعطل من مسيرة العمل المغاربي المشترك، كما أن إبرام الاتفاقيات توقف أيضا منذ أن توقف انعقاد مجلس رئاسة الاتحاد.

وعلى كل حال فإن هذه الاتفاقيات، بمجرد أن تدخل حيز التنفيذ، فهي بطبيعة الحال تخضع بدورها الى القاعدة الدستورية التي تنص على سمو هذه المعاهدات الدولية على القانون الوطني في كل دولة، وهذا ما ييسر ترجيحها على النصوص القانونية الداخلية التي يمكن أن تتعارض معها، ويتطلب من كل

---

[1] دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1993/7/14.

[2] في انتظار أن يتدعم ذلك بمشروع القطار المغاربي التي أعلن عنه الأمين العام للاتحاد.

دولة أن تحرص ـ عند الاقتضاء ـ أن يكون تشريعها الوطني متناسقا مع فحوى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها أو انخرطت فيها.

يبقى بطبيعة الحال التساؤل مطروحا حول كيفية التعامل بين هذه الاتفاقيات والمعاهدات المغاربية الآنف ذكرها وبين المعاهدات الثنائية السابقة لها على الصعيد الزمني، وهنا يجب حل هذه المسألة على اعتبار أن المعاهدات المغاربية، في حالة التعارض ترجح على الاتفاقيات الثنائية، علما انه لا يوجد تعارض بين الاتفاقيات الثنائية للاستيطان والتعاون القضائي مع الاتفاقيات والمعاهدات المغاربية المبرمة إثر قيام الاتحاد المغاربي.

خلاصـة

إن إنعاش العمل المغاربي المشترك ومسيرة الاتحاد المغاربي يقتضي تفادي النقائص التي تشوب النصوص القانونية المؤطرة لعمل هياكل الاتحاد ومؤسساته التقريرية والتشريعية والتنفيذية، من اجل تفادي الأسباب التي أعاقت عملها لحد الآن، ويهدف توسيع صلاحياتها وبكيفية تؤدي إضفاء طابع مؤسساتي فعلي للعمل المغاربي المشترك وهذا يقتضي أيضا إعطاء أولوية للنصوص التي تؤطر وتسهل التنمية الاقتصادية والبشرية على الصعيد المغاربي وتيسر تشريك المجتمع المدني المغاربي، وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى لإعطائه صلاحيات تشريعية وأيضا تفعيل الدور القضائي بتوسيع صلاحيات واختصاص واليات العمل للهيئة القضائية المغاربية.

إن هذا الإصلاح التشريعي، والذي يجب أن يبقى مستمرا وبدون توقف، يمكن أن يؤدي إلى إرساء منظومة قانونية مغاربية ذات بعد اقليمي يصبح ملزما للدول المغاربية ويتجاوز الصعوبات الظرفية سيما التي لها طابع ثنائي أو التي تهم شأنا داخليا لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي.

دور المجتمع المدني في تفعيل اتحاد المغرب العربي في عمقه الافريقي

د. محمد حركات

أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس، ورئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والحكامة الشاملة، الرباط

• "إن في المحادثة تلقيحا للعقول، وترويحا للقلب ، وتسريحا للهم، وتنقيحا للأدب" أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة

• "الخيال اهم من المعرفة ، فالمعرفة محدودة حول ما نعيه ونفهمه ، بينما الخيال يشمل العالم وكل ما سيكون هناك لنعيه ونفهمه مستقبلا " آلبرت اينشتاين

1- أهداف البحث :

تسعى هذه الورقة إلى إبراز مدى الحاجة الملحة – هنا والآن- إلى إحياء مشروع اتحاد المغرب العربي، بصفته أفقا رحبا دائما للتفكير الاستراتيجي لضمان اندماج شمولي في إطار الاتحاد الإفريقي ودور المجتمع المدني لمغاربي في المرافعة عن هذا المشروع المصيري، استنادا إلى التطبيقات الجيدة والممارسات الدولية الفضلى، في مجال الاندماج الجهوي. وهو ما يستلزم مراجعة وتكييف معاهدة 1989 المعنية، وفق التحولات الكبرى التي يعرفها العالم من حولنا، ووضع خطة عمل وهياكل جديدة وإعداد كفاءات بشرية قوية مدربة تحمل مشروعا ورسالة، في شتى المجالات الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية. وهذا كفيل بتنمية منظومة جديدة للتواصل والإقناع والتفاوض والمساءلة السياسية والحضارية والفكرية والثقافية والتاريخية من

خلال مخاطبة الضمير والوعي العميق للمغاربيين، عبر تقويم المخاطر التي تهددهم جميعا، الشيء الذي يقتضي أساسا:

- تجاوز الخلافات العابرة وبناء المستقبل، من خلال بلورة مبادئ حضارة جديدة قوامها الاحتكام للمصالح المشتركة والمشاريع التنموية في خدمة المواطنين،

- الإنصات لتطلعات الفصائل الاجتماعية الهشة[1]، لاسيما الشباب والمرأة،

- استثمار سلطة التكنولوجيا والإعلام في تعبئة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني،

- بناء حكامة ديمقراطية إستراتيجية جيدة، داخليا على المستوى القطري، تضمن حقوق الإنسان بصفتها (الحكامة الديمقراطية) تعد مفاتيح أساسية لبناء تجمعات جهوية فعالة وإنسانية ناجعة، تحمل مشروعا ديمقراطي وفكري واعد، يستند إلى قيم الثقة المتبادلة والانجاز،

- الاهتمام بتجويد البنية القانونية والمالية والاقتصادية للاتحاد، من خلال دعم الإنتاج وقيم المنافسة والبحث العلمي واقتصاد المعرفة في المجتمع.

2- اشكالية البحث :

تتجلى اشكالية البحث في طرح الاسئلة الشائكة التالية:

- هل الممارسات الفضلى في مجالالتجارب الاندماجية والتاريخية الكبرى (الاتحاد الاوروبي،الصين والولايات المتحدة الامريكية نفسها) ليست في

(1) Mohamed Harakat, Finances publiques et fragilité : de la réforme de l'État par le budget et l'évaluation des politiques publiques, El maarif El jadida , Rabat, 2017.

حد ذاتها إلا نتيجة طبيعية لتغيير ونضج ظروف مجتمعية واقتصادية وجيوسياسية؟ أم هناك دور طلائعي ومؤثر وفعال وحقيقي للافراد والكفاءات في خلق تلك الانجازات والاحداث ؟

لوا فترضنا احقية الظروف الموضوعية العامة كمحرك اساسي للاحداث الاندماجية الكبرى، هل كان لهذه الاخيرة ان تتحقق لو ان اشخاصا اساسيين وكبار لم يكونوا يحملون الرسالة ومتشبعين بالقضية والمشروع ولهم نظر ورؤية استراتيجية ثاقبة وبعيدة الامد ؟

- على ضوء التجارب الاوروبية والامريكية كيف يمكن تحريك قاطرة اتحاد المغرب العربي للاستجابة لكل المتطلبات التنموية والاستراتيجية للاتحاد، وفق مقاربة واقعية رابح- رابح؟ وما هو دور المجتمع المدني في حلحلته وزحزحته ؟

- وهل يمكن، انطلاقا من الاحداث والتجارب الوحدوية والاندماجية، اعتبار هذه الصيرورة وليدة عوامل استراتيجية اوسع من الافراد حيث يتحول المشروع الى مأساة حينها يقوم المرجفون بتحجيم أو اعلاء دور فرد ما أو قائد ما، حينئذ تلغى الادوار الاخرى للافراد والمؤسسات أو الجماعات أو أي تكوينات اخرى على المستوى الاعلى أوالادنى؟

- بناء على ذلك هل هناك فعلا مساهمات فكرية ومذهبية خلاقة ومبدعة منخرطة في المشروع تحث على الاهمية الاستراتيجية للاتحاد المغاربي وما مدى درجة تبنيها من طرف صاحب القرار السياسي والبرلمانات المغاربية والراي العام والمواطنين،

- ما هو دور المجتمع المدني والهيئات التمثيلية ومؤسسات الحكامة الوطنية في التحسيس بقيام مشروع اتحاد المغرب العربي في اوساط كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والفكريين، لاسيما الشباب ومراكز البحث والدراسات والجامعات المغاربية؟

- ما هو دور مراكز الفكر في احياء هذا المشروع واعادة الروح اليه – فكرا وفلسفة؟

- هل المجتمع المدني يتوفر على كل المؤهلات والقدرات اللازمة للمرافعة وهل ستجد المرافعة آذانا صاغية لاعمال هذا المشروع والتاثير في صاحب القرار، بغية وضعه حيز التطبيق والممارسة الفعلية؟

- ما مكانة تحقيق الديمقراطية الحقة والكاملة ضمن البلدان المغاربية في انعاش المشروع وابلاغ صوت المتضررين من تعطل الاتحاد وخلق نقاش عام يتيح انجازه؟

- ما هي الاكراهات المؤسساتية والسيكولوجية والنفسية التي تعوق انطلاق المشروع ؟ واين تغيب المقومات اللغوية والدينية والحضارية والتاريخية المشتركة في اعادة بناء صرح الاتحاد وتفعيل اشتغاله وادائه لمواجهة كل التحديات؟

- ما هي الشروط الكفيلة بململة هياكله واشتغاله في اطار فكر اندماجي اقتصادي/ واقعي يتجاوز الخلافات السياسية[1]، مستثمرا كل مقومات التكامل وفرص الوحدة والاندماج، من خلال ضمان افق حر وخلاق للتفكير والابداع الاستراتيجي، بناء على مقاربة اقتصاد تضامني وحدوي جديد، قوامه بناء مجتمع المعرفة والذكاء والخيال وتقوية المواطنين بالتعليم والصحة والمشاركة السياسية في أفق انجاز مشروع ثلاثي الاصفار[2]: صفر فقر، صفر بطالة وصفر انبعاثات غازية، حسب اطروحة محمد يونس ؟

---

[1] لم يكن أحد يتصور زيارة رئيس اريتريا لايثيوبيا، يوم 14 يوليو 2018، واللقاء بين زعيمي البلدين الخصمين اللدودين، بمنطقة القرن الإفريقي، بعد الحرب المريرة، التي عرفها البلدان، أواخر التسعينات، وقتل فيها نحو 80.000 شخص.

[2] Muhammad Yunus, Vers une économie à trois zéros : Zéro pauvreté, Zéro chomage, Zéro émission carbone, JC Lattèc, 2017.

3- فرضيات البحث

يتميز اتحاد المغرب العربي الذي تم انشاؤه، عام 1989 بمقتضى معاهدة 17 فبراير 1989 بمراكش، بصفته وليد سيرورة طويلة ومعقدة في سبيل بلورة حلم مغاربي، استجابة للتحولات الكبرى التي يعرفها العالم حولنا، دوليا وافريقيا وعربيا - يتميز بشلل شامل، حيث لم يعقد اية قمة منذ 1994، رغم اعتراف الجميع بالآثار الوخيمة لهذا الشلل على مختلف البلدان المغاربية - تنمية وتفاوضا استراتيجيا وامنا وتفكيرا - ضمن فضائهالافريقي والاوروبي والعالمي (ظهور الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا، واشكالية التعريفات (الجمركية) التي فرضها الرئيس الأمريكي ترامب على الواردات من الصلب والألمونيوم، وبروز مشاريع تنموية كبرى مثل طريق الحرير الصينية التي تمر غير بعيد عن الاتحاد[1]، و يمكن الترافع بامكانية امتداد هذه الاخيرة الى الجغرافيةالسياسية للاتحاد، وتنامي التهديدات الامنية بالمنطقة، والهجرة، وتفقير الطبقة الوسطى (لذلك يظل سقف التطلعات عاليا جدا). لقد انتهى عهد النماذج التنموية الكاملة والمانعة، ومن حسن الحظ أن الحياة أغنى من التجارب كلها، فعلى سبيل المثال، تتعامل الولايات المتحدة وأوروبا مع قضية التنمية من منظور خفض الفقر والحكامة، وتعطي الصين أولوية أعلى لدعم تطوير البنية الأساسية كجزء من سياسة صناعية شاملة ودائمة، بل إنها استحوذت على مشاريع البنية الأساسية والاستثمارات سواء في إفريقيا، أو في دول منطقة اليورو المتعثرة، مثل البرتغال واليونان. وهو التحرك الذي يعكس الافتقار إلى الفِكر الاستراتيجي على الجانب الأوروبي.

---

[1] *« Les nouvelles routes de la soie au service de la puissance économique chinoise »* / entretien avec M-F. Renard & D. Cubizol, in « Géopolitique de la Chine » in Revue Diplomatie, les Grandes Dossiers N°45, Juin – Juillet, 2018, p. 48.

ويستلهم النموذج التنموي الصيني روحه وفلسفته وتوجهه العام من كتاب الرائد للرئيس شي جين بينغ "حكامة الصين " الذي صدر عام 2016 وترجم إلى عدة لغات عالمية والذي يتضمن الإطار النظري للفكر الاستراتيجي، وللحلم الصيني الكبير لتجديد الأمة، ضمن روافده التنموية المتميزة، في رفع مستوى عيش المواطنين وإشراك الشباب وتقوية القدرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدفاع والأمن والعلاقات الدولية للبلاد مع القوى العظمى، أو الدول النامية، فضلا عن الدبلوماسية الاقتصادية ومكافحة الفساد[1].

وتعتبر مبادرة "حزام واحد طريق واحد" Belt and Road intitiative (BRI) التي ارتقى بها الرئيس إلى نص دستوري، أثناء المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي، والتي "عرفت إعلاميا باسم طريق الحرير، تعتبر بمثابة مشروع الصين الأول والذي تسعى من خلاله إلى شغل حيز مختلف على خريطة العالم الإستراتيجية[2]"، و"ربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، مرورا بأكثر من 100 دولة، تمثل 63 % من سكان العالم، و26% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات" [3].

وموازاة مع ذلك أنشأت الصين وكالة التعاون الدولي لكي تواكب مبادرة الحزام والطريق الطموحة التي أطلقتها البلاد. وسوف تسمح الهيئة الجديدة للمساعدات بأن "تلعب دورها المهم في دبلوماسية القوى العظمى". وفي حوالي عقدين من الزمن أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأساسي لإفريقيا،

---

[1] X Jinping, The Governance of China T1 & T2, Foreign Languages Press, Beijiing, China, 2017.

[2] نهلة محمد احمد جبر، طريق الحرير ... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، عدد 171، خريف 2017، ص 161.

[3] نفس المصدر ص 162.

سواء في مجال المبادلات التجارية أو التمويل للبنيات التحتية أو مساعدات التنمية. وضمن فعاليات المنتدى الصيني الإفريقي للتعاون الذي انعقد بجوهانسبورغ في ديسمبر 2015 أعلنت الصين عن استثمار 60 مليار دولار، خلال ثلاث سنوات في تنمية إفريقيا. ويبلغ عدد الشركات الصينية في إفريقيا 10.000 مقاولة منهم 90% شركات خاصة تقدر عائداتهم في 440 مليار دولار في أفق 2025.

وفيما يخص الاستثمارات الخارجية ببلدان المغرب العربي فان الجزائر[1] تستفيد من 20,7% من مجموع الاستثمارات الصينية بإفريقيا بما يقدر في 666 مليون دولار. وبذلك تصبح الصين منذ 2013 أول مورد للجزائر مطيحة لأول مرة بالتبعية لفرنسا[2]. كما تمثل الجزائر أول وجهة للجالية الصينية في عدد يفوق 90.000 عامل متعاقد. وتستحوذ الشركات الصينية على قطاع البناء والأشغال العمومية بتعاقد تفوق قيمته 30 مليار دولار [3].

بينت بعض الدراسات الصادرة عن البنك العالمي عام2015 أن انتقال الصين إلى نموذج تنموي جديد سيؤدي في السنوات القادمة إلى ترحيل 85 مليون منصب عمل إلى مختلف بلدان العالم. لذلك يبقى الرهان على البلدان الإفريقية والمغاربية على الخصوص يتعلق بمدى قدرتها على استقطاب والاستفادة من هذه المناصب[4].

وفي هذا السياق يرى المتتبعون، أن انهيار الحكامة العالمية بات واضحا

---

[1] Moustafa Benberrah, la conquête chinoise de l'Afrique : le cas de l'implantation des firmes chinoises en Algérie, In Revue Diplomatie, les Grandes Dossiers N°45, opcit., pp72-75

[2] نفس المصدر ص. 73.

[3] نفس المصدر

[4] فتح الله ولعلو، نحن والصين، الجواب على التجاوز الثاني، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2017، ص. 239.

بدرجة صارخة[1]. فلم يعد من الممكن الاعتماد على الولايات المتحدة لدعم القواعد القائمة، ناهيك عن إنفاذها. الشيء الذي يبرر مدى الاهتمام الذي ينبغي أن يعطى لتقوية القدرات الداخلية للبلدان حيث يتحتم على دول العالَم الآن، لاسيما منطقتنا المغاربية والعربية، أن تحدد مصالحها الإستراتيجية الطويلة الأجل؛ وكيف تتداخل (أو لا تتداخل) مع مصالح الآخرين، وما هي أنظمة التوفيق المتبادل التي قد تساعد في تعزيز هذه المصالح. هذا يعني أن الاندماج أصبح ممكنا أو حتميا لدى المغاربيين، لأنه لم يعد لديهم اختيار غير تسليح أنفسهم استعدادا لعصر قادم من التحالفات المختلة، أو الصراعات بالوكالة، أو حتى الحرب[2]. بل يعني - بدلا من ذلك- أن الاندماج والتكامل لا بد أن يكون راسخا في المصالح الإستراتيجية الطويلة الأجل للشعوب.

في هذا البحث نعالج الموضوع من خلال طرح أربع محاور أساسية:

1- دور المجتمع المدني في الترافع من أجل اتحاد مغاربي فعال ومندمج وفاعل ضمن الاتحاد الإفريقي،

2- ضرورة التحسيس بالعمق الاستراتيجي الإفريقي لاتحاد المغرب العربي ومعيقاته،

3- معيقات ترافع المجتمع المدني ومفارقات الحكامة الاستراتيجية والديمقراطية،

4- الشروط الكفيلة بضمان مرافعة فعالة للمجتمع المدني تضمن تفعيل اتحاد المغرب العربي، كافق رحب للتفكير الاستراتيجي عبر طرح الممارسات الدولية الفضلى في الاندماج في الفضاء الافريقي.

---

(1) تراجع نايريوودز http://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/7/4/هل-يحتاج-التعاون-الدولي-إلى-قيم-مشتركة

(2) نفس المصدر.

I. دور المجتمع المدني في الترافع من أجل قيام اتحاد مغاربي فعال ومندمج وفاعل ضمن الاتحاد الإفريقي

يلعب المجتمع المدني دورا طلائعيا في سيرورة تفعيل آليات إحياء اتحاد المغرب العربي عندما تفشل القنوات الرسمية وذلك من خلال تبني مقاربة جديدة في الترافع. نسوق على سبيل المثال والمقارنة اسماء بعض الشخصيات التي قامت بدور فعال في قيام الاتحاد الاوروبي، مثل الديمقراطي الالماني كنوراد ادناور Konrad Adenaur صاحب الفكر الفيدرالي البراغماتي، ورجل الاعمال والدولة البنكي الهولاندي Johan Willem Beyen، والحليف الاوروبي والعسكري الصحفي ورجل الدولة البريطاني وينستون تشرشل Winston Churchill الذي نادى الى خلق الولايات المتحدة الاوروبية في الخمسينات من القرن الماضي لتحقيق السلم والاستقرار في اوروبا، غداة الحرب العالمية الثانية، والموحد جان موني JeanMonnet، المستشار الاقتصادي والمصرفي الذي افنى فترة طويلة منعمره في خدمة قضية الاندماج الاوروبي أو الحقوقي ورجل الدولة روبير شومان Robert Schuman الذي يعد بحق أحد المؤسسين والمهندسين للاتحاد الاوربي. وهو الذي اعد بمعية موني "خطة شومان" المقدمة بتاريخ 9 مايو 1950 والمتعلقة بالبنيان الاوروبي، الخطة التي نادت باصرار الى ضرورة بلورة سلطة لانتاج الفحم والحديد كرافدة اساسية لصناعة الاسلحة .

لكن كيف ننتقل من الحكومة إلى الحكامة الإستراتيجية لترافع المجتمع المدني حول احياء وتفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي حولنا؟

في اعتقادي ينبغي تبني مقاربة جديدة في حكامة الإستراتيجية بشأن ترافع المجتمع المدني حول تفعيل اتحاد المغرب العربيقوامها المنهجية العلمية والعملية في سيرورة التمكن والسيطرة والتحكم في التحليل الاستراتيجي الهادف. وان من شان هذا التحليل ضمان العبور من المقاربة التقليدية في تدبير الازمة والتي نسميها حكومة بالمعنى الانجلوسكسوني الى مقاربة الحكامة الاستراتيجية.

وتتمثل عناصر الحكامة الاستراتيجية في العناصرالآتية:

1. تحديد رؤية استراتيجية واضحة للاندماج المغاربي في عمقه الافريقي وللمكانة التي ينبغيان يتبوأها الاتحاد للاستجابة للتحولات الجيواستراتيجية التي يعرفها العالم والقارة الافريقية على السواء حوله، فتحسيس المجتمع المدني والمرافعة بمشروع هذا الاندماج الأفقي ينبغي أن يكون راسخا في الأذهان، ضمن المصالح الإستراتيجية الطويلة المدى والقيم المشتركة للمغاربيين. لذلك يتحتم على البلدان المغاربية تحديد مصالحها الإستراتيجية الطويلة الأجل.
2. التنظيم والهياكل المرنة والتواصل المؤسساتي لبلوغ الاهداف المتوخاة،
3. الموارد المالية المرصودة والكفاءات البشرية والمدربة،
4. السلوك والأخلاقيات في الانخراط والمرافعة،
5. التقويم المستمر للمخاطر،
6. المساءلة والشفافية في العمل .

عناصر الحكامة الإستراتيجية الضرورية لتعزيز قدرات المجتمع المدني في تفعيل اتحاد المغرب العربي

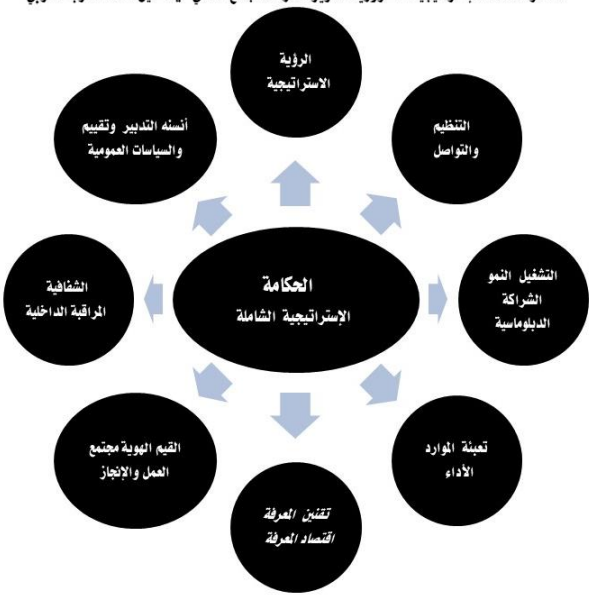

M. Harakat

الواقع، أن مفهوم الحكامة هو مفهوم غامض وهو يكتسي عدة أبعاد إيديولوجية وعملية متشابكة. غير انه في منطقتنا عامة ما يتم اختزال المفهوم في بعد إداري أو مالي ضيق. لا سيما أن العرب والمغاربة لم يتفقوا بعد على استعمال مفهوم واحد في معالجة قضاياهم التنموية الملحة واستشراف المستقبل. لذلك ينبغي امتلاك الفاعل المدني والسياسي قدرة كبرى على الخيال. لان امتلاك القدرة على الخيال فضيلة مهمة. إذا استحضرنا مدى الأزمة العميقة التي يعاني منها الفكر العربي في تجاوز خيباته. ومدى الحاجة اليوم إلى الخيال السياسي القيادي والسوسيولوجيا لواسع، بغيةالانخراط في بناء اقتصاد المعرفة، عبر بلورة مخطط عمل واضح، قوامه إرادة سياسية/ ديمقراطية قوية، مستنتجا دروس كبوات ونكسات وخيبات الماضي.

من الحكومة إلى الحكامة والحكامة الالكترونية في ترافع المجتمع المدني في سبيل تفعيل الاتحاد المغرب العربي

	Gouvernement الحكومة (تدبير تقليدي)	Gouvernance الحكامة	E. Gouvernance الحكامة الالكترونية
النطاق	الفصل في الاستدلال : قطاع عام /قطاع خاص	شؤون عامة وإنسانية	استعمال التقنيات الحديثة في الإعلام والتواصل
الروح والفلسفة	عمودي – نخبوي تمثيلية	ديمقراطية / أفقية إستراتيجية مدنية	الشفافية
القرار	ينبني على الأمر /سلطوي	التفاوض الاستشارة الأنسنة	تفاعل تشاركي
المقاصد والأهداف	المحافظة على الأمن/ هيمنة الهاجس الأمني	الخلق الإبداع التجديد الخيال الشفافية والأداء	الأداء، الحكامة الديمقراطية المبنية على المعرفة والنتائج

الدائرة الفاضلة للحكامة الإستراتيجية

لترافع قوي من لدن المجتمع المدني بشان تفعيل اتحاد المغرب العربي

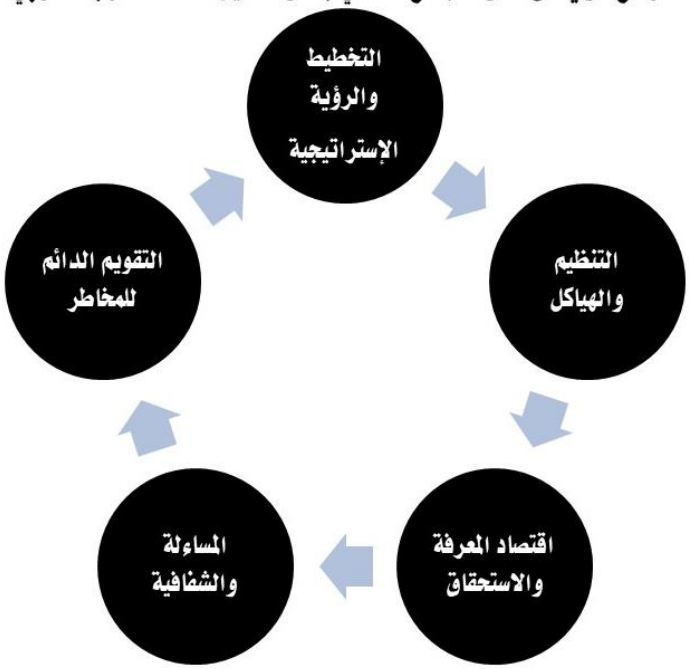

II – ضرورة التحسيس بالعمق الاستراتيجي الإفريقي لاتحاد المغرب العربي ومعيقاته

تتجلى الأدوار والوظائف الرئيسية التي ينبغي أن يقوم بها المجتمع المدني المغاربي في التعريف بالعمق الاستراتيجي الإفريقي للاتحاد العمل على:

1- تقويم الحمولة الجيواستراتيجية للاندماج ألمغاربي في القارة الإفريقية ومدى مساهمته في تحقيق التنمية على الصعيدين الجهوي أو الإفريقي[1]. علما أن هذا الاتحاد يبدو أضعف التكتلات الجهوية الإفريقية على مستوى التبادل

[1] *« La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO »*, S/D Mohamed Harakat, REMA n°46-2018.

التجاري. وعليه فبعد 30 سنة على إنشائه، عام 1989، يبدو أن هذا الاتحاد ليس له تأثير مهم على أعمال الاتحاد الإفريقي، أو القرار الدولي بصفة عامة. فالتحسيس بهذا الاندماج ينبغي أن يكون راسخا في الأذهان، ضمن المصالح الإستراتيجية الطويلة المدى والقيم المشتركة.

2- إبراز كيفية تدخل المجتمع المدني للمساهمة في تجاوز المعيقات والاكراهات التي تحول دون تفعيل الاتحاد المغاربي لينهض بالمهام الموكولة إليه، من أجل المشاركة في بناء الصرح التنموي الإفريقي، سواء على ضوء أجندة الأمم المتحدة، في أفق 2030 (أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر)، أو تلك المتعلقة بالاتحاد الإفريقي، في عام 2063، أو على ضوء التحديات الداخلية التي تعرفها البلدان المغاربية، لاسيما في مجال التعليم والصحة ومكافحة الفقر والبطالة والفوارق الاجتماعية والهجرة والتصحر وعدم الاستقرار. الواقع أن كل الدول المغاربية المكونة للاتحاد لا تتوفر حاليا على الرؤية والقدرات المؤسساتية والإستراتيجية والدبلوماسية اللازمة لخوض غمار هذه التحديات، كفاعلين أقوياء. وهذا يمكن تفسيره بغياب مشروع أو نموذج تنموي واضح المعالم في تحديد المكانة التي ينبغي أن يحتلها الاتحاد المغاربي بجانب القوى الاقتصادية العظمى، كالبريكس مثلا[1] والتي استطاعت أن تغزو إفريقيا أو المغرب العربي.

3- التعريف بالآثار الاقتصادية والاجتماعية وكلفة اللااندماج المغاربي عند الشباب وكافة الفصائل الهشة وصاحب القرار، بناء على نشر الدراسات والبحوث العلمية والمقارنة التي اقر بعضها أن نسبة الاندماج المغاربي الذي يقاس بالتبادل التجاري لا يتعدى 3 % من الناتج الداخلي الخام الجهوي،

[1] باسكال ريغو، البريكس : البرازيل روسيا ، الهند، الصين ، جنوب افريقيا- ترجمة طوني سعادة مؤسسة الفكر العربي، 2015.

الشيء الذي يعكس ضعف الدينامية التجارية بين الأقطار المغاربية. وان كلفة اللامغارب Le coût du non Maghreb تقدر في 2 % من الناتج القومي الخام لكل بلد. ومما لا شك فيه أن الأعراض السلبية للحكامة الداخلية تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للمنطقة. حسب بعض الدراسات أن من شان الاندماج المغاربي خلق ما يناهز 200.000 منصب شغل سنويا. وانه في غياب هذا الاندماج فان نسبة البطالة قد تصل إلى 18 مليون شخص في أفق 2020.

4- التأكيد على أن الاندماج هو عملية تاريخية مركبة وتراكمية وصيرورة بشرية معقدة. أما فيما يخص الاندماج ألمغاربي فهو لن يتم تحقيقه إلا إذا انخرط كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من دولة ومقاولة ومجتمع مدني. غير أن هذا الأخير يعتبر ضعيفا أو غائبا حسب بعض الكتاب[1]، في وقت تعرف فيه القارة غزوات متعددة لعدة بلدان عظمى، من خلال تبني استراتيجيات القوة الناعمة[2]، وتنامي عدة مشاريع تنموية كبرى بإفريقيا كطريق الحرير الجديدة للصين، والربط الغازي ما بين نيجيريا وأوروبا، مرورا بموريتانيا والمغرب، الشيء الذي يبرر مدى ضرورة بلورة نموذج تنموي لاتحاد المغرب العربي في المساهمة والاستفادة من هذه المشاريع وفق مقاربة تشاركية رابح – رابح.

5- ضرورة التفكير في بلورة نموذج تنموي جديد: ضمان مستقبل الاندماج المغاربي لساكنة تقدر في 120 مليون نسمة في أفق 2050، لا يمكن أن تتحقق بدون تبني نموذج اقتصادي جديد، لان النظام الحالي استنفد طاقته وحدوده بحكم الواقع، مما يعني المأزق والفشل الذريع الذي عرفته التنمية

---

(1) Hammami (2018), *Les conditions macroéconomiques des pays maghrébins et les défis de l'intégration* in le Maghreb à l'épreuve de la mondialisation, Biblioèque de l'iReMMO , Le Harmattan ,Paris,p.81.

(2) J. S. Nye, Soft Power, the means to success in world politics, Public Affairs, New York, 2004.

(انسداد العمل في إطار الاتحاد، ضعف النمو، بطالة الشباب، الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، العجز الديمقراطي).الواقع، إن الباحث أو الفاعل المدني الذي يزعم اليوم، وضع حدود اختزالية لمشروعه التنموي الجغرافي، انطلاقا من النسيج المغلق للعمل الاقتصادي، سيكون مجبرا على صوغ حدود مزيفة.

في هذا الصدد، أبرزت السيدة كريستين لاغارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي في تصريح لها بنواكشوط بموريتانيا، بتاريخ 9 يناير 2013،أثناء اجتماع خصص لاتحاد المغرب العربي حول "الاستثمارات بين دول المغرب والاستثمارات الخارجية المباشرة في دول المغرب"، أن "المغرب العربي يملك إمكانات كبيرة لجذب الاستثمارات غير أنها لم تستغل دائما".الشيء الذي يتطلب تحرير الإمكانات والموارد الاقتصادية المتاحة وان نموذج التنمية المتبع لم يكن في مستوى التطلعات ولم يتفوق في خلق بيئة مناسبة للاستثمار تقوم على العدالة والشفافية ". وتابعت أن قيام "المغرب العربي الذي يطبق مبدأ حرية نقل السلع والخدمات يقدم إمكانات هائلة لسوق تضم 90 مليون نسمة. وليس كل اقتصاد في دول المغرب العربي كبيرا، بما فيه الكفاية، ليضمن وحده، ازدهاره لتتمكن هذه الدول من تحقيق الازدهار معا" داعية إلى "تكامل اقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي".

6- تحقيق الحلم المغاربي بسعة فضائه الإفريقي: بناء النموذج التنموي يحتاج إلى بلورة رؤية جيواستراتيجية للتنمية البشرية وتكوين الإنسان على أساس تجاوز الخلافات، من خلال الاستجابة للطلبات الاجتماعية الملحة المنادية إلى تكريس العدالة الاجتماعية والتضامن ونشر قيم الديمقراطية، على أساس تقوية الحكامة الديمقراطية في عمقها الإفريقي. لذلك يعتبر الاندماج المغاربي قدر الخيال الجيواستراتيجي الواسع.

من فضائل عمليات التصويت على ملف احتضان المغرب تنظيم كأس العالم 2026، كما تمت يوم الأربعاء 13 يونيو 2018 زرع بذور الأمل عند الشعوب المغاربية[1] لأن هذه البلدان الشقيقة الخمس عبرت عن وعي مغاربي كبير ومشرف في مساندة المغرب، بالرغم من الضغوطات الدولية والمساومة وسلطة المال والتهديد التي سادت أثناء الحملة، الشيء الذي دفع بعض الجهات الرياضية وأطياف المجتمع المدني للتفكير في ترشح مغاربي موحد، لاحتضان كاس العالم في عام 2030. لأنه أصبح شبه مستحيل اليوم، لبلد ما، الفوز بانفراد في هذا الترشح في مواجهة المنافسين (حالة اتحادات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك عند تقديم ملف مشترك لتنظيم كأس العالم لكرة القدم لسنة 2026). ويعني الأمر بالنسبة للمغرب الترشيح الثنائي الأرجنتين – باراجواي، فالتكتل، سواء في المجال الاقتصادي أو الرياضي، أصبح سيد الموقف[2] .

وفي هذا الشأن سجلت آنذاك، انه لن تستقيم لك الكرة أبدا في ملاعب الكبار ما لم تستقم لك الحكامة الإستراتيجية وتنظيمها في البلاد- داخليا ومغاربيا. فتعلم كيف تخسر وتنسى وتمحو بكبرياء في ميادين لعبة كرة القدم.. لعبة الصغار، إن أنت لم تدبر قدراتك التكتلية والاندماجية.

وفي عام 2045 سيأتيك عام الصدمة الرقمية الكبرى (تشبه سيكولوجية الفزع الأكبر). إذ يقر علماء المستقبليات بأنه أثناءها سيتفوق ذكاء الآلة على ذكاء الإنسان، وحينها سيطيح ذكاء الخمسة الكبار الكاليفورنيين (غافام GAFAM): غوغل، أمزون، فيسبوك، آبل، ميكروسوفت، بحيل ودهاء

---

[1] محمد حركات، التصويت على ملف المونديال ما بين النيران الشقيقة وتطلعات بناء الإنسان المغربي، جريدة هسبريس المغربية، الأربعاء 13 يونيو 2018

[2] محمد حركات، خواطر بشأن ترشح المغرب لاحتضان وتنظيم مونديال ،2030، جريدة هسبريس المغربية، 17 يونيو 2018

السياسيين الصغار والحكومات التقليدية، وستمكن الإمكانيات الرقمية غير المحدودة، التي يتيحها هؤلاء الزعماء الكبار، هنا والآن، من الاستغناء عن طلب التمثيليات البرلمانية أو المحلية أو الرياضية (هناك حديث عن استنفاد الدولة والعلاقات الدولية نفسها في خضم هذا التطور)، عبر بناء أنماط استشارية ديمقراطية بديلة مباشرة؛ حية وفورية غير بيروقراطية، تباشرها شعوب وقبائل الفيسبوك (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) بدأت طلائعها تظهر للعيان في أيامنا هذه، حيث سيكون الحكم فيها لشعب الفيسبوك وحده ومباشرة، وليس لحكمه أي تعقيب أو حدود، فهو سلطة وفوق السلطة.. أليس هو أحكم الحاكمين في الأرض؟ أثناءها، إن توفرت لك كل الشروط، واستطعت الانخراط في بناء اقتصاد المعرفة عبر بلورة مخطط عمل واضح، قوامه إرادة سياسية/ ديمقراطية قوية، مستنتجا دروس كبوات ونكسات ومكاسب 2018، وما سبقها وما تلاها، وأهداف التنمية 2030، واستحضرت الصدمة الرقمية 2045 أساسا، ستربح قواعد اللعب بكبرياء واعتزاز، سواء في ميادين الكبار أو الصغار. وقد صدق المتنبي حين قال:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتعظم في عين الصغير صغارها وتصغر في عين العظيم العظائم

III- معيقات ترافع المجتمع المدني ومفارقات الحكامة الإستراتيجية والديمقراطية

حين نطرح التفكير في الاندماج والوحدة في إطار المغرب العربي من خلال عوائقها[1]، فالهدف هو طرح أسئلة جديدة ومغايرة تسمح لنا بمعرفة ما عاق تحقيقه، خاصة وانه بالنسبة إلينا مازال الترافع في تفعيل اتحاد المغرب العربي، كافق رحب للتفكير الاستراتيجي املا يرجى تحقيقه،من خلال البحث

[1] محمد وقيدى، أبعاد المغرب وآفاقه، كناب الشهر 25، سلسلة شراع، 1998، ص، 13.

حول الممارسات الفضلى في الاندماج فيالفضاء الافريقي، لا واقعا قائما. ومما لا شك فيه، أن ترافع المجتمع المدني يحتاج إلى نفس طويل وبيداغوجية علمية، وتشاركية وبراغماتية في حشد الهمم وتعبئة الفاعلين. غير أن هذه المرافعة، عامة، ما تصطدم بعدة مطبات ومعيقات تتمثل في تعقد التحديات وتشابكها وتتمثل في العناصر الآتية[1]:

1. تحديات سياسات الإدماج الاقتصادي للشباب والطبقات الهشة[2]:

- التحدي الديمغرافي وإعالة الكبار،
- التحدي الاقتصادي المتمثل في هشاشة منظومة الإنتاج والبطالة،
- التحدي الديمقراطي وتقويم المخاطر والسياسات العامة،
- تحدي اقتصاد المعرفة والخلق والإبداع،
- تحدي الحكامة الشاملة وتفشي الفساد،
- تحدي ثقافي وتربوي وسلوكي.

2. تدبدب الإرادة السياسية في تسريع صيرورة الاندماج وهيمنة الثقافة الريعية اعتبارا لمفارقات حكامة الدولة في البلدان المغاربية[3] التي تتميز عامة بالسمات والخصائص الآتية:

- مفارقات العقلية الريعية وعدم الاستقرار،

---

[1] د. محمد حركات، دور الحكامة في الإدماج الاقتصادي للشباب العربي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي للإدماج الاقتصادي للشباب، الرباط: 23 - 25 مايو 2016.

[2] المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 2018/47 يراجع المؤلف الجماعي، الحكامة والهشاشة في إفريقيا والشرق الأوسط.

[3] M. Harakat (2016), Paradoxes de la gouvernance de l'État dans les pays arabes, L'Harmattan, Histoire et Perspectives Mediterranéennes , L'Harmattan , Paris.

- مفارقات الرؤيا الإستراتيجية وأولويات التنمية،
- مفارقات هشاشة منظومة الإنتاج وبطالة الشباب،
- مفارقات المساءلة والمسؤولية الاجتماعية،
- مفارقات الديمقراطية التمثيلية والحكامة المحلية،
- مفارقات الجامعة واقتصاد المعرفة،
- مفارقة التكوين في الإنسانيات Humanities والإستراتيجية وثقافة الحكامة الديمقراطية والتقييم.

3. هشاشة القدرات والمؤهلات العلمية والمنهجية عند الفاعل المدني في تعبئة المجتمع

وذلك يرجع إلى غياب مرجعية مذهبية جديدة ومدونة قيم متوافق عليها من لدن جميع الفاعلين المغاربيين، قوامها المواطنة والوضوح والتجانس والثقة والمصداقية.

4. ضعف الترافع جراء تضارب الرؤى وسيادة الأفكار النمطية والسلبية حول عمل المجتمع المدني.

5. ضعف التشبيك وبناء شركات مغاربية، حسب المعايير الدولية والتجارب الأجنبية الناجحة.

6. ضعف انخراط القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية – داخليا وخارجيا.

7. هشاشة الحكامة الداخلية والدبلوماسية الاقتصادية في أبعادها الداخلية والخارجية في مقاربة الاستثمار وخلق الثروة.

8. غياب أو ضعف دراسات مقارنة حول أوضاع الاستثمار الأجنبي وأولوياته ومعيقاته وفرص تنميته على مستوى الاندماج في إطار الاتحاد الإفريقي، حيث يلاحظ غياب تصور مغاربي ضمن الاندماج الإفريقي لان البلدان المغاربية تشتغل منعزلة عن بعضها البعض.

9. نقص في تعميم دراسات الأثر في تحديد الأهداف التنموية وتقييم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية والإدارية والأمنية للاندماج ألمغاربي أو الإفريقي[1].

10. ضعف أو غياب الطلب على الاستشارات والدراسات المقدمة من طرف مراكز الفكر والخبراء المغاربيين حول الاندماج المغاربي أو الإفريقي، أثناء إعداد المشاريع ومضامين التوصيات والاقتراحات والتدابير التي يتعين اتخاذها من اجل ضمان تنفيذ المشروع والتعرف على آثاره وانعكاساته، فضلا عن تحديد الجدولة الزمنية.

11. عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والمؤهلات الضرورية لتنفيذ المشاريع التنموية ودراسة المخاطر.

IV - الشروط الكفيلة بضمان مرافعة فعالة للمجتمع المدني تضمن تفعيل اتحاد المغرب العربي، كأفق رحب للتفكير الاستراتيجي في فضائه الافريقي.

تتطلب المرافعة الفعالة للمجتمع المدني بشان اعادة بناء اتحاد المغرب العربي وتفعيل اليات اشتغاله وادائه، وفق التحولات الدولية والجهوية التي تعرفها القارة الافريقية اساسا، في افق رحب للتفكير الاستراتيجي والديمقراطي ياخد بعين الاعتبار نقط قوته وضعفه ومعوقات اندماجه في اطارالاجندة

[1] مرسوم رقم 585.17.2. بتاريخ 23 نوفمبر 2017 بشأن دراسة الأثر الواجب إرفاقها ببعض مشاريع القوانين جريدة رسمية عدد 6626 بتاريخ 30 نوفمبر 2017 .

التنموية والمواثيق المؤسساتية للاتحاد الافريقي. وتتجلى هذه المرافعة في استيفاء الشروط الجوهرية الاتية :

1- ضرورة بلورة وصياغة رؤيا إستراتيجية تشاركية واضحة ومتكاملة حول مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل كل بلد مغاربي.

2- استثمار اقتصاد المعرفة والتجديد والإبداع والارتقاء بقيم العلم والمعرفة والإنتاج إلى أعلى الدرجات في كل الخطط التنموية لتغليب الكفة على جيوب مقاومة الإصلاح.

3- تعزيز القدرات القيادية في مجال الحكامة الإستراتيجية والمؤسسية والسيطرة على المخاطر داخل الأقطار المغاربية.

4- تبني إستراتيجية رقابية للسياسات العمومية تنبني على التعبئة والتحسيس بخطورة الفساد على الفرد والمجتمع والاقتصاد والتعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة في مكافحة الفساد.

5- تنمية القدرات الإستراتيجية والمعرفية لأجهزة الحكامة في تعزيز قيم الشفافية وتامين المساءلة والحفاظ على ثقة العموم فيها.

6- تطوير أداء الدبلوماسية الاقتصادية والمالية - دوليا وجهويا لاسيما في القارة الإفريقية).

7- تحسيس المجتمع بقيم العمل والإنتاج والانجاز والمبادرة في الحفاظ على الكرامة والعمل على مجازاة العاملين والمجتهدين وفتح الأبواب أمامهم لمزيد من التألق والعطاء في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم المشروعة. وكما كتب الرئيس الامريكي كلينتون "لنعد للعمل لنبني دولة الإنتاج بدل دولة الريع".

8- أنسنة المناهج التعليمية في الجامعات والمدارس العليا المغاربية

لتستجيب لمتطلبات سوق الشغل دون التفريط في تكوين الشباب في مجال العلوم الإنسانية. لكي لا يكونوا لقمة صاغية في أيادى القوى الظلامية ولا يصبح المهندس والطبيب مؤطرا من طرف الاسكافي. فكما كتبت الباحثة الأمريكية مارتا نوسبوم Martha C.Nussbaum *"الديمقراطية تحتاج إلى قيم الإنسانيات"* [1] حيث لا ينبغي أن نضحي بقيم الديموقراطية في سبيل النمو، مادام النمو والديمقراطية وجهين لعملة واحدة .

[1] M.C. Nussbaum (2010), Not for profit, Why democracy needs the humanities, Princeton University Press, Oxford,USA.

الجامعات المغاربية الحاضر وآفاق المستقبل

د. علي الحوات

أستاذ علم الاجتماع بجامعة طرابلس
ونائب رئيس الجامعة المغاربية بإتحاد المغرب العربي
طرابلس، ليبيا

مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء والتأكيد على أهمية اتحاد المغرب العربي ودوره المهم في تأهيل الموارد البشرية المغاربية من خلال الجامعات المغاربية، وطبعاً هناك برامج ومؤسسات أخرى لتطوير هذه الموارد وهي من اهتمام ومسئولية مؤسسات مغاربية أخرى وتسعى هذه الورقة لتأكيد وأهمية دور الجامعات المغاربية من خلال تشبيك أساتذتها وعلمائها وطلابها ببعضهم البعض عبر مؤسسات مقننة، ومن خلال مشروعات تعليمية وعلمية من شأنها أن تسهم في بناء الفضاء المغاربي، وتحقق أهدافه في التكامل والتعاون المغاربي لتحقيق النمو والتنمية المغاربية المستدامة التي هي مكاسب وإنجازات مغاربية لكل أبناء اتحاد المغرب العربي، بل هي أيضاً إضافة وقدرة للتعامل والتواصل مع بقية التجمعات الإقليمية العلمية والثقافية الأخرى ومكانة وأهمية دور ومكانة أبناء اتحاد المغرب العربي في العالم.

ضرورة الفضاء الجامعي العلمي المغاربي

إن فكرة الفضاء العلمي المغاربي ليست حديثة، بل هي قديمة وتضرب بجذورها في تاريخ المنطقة فقد كانت شحات في ليبيا اليوم، وقرطاج في تونس

اليوم ، من أهم مراكز العلم والمعرفة والفلسفة يفد إليها الطلاب من أبناء المنطقة للتعليم، وحوار الفلاسفة والخطباء من الإغريق والرومان، أو من أبناء هذه المدن، وبعد ذلك بفترة أصبحت القيروان وفاس والأندلس عبر العدوتين منارات أو جامعات علمية تشع على المنطقة علماً ومعرفة وفقهاً وفلسفة، وإذا كان هكذا فإن حال الأجداد في بال الأبناء والأحفاد اليوم لا يعيدون ما أسس وبناه الأجداد والآباء، كل ذلك مبرراً ودعوة اليوم إلى الجامعات المغاربية لإنشاء فضاء جامعي وعلمي مغاربي بلغة العصر، وبعقلية العصر، وبحسب حاجات العصر، ولذلك فهذا الفضاء الجامعي كفيل بأن يحقق نهضة علمية تخدم المجتمع من غرب النيل في الشرق إلى شاطئ المحيط الأطلسي في طنجة وشنقيط على المحيط الأطلسي، ومن طرابلس الغرب في شمال أفريقيا إلى ما بعد الصحراء الكبرى الليبية في أفريقيا وفي تنبكتو مدينة العلامة الشيخ أحمد التنبكتي فقيه الإسلام.

دور الفضاء الجامعي المغاربي وأهميته

لا شك أن تأسيس هذا الفضاء أو التشبيك العلمي بلغة العصر فوائد وأهداف مغاربية من بين أهمها: -

1. توطيد أواصر التعاون العلمي بين الجامعيين المغاربيين فيما بينهم، ومع الجامعات والمؤسسات الإقليمية والدولية العلمية المماثلة.

2. تبادل الخبرات والخبراء في الميادين العلمية والتقنية والبحوث الأكاديمية والتطبيقية، والتي من شأنها الإسهام في تطوير التعليم الجامعي ودعم وتحفيز التميز والإبداع والارتقاء بالقدرات البشرية والمعرفية في الجامعات المغاربية من خلال التعاون المشترك في مجال ضبط جودة التعليم العالي وتسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات والدرجات العلمية المحفوظة.

3. العناية بالتراث المغاربي المادي، وغير المادي الفكري والثقافي والتعريف به وإدراجه ضمن المناهج والمقررات التعليمية خاصة في أقسام وكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية بالجامعات المغاربية.

4. تأسيس أقطاب امتياز علمي متخصص توزع بين الجامعات المغاربية كأن تتولى جامعة إنشاء قطب امتياز علمي في الطب وأخرى في الهندسة، وأخرى في التخطيط الحضري وتطوير المدن، ويمكن أن تمنح درجة علمية جامعية من قبل هذه الأقطاب العلمية.

5. العمل لتنفيذ مشروع ميثاق اتحاد جامعات المغرب العربي المعلن في اللقاء الثاني لرؤساء جامعات دول المغرب العربي بجامعة محمد الأول – وجده – المملكة المغربية 18 – 19 فبراير 2014 باسم (إعلان وجده) وتضمن هذا الميثاق ما يلي:

أ. إنشاء إتحاد لجامعات المغرب العربي يعمل في إطار اتحاد المغرب العربي، بهدف تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وتقوية التعاون والتنسيق بين مؤسساته وتشجيع الشراكة فيما بينها.

ب. التوقيع على ميثاق اتحاد جامعات المغرب العربي كإطار قانوني يحدد أهدافه ويفصل أجهزته واختصاصاته.

ج. اعتماد ورقة عمل خاصة بإنشاء فضاء التعليم العالي المغاربي تتضمن أهداف التقاء وآليات عملية.

د. توجيه الدعوة إلى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي لعرض ورقة العمل الخاصة بفضاء التعليم العالي المغاربي على الجهات المعنية بدول الاتحاد قصد الدراسة وإبداء الرأي تمهيداً لعرضها على أقطار المجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

هـ. الترحيب باقتراح جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية احتضان المؤتمر الأول لاتحاد جامعات المغرب العربي خلال العام الأول من سنة 2015.[1]

أهمية بناء الفضاء العلمي الجامعي المغاربي

لا شك أن بناء مثل هذا الالتقاء العلمي المغاربي سيحقق حالياً فرصتين علميتين **الأولى** داخل بلدان المغرب العربي، **والثانية** مع العالم الخارجي وباختصار على النحو التالي:

الهدف الأول: داخل بلدان المغرب العربي

ويتمثل في إمكانية الاستفادة من الجامعات ومراكز وهيئات البحث العلمي سواء التعليم الجامعي أو البحث العلمي أو الاستشاري الفنية الدائم أو المؤقتة لمشروعات عمل إنمائي مؤقت أو دائم وقد يكون هذا العمل في أشكال متعددة منها:

1. الأساتذة الجامعيون الزوار.
2. أعضاء لجان الاعتمادات لرسائل الماجستير والدكتوراه.
3. الاستعانة بخبراء وعلماء في مواضيع محددة مثل تطوير المناهج التعليمية وتأليف الكتب المدرسية أو اجراء بحوث ميدانية.
4. الاستشارة العلمية بكليات الطب والهندسة والزراعة ومناهجها ومقرراتها التعليمية.
5. عقد وتنظيم ورش عمل ولقاءات علمية تتعلق بمشاكل أو مواضيع محددة داخل الجامعات أو خارجها في المجتمع.

---

[1] من وثائق – اللقاء الثاني لرؤساء جامعات دول المغرب العربي بجامعة محمد الأول – وجدة – المملكة المغربية 18 – 19 فبراير 2019 (إعلان وجدة).

6. إجراء وتنفيذ دراسات مشتركة حول التراث المغاربي المشترك في اللغة والتاريخ واللغة العربية والآداب والفنون المختلفة.

7. تأكيد وتعزيز دور إدارة الموارد البشرية بالأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالرباط لتنسيق بين الجامعات المغاربية، وتنفيذ مشروعات تعليمية وعلمية مشتركة بين الجامعات المغاربية، والتفكير في **استحداث المجلة المغاربية للعلوم والتكنولوجيا** بحيث تكون أداة علمية للتواصل العلمي بين أهل المعرفة ورجال البحث العلمي ونشر نتائج بحوثهم وذلك على نمط مجلة الجامعة المغاربية التي تصدر منذ 2006 وتجد قبولاً واسعاً من المجتمع، وليبيا مشكورة هي التي تمول إصدار هذه المجلة.[1]

الهدف الثاني: خارج بلدان المغرب العربي

لا شك أن الجامعة والجامعات في كل بلدان العالم هي مراكز للتعليم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة التي بناء عليها وحقائقها ونتائجها واكتشافاتها تبنى المشاريع وتحل المشاكل وتواجه التحديات الإجتماعية والتطبيقية والاقتصادية، وبهذا المنظور يمكن أن يلتقي علماء وأساتذة جامعيون ومغاربيون مع نظرائهم في الخارج لبحث ودراسة مشروعات علمية مشتركة تهم جميع المغاربيين وغيرهم في أوربا أو العالم الخارجي.

ومن أمثلة هذه المشروعات المغاربية والدولية في الخارج

– مشروعات الاستثمار الاقتصادي الثقافي بين دول مغاربية ودول أخرى في العالم.

---

[1] بدأ إصدار هذه المجلة منذ عام 2007، ولمزيد من الثقة فقط، وقد صدر فيها حتى إعداد هذه الدراسة 21 عدداً، والمجلة يقبل على بحوثها وإعدادها خاصة طلاب الدراسات العلمي في الجامعات والقراء المهمين بالشأن المغاربي.

- مشروعات الاستثمار الاقتصادي المغاربي كإقليم أو مجموعة والعالم الخارجي.

- مشروعات بحوث تتعلق بقضايا محددة مثل:

- الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.
- العنف والتطرف.
- هجرة اليد العاملة المغاربية إلى أوربا وواقعها، وتنظيم هذه الهجرة.
- تطوير التعليم العالي باستحداث مشروعات تعليمية مشتركة، وخاصة جودة التعليم العالي وتطوير التعليم المغاربي ليرقى إلى مستوى المعايير الدولية، بحيث يمكن معادلة الشهادات المتناظرة والتسهيل لأصحابها للدخول إلى سوق العمل الأوربي.
- دراسة إسهام العالم الخارجي في مشروعات البنية التحتية الكبيرة في بلدان المغرب العربي، مثل الطرق السيارة، وبناء شبكات الاتصالات، والخطوط الجوية الطيران، ومشروعات السياحة والترقية في البيئة المغاربية على الجبال والشواطئ والسواحل.
- تبادل الأساتذة الجامعيين التأليف والبحث العلمي المشترك في القضايا المغاربية والأوربية المشتركة.
- تفعيل قنوات الحوار الثقافي المغاربي والأوروبي بما يساعد على تعرف كل طرف على الآخر، وتأكيد القيم الإنسانية المشتركة مثل التفاهم والتسامح، والاطلاع على ثقافة كل طرف على الآخر، وبما يعمق قبول كل طرف للآخر، والنظر لبعضهم البعض كأطراف مشتركة في إثراء الثقافة الإنسانية، والتأكيد على أن الثقافة المغاربية هي ثقافة السلام والبناء المغاربي والازدهار منذ قديم الزمن.

- استحداث برنامج علمي لتبادل الأساتذة والطلاب بين الجامعات المغاربية.

- عقد لقاءات أو مؤتمرات علمية وتربوية مغاربية أوروبية يستفيد منها الطرفان المغاربيون والأوربيون وتفتح المزيد من أفاق العمل العلمي والثقافي والتربوي المشترك.

- مساعدة الطلاب المغاربيين لإجراء بحوثهم العلمية خاصة لدرجة الماجستير والدكتوراه في المختبرات العلمية الأوروبية إذا احتاجوا لهذه المعامل وباتفاقيات مشتركة.

اتحاد المغرب العربي والعمل العلمي الجامعي

لا شك أن لإدارة الموارد البشرية بإتحاد المغرب العربي دوراً كبيراً في تطوير العمل العلمي المغاربي المشترك وهي على مستويين الأول داخلي أي في إطار الجامعات المغاربية، وبمعنى تنسيق التعاون والعمل المشترك بأشكاله المختلفة من تدريس وبحوث واستشارات، وتواصل علمي، أما المستوى الثاني فهو خارجي بمعنى تنسيق تواصل الجامعات المغاربية مع نظيراتها في العالم الخارجي، بل ويمكن تنفيذ مشروعات مغاربية علمية داخلية وخارجية أما بتمويلها بقدر الإمكان، أو بالإشراف على تنفيذها وإعلان نتائجها مغاربياً وخارجياً واعتقد أن تجربة الاتحاد الأوروبي نموذج يمكن الاستفادة منه، بل ويمكن الدخول معه في شراكات علمية جامعية مشتركة وخاصة في بحوث الطب والهندسة والاقتصاد وشبكات التواصل والاتصالات بمختلف أنواعها البرية والبحرية والجوية.

وختاماً الشكر الجزيل والتحية للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بكل إداراتها فهي تعمل بكل جد ومثابرة، لبناء صرح اتحاد المغرب العربي، الذي يراه

الجميع خارطة الطريق لتأكيد ومواصلة بناء صرح اتحاد المغرب العربي، هذا الصرح الكبير الذي هو أمل كل المغاربين في الوحدة المغاربية وفي حياة مزدهرة لجميع مواطني بلدان اتحاد المغرب العربي.

خلاصة وخاتمة

حاولت هذه الورقة وبشيء من الإيجاز والاختصار مناقشه وتوضيح أن فكرة الاتحاد المغاربي قديمة، قدم الإقليم المغاربي في شمال أفريقيا وتاريخياً وجغرافياً ودائماً هناك جهود وقناعة لوحدة واتحاد هذا الإقليم منذ الحضارة الوهرانية، والليبية، والأمازيغية والنوميدية، والفينيقية القرطاجية، وقد اخترت في هذه الورقة إلقاء الضوء على مؤسسة تعليمية علمية هي الجامعة المغاربية التي ولدت بطرابلس الغرب في ليبيا بإعلان اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش يوم 17/فبراير/1989.

وهذه الجامعة المغاربية منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر تسعى لتكون منارة علمية وتعليمية للتعليم العالي والبحث العلمي، وفضاء لتبادل الأساتذة والطلاب المغاربين، ومستقبلاً جامعة قارة بمدنية طرابلس الليبية وباختصار فهذه الجامعة تسعى إلى:

أولاً: توطيد عواصر التعاون العلمي بين الجامعيين المغاربين أساتذة وطلاباً وخبراء فيما بينهم، ومع العالم الخارجي.

ثانياً: الانفتاح على العالم الخارجي لتعميق الحوار العلمي وتبادل الخبرات والتجارب.

ثالثاً: العناية بحفظ ودراسة التراث المغاربي منهجياً في شكل مقررات دراسية جامعية وبحوث أكاديمية للدرجات العلمية في مستوى الماجستير والدكتوراه.

أهم مراجع الورقة

أولاً: باللغة العربية

1. اتحاد المغرب العربي، **المجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم العالي والبحث العليم** وجده 18 – 19 فبراير 2014، (محضر اللقاء).
2. **اللقاء الثاني لرؤساء جامعات دول المغرب العربي بجامعة محمد الأول**– وجدة – المملكة المغربية 18 – 19 فبراير 2014 (إعلان وجده).
3. مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (2015) **المؤتمر الخامس والأربعون لمنتدى الفكر المعاصر حول دور الجامعات ومراكز ومخابر البحث لبناء المغرب الكبير منذ الاستقلال**: الشراكة المغاربية نموذجاً، مؤسسة التميمي، تونس 7 – 8 – 9 مايو 2015.
4. اللجنة الوطنية التونسية للتربية والثقافة والعلوم (2004) التجربة التونسية في التعليم العالي: دراسة قدمت إلى ورشة العمل شبة أُليم للخبراء المختصين في مجال التخطيط لتفعيل بنيات التعليم العالي طرابلس – ليبيا 12 – 16 سبتمبر 2004.
5. اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية لإعداد من سنة 2007 – 2018، وهي دورية علمية تصدر مرتين في السنة، ومقرها مدينة طرابلس الغرب بليبيا.
6. د/ على الحواث (2015) الفضاء المغاربي: الأصالة والحداثة الطبعة الأولي (طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية باتحاد المغرب العربي).
7. د/ عبد الله رمضان بومعاوية (2009) **إسهامات في التنمية والتعليم العالي مع التركيز على المنطقة العربية** الطبعة الأولي (بنغازي – مركز البحوث والاستشارات).

ثانيا: باللغة الإنجليزية

1) Ali Elhawat, (2017 libyan youth situation and needs) (Tripoli, unpublishedstudy).
2) Ali Elhawat, (2018 career guideness and employment) (Tripoli, team of work ministry of education in Libya)

معيقات وآفاق تفعيل الاتحاد المغاربي

د. صبح الله الغازي

أستاذ بجامعة محمد الخامس الرباط،

وعضو سابق بالمجلس الدستوري

إن تجربة تأسيس اتحاد المغرب العربي لم تكن سابقة من نوعها في توحيد تصورات ورؤى دوله، إذ سبقتها تجارب أخرى، والتي تمثلت أساسا في تكوين " مكتب المغرب العربي" إبان الاستعمار في فبراير 1947 بالقاهرة، وكان هدفه التنسيق النضالي بين الحركات الوطنية في دول المغرب العربي. وبعد استقلال المغرب وتونس، قررت المنظمات السياسية المغاربية والتي تضم كل من حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائري والحزب الدستوري الجديد التونسي عقد "مؤتمر الوحدة" بمدينة طنجة سنة 1958 قصد التضامن مع الجزائر لتحقيق استقلالها والبحث عن الوسائل الكفيلة لتحقيق الوحدة المغاربية عبر صيغة الفيدرالية. وتم بعد ذلك عقد مؤتمر ثاني بطنجة بين وزراء الاقتصاد لكل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا تمحور حول التنسيق بين المخططات الاقتصادية وتمويل مشاريع التنمية المشتركة. وقد تم بالفعل عقد خمس اجتماعات وزارية بين سنة 1964 وسنة 1975 تلاها بعد ذلك فتورطويل أحبط تنفيذ القرارات ذات المفعول الاقتصادي وأوقف مسيرة إقامة الاتحاد المغاربي.[1]

---

[1] انظر:

j.c. Santucci : « L'unification maghrébine : réalisations institutionnelles et obstacles politiques »in : l'unité maghrébine : Dimensions et perspectives » CNRS, Paris ? 1972 ? P.137.

Voir également « Annuaire de l'Afrique du Nord » 1964, pp.663-664

يعد تأسيس اتحاد المغربي العربي بتاريخ 17 فبراير 1989 في مدينة مراكش بالمغرب محطة تاريخية مهمة من أجل "... **تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض وفتح الحدود بين دولها لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها**".

يمثل هذا الاتحاد مجموعة سياسية واقتصادية تضم الدول المغاربية الخمس (تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا وليبيا)، وهو تكتل يهدف إلى إقامة التعاون والتنسيق بين دوله من أجل تحقيق التكامل المغاربي، حيث تأسس هذا التكتل كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني.

غير أن هذا الاتحاد الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة، إلى علاقات يسودها الهدوء والتعاون لم يكن فعالا بالشكل المطلوب. ذلك أنه منذ تأسيسه عرف تعثرا في مسيرته إن لم نقل أن قطار الوحدة والاندماج توقف دون تحديد تاريخ لانطلاقه من جديد، فجل الأهداف التي سطرها والاتفاقيات التي تم إبرامها بين أعضائه، سواء المتعلقة منها بالمبادلات التجارية أو التعريفة الجمركية أو المواصلات، لم تدخل حيز التنفيذ، ولعل تأجيل القمم الخاصة بانعقاده وتعثرها في كل مرة، دلالة على صعوبة أساسية تتمثل في تجميع قيادات دول الاتحاد.

فمنذ تاريخ تأسيس هذا التكتل، لم يعرف المشهد المغاربي أي انجاز يذكر، لا ميلاد المصرف ألمغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ولا الأكاديمية

المغاربية للعلوم، ولا السوق المغاربية المشتركة... حيث توقف الاتحاد المغاربي بكيفية شبه كاملة، ولم يحقق أي من الأسباب التي قام من أجلها.[1]

لقد عرفت الدول المغاربية منذ تأسيس اتحادها سنة 1989 أحداثا كثيرة وتحولات عميقة. فعلى المستوى الداخلي، أدى الحراك الشعبي في إطار ما سمي بالربيع العربي إلى إسقاط النظامين التونسي والليبي، وإلى إحداث إصلاحات دستورية وسياسية في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا.

أما على الصعيد الخارجي، فبالإضافة إلى العولمة التي مست انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية مجموع الدول المغاربية، فإن التحديات الأمنية المتمثلة في تنامي التنظيمات المتطرفة والأزمات العميقة لدول منطقة الساحل والصحراء والشبكات المتعددة للمافيا وتهريب المخدرات والسلاح...، أصبحت تهدد أمنها واستقرارها.

إن تأسيس الاتحاد الذي هو بالأساس عمل نهضوي، حضاري يحقق أحلام وطموحات الشعوب المغاربية، لما يحمله من منافع مشتركة من أمن واستقرار ونهضة تنموية شاملة، إلا أنه رغم أهميته، ظلت حصيلته وإنجازاته ضعيفة وهزيلة مقارنة بمدة الثلاثين سنة التي عمرها، وبحجم التحديات والتحولات التي عرفتها المنطقة، حيث تخللته أعطاب وتوترات كثيرة جعلته غير قادر على التصدي للتحديات الراهنة.

انطلاقا من هذه المعطيات، يمكن بلورة إشكالية هذا الموضوع حول محورين أساسيين، حيث سنعالج أهم المعيقات التي تحول دون تفعيل الاتحاد المغاربي في المحور الأول، في حين سنخصص المحور الثاني للعناصر الأساسية

---

[1] راجع في هذا الصدد مقالنا، مؤسسات التعاون المغاربي: بين التصور التقنوقراطي والبعد السياسي/الاقتصادي الشامل، مجلة الميادين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، العدد السادس، 1990، ص 63-79.

التي نراها كفيلة لبث الروح في الجسم المغاربي وتفعيل آلياته قصد تلبية رغبات دول وشعوب المنطقة.

المحور الأول: معيقات بناء الاتحاد المغاربي

تتعد التحديات التي تواجه الوحدة المغاربية، وأخذت اتجاهات عديدة منها ما هو سياسي وكذا اقتصادي ومؤسساتي، وكلها حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل تضمن قوة لأعضائه في مواجهة العالم الخارجي. في الوقت الذي تكتلت فيه أوربا الغربية سياسيا واقتصاديا وفرضت نفسها كقوة عالمية بالرغم من الاختلاف الذي تعرفه دولها على جميع المستويات، بعكس الدول المغاربية التي تتوفر لها جميع عوامل التكتل والاتحاد (اللغة، الدين، العرق، التاريخ المشترك، الحضارة....).

إن بناء الاتحاد المغاربي تواجهه الكثير من المعيقات التي ظهرت بعد الاستقلال بين دوله، والتي يمكن اختزالها بشكل عام في ثلاثة أفكار أساسية:

أولا: معيقات الانغلاق الوطني وسياسات المحاور

إذا كانت فكرة الاتحاد المغاربي تكرست في وجدان الشعوب المغاربية أثناء نضالها المشترك ضد الاستعمار[1]، فإنه بعد الاستقلال انخرطت كل دولة على حدة في بناء دولتها الوطنية تحت هاجس الصراع على السلطة، ورسم الخطوط العريضة لهويتها ونظامها السياسي. حيث أصبح من المسلمات أن طبيعة هذه الأحداث الداخلية عزلت كل دولة عن الأخرى ضمن دائرة وطنية ضيقة بعيدة كل البعد عن طموحات "الأمة المغاربية الواحدة"، وتحولت المنطقة إلى ساحة للصراع والمنافسة والمزايدة باسم المصالح الوطنية الضيقة.

[1] تمثل ذلك في تأسيس "مكتب المغرب العربي" في فبراير 1947 بالقاهرة.

هذه النعرات الوطنية في ممارسات بعض النخب الحاكمة، أدت إلى الانغلاق تجاه الجيران، وإلى إحداث التباعد الإنساني والثقافي بين الشعوب المغاربية، وأصبح واضحا أن فكرة التكامل لا تشكل أولوية لدى النخب المغاربية، وهو الأمر الذي يعكسه بوضوح الهامش الضئيل المخصص في خطط التنمية للدول الخمسة لخيار التكامل المغاربي.

فمنذ استقلالها، انكبت كل دولة على حدة على تنمية اقتصادها، حسب إيديولوجية لا تقوم فلسفتها الاقتصادية على مقترب شمولي يأخذ بعين الاعتبار الفضاء المغاربي ومحددات تكامله، حيث اعتمدت كل دولة من دول الاتحاد برامج خاصة للتنمية، وهي البرامج التي جاءت كلها في سياق التبعية التي نشأت فيه، حيث رسخت الاندماج في التقسيم الدولي للعمل والتبعية الهيكلية للخارج.

فضلا عن هذه المعيقات، أدت الخلافات العقائدية بين الأنظمة السياسية المغاربية إلى عرقلة مشروع الاتحاد السياسي لوحدة المغرب الكبير، حيث أن هذه الأخيرة لا زال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الاستراتيجي الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة من جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخب الحاكمة. ينضاف إلى ذلك الافتقار لدى هذه النخب إلى الخبرة الفنية والإدارية اللازمة لبلورة عملية التكامل الاقتصادي على أرض الواقع.

كما أن المنطقة عرفت سياسات محورية زادت من تفاقم التشتت بين الدول المغاربية والحذر وعدم الثقة فيما بينها. في هذا الصدد تم التوقيع على معاهدة "الأخوة" بين الجزائر وليبيا سنة 1975 ومعاهدة "الوفاء والإخاء" بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ومعاهدة "الاتحاد العربي- الإفريقي" بين

المغرب وليبيا سنة 1984. وقد بنيت هذه المعاهدات في جوهرها على إقصاء طرف من الأطراف واحتواءه ولو ظرفيا.

ينضاف إلى ذلك، أن كل دولة مغاربية انخرطت في ظل القطبية العالمية التي كانت سائدة آنذاك في المعسكر الذي تميل إليه إيديولوجيا وسياسيا، غير مبالية بطموحات الاندماج المغاربي ووزنه الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما زاد في التصدع والتوتر بين أعضائه.

ثانيا: المعيقات السياسية والمؤسساتية

إن آليات عمل مؤسسات الاتحاد المغاربي بالشكل الذي هو عليه الآن، لا يمكن أن تبلور على أرض الواقع الأهداف التي أسس من أجلها، نظرا لعدم فعاليتها وهشاشة بنائها. حيث فشل الاتحاد مرات عديدة في عقد قمته السنوية العادية، وهو الفشل الذي يعزى إلى كون مجلس الرئاسة الذي يتكون من قادة الدول الخمس، باعتباره الهيئة العليا السيادية تتخذ قراراته بالإجماع، الأمر الذي مثل العائق المؤسسي الأكبر لتفعيل مؤسسات الاتحاد على جميع المستويات.

لقد شكلت آلية الإجماع عقبة فعلية أمام اتخاذ أية قرارات ذات مفعول اقتصادي أو اجتماعي، حيث ترتب عن هذه القاعدة التي أخذت بها الدول المغاربية[1] آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة استحالة اتخاذ القرارات لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء، الأمر الذي لا يتحقق، ويؤدي بالتالي إلى عرقلة المشاريع وتعطيل آليات الاتحاد.

---

[1] تعد قاعدة الإجماع قاعدة تقليدية عرفت بداية مراحل التنظيم الدولي، مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

إن قاعدة الإجماع في ظل الخلافات السياسية والعقائدية، وغياب الإرادة السياسية وتهميش المجالس الأخرى (مجلس الوزراء، مجلس الشورى) نتج عنه عمليا تجميد الاتحاد وإقبار كل المشاريع الكفيلة بالنهوض به. وتبقى مؤسسات الاتحاد من أمانة بالرباط ومجلس الشورى بالجزائر والهيئة القضائية بنواكشوط والجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم بطرابلس والبنك المغاربي للتجارة والاستثمار في تونس غير قادرة على تجسيد التكامل المنشود وتحويل الحلم المغاربي إلى واقع ملموس.

كما أن آلية التصديق من جميع الدول الأعضاء حالت دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ، حيث أنه من أصل 37 اتفاقية تم إبرامها في إطار الاتحاد، لم يستكمل منها شروط الدخول حيز التنفيذ إلا ست اتفاقيات، في حين كان بالإمكان الاكتفاء بالتصديق عليها من طرف ثلاثة أعضاء من دول الاتحاد لتسريع تنفيذها وإعطاء نوع من الفعالية لمؤسسات الاتحاد بغية منع طرف واحد أو اثنين من عرقلة مسيرة هذا التكتل الوحدوي.

إن الاتحاد المغاربي ولد من البداية ميتا، حيث لم يشيد على مؤسسات مرنة وتشاركية في اتخاذ قراراته، الشيء الذي حد من تفعيل الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها والتي دخلت حيز التنفيذ على أرض الواقع.[1]

لقد اهتمت الدول المغاربية كثيرا بالجانب السياسي الذي يتحكم فيه المزاج والنزوات العابرة والمصالح الظرفية الضيقة، وأغفلت الجانب الاقتصادي الذي يعد المدخل الأساسي لبناء صرح مغاربي مندمج، إذ أن التكامل الاقتصادي المتدرج يسبق عادة التكامل السياسي، كما يبرز ذلك من خلال تجربة الاتحاد الأوربي. في حين تبقى الدول المغاربية متفرقة في ظل المتغيرات المفاجئة عالميا وإقليميا، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة منفردة.

---

[1] يكفي أن نعرف أنه من بين الاتفاقيات الخمسة والثلاثين التي وقعت عليها دول الاتحاد، لم يقع تنفيذ سوى خمسة منها فقط.

ثالثا: التحولات الجيوسياسية بالمنطقة المغاربية

عرفت المنطقة المغاربية تحولات سياسية مهمة أثرت على سياساتها الداخلية والخارجية إثر الرجات العربية التي عرفتها سنة 2011، والتي انطلقت شرارتها من تونس وشملت ليبيا ومصر وما زالت تسري في الجزائر، وهي التحولات التي أخرجتها من الجمود الذي دام لأزيد من عشرين سنة.[1]

حيث شكلت الثورتين التونسية والليبية تغيرات جذرية في نظام الدولتين، بينما سنت مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية في باقي دول الاتحاد. غير أن الملاحظ أن المنطقة ما زالت تعيش حالة عدم الاستقرار والحروب بالوكالة في ليبيا التي أصبحت على وشك الانشطار، وارتباك وحيرة في الدول المغاربية الأخرى. حيث أنه بعد الهدوء النسبي الذي شهدته الجزائر بعد أحداث الربيع "المغاربي" التي أدت إلى إصلاحات دستورية محدودة، عادت الأوضاع إلى سياق الاحتجاج بعد إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن رغبته في الترشح لولاية رئاسية خامسة، حيث فجرت موجة غضب شعبي رافضة للعهدة الخامسة، تطورت بعد استمرارها لأسابيع لتحمل مطالب ثورية تسعى للتغيير الجذري للنظام القائم، وهو ما أدى إلى إعلان الجيش عن عزل الرئيس، ومازالت الأوضاع في الجزائر إلى يومنا هذا يشوبها الغموض وعدم الاستقرار.

كما أن المنطقة المغاربية عرفت تحولات جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور أزمات وتحديات وأخطار إرهابية طالت[2] بلدانها والبلدان المجاورة، وزادت من هشاشة الأوضاع، وتضاعفت التهديدات الأمنية بشكل كبير في كل دولة على حدة وفي المنطقة بكاملها، إلى جانب استفحال ظاهرة الإرهاب مع

---

[1] أنظر: إنصاف سركلي، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل الوضع الاستراتيجي الجديد، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2015/2014، ص 15-73.

[2] يوس محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، عدد 416، أكتوبر 2013.

تنامي الحركات الجهادية والشبكات العابرة للحدود لمافيا تهريب المخدرات والسلاح واختطاف السياح، الأمر الذي يثير قلق المحيط الإقليمي والدولي.

كل هذه التحولات في المنطقة، أثرت ومازالت تؤثر على البناء المغاربي وتعرقل صيرورته، بل إن المستجد في كل هذا أن الدول المغاربية وبالخصوص المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا أصبحت بعد فشل الحلم المغاربي وتعثر التنسيق والعلاقات الاقتصادية فيما بينها، تولي قبلتها نحو إفريقيا وتتهافت في بسط نفوذها بربوعها ونسج علاقات اقتصادية تشاركية مع بلدانها وتجمعاتها، علما أن دساتيرها ما زالت تتشبث بالفكرة المغاربية والمصير المغاربي المشترك.

المحور الثاني: التحديات وضرورة إعادة بناء نظام مغاربي جديد

مازال الحلم المغاربي يراوح مكانه بعد عقود من إبرام اتفاقية مراكش في 17 فبراير 1989. حيث أن واقع الجمود الملازم لهذا التجمع رغم عناصر التقارب والتفاعل المتنوعة التي تربط دول الاتحاد المغاربي فيما بينها، لا يخدم شعوب هذه الدول ومصالحها في ظل ديناميات التحول السياسي والأمني والوضع الاستراتيجي الجديد بالمنطقة، الأمر الذي يستلزم وضع بدائل للسياسات المتبعة سابقا عبر مجموعة من المداخل.

أولا: فض نزاع الصحراء المغربية وإرساء قواعد الأمن المغاربي

إن قضية الصحراء المفتعلة من طرف الجزائر والذي أصبح رهانا محوريا في سياستها الداخلية والخارجية تعتبر من الأسباب الأساسية لفشل الاتحاد المغاربي والذي يخفي في الحقيقة صراعا من أجل الزعامة العسكرية والاقتصادية في المنطقة، وبذلك تشكل المبادرة المغربية بشأن التفاوض لمنح الصحراء حكما ذاتيا فرصة جديدة من أجل مقاربة متميزة لحل الخلاف، من خلال تخويل جهة الصحراء حكما ذاتيا في ظل السيادة المغربية، عبر هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

إن هذه المبادرة التي استحسنها المجتمع الدولي وأجمع على واقعيتها وجديتها، راعت خصوصية المجتمع القبلي للصحراء، حيث يتكون برلمان الجهة من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين عن طريق الاقتراع المباشر من طرف سكان الجهة، وذلك بغية تمثيلية حقيقية لسكان المنطقة في برلمان الحكم الذاتي للصحراء دون المساس بمبدأ الاقتراع العام المباشر.[1]

فضلا عن برلمان الحكم الذاتي للصحراء، تتكون الجهة، حسب مقتضيات الفقرات 20 و21 و22 و23 و26 من نص المبادرة المغربية، من رئيس الحكومة منتخب من طرف برلمان الجهة وينصبه الملك، بالإضافة إلى حكومة الجهة، وكذا محاكم الجهة والمحكمة العليا الجهوية التي يخول لها النظر نهائيا في قوانين الجهة دون أن يتعارض ذلك مع اختصاصات محكمة النقض والمحكمة الدستورية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن مبادرة الحكم الذاتي تسعى إلى إيجاد حل سياسي نهائي لقضية الصحراء بدعم من المجتمع الدولي ليس فيه غالب ولا مغلوب، وبالتالي سيؤدي تطبيقها لا محالة إلى تقوية العلاقات بين الدول المغاربية وتوطيد البناء المغاربي، مما سينعكس إيجابا على شعوب المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

فضلا عن ذلك، فإن وضع أسس للتنسيق الأمني بين الدول المغاربية أصبح ملحا أمام معضلة الجريمة المنظمة والإرهاب، وكذا معضلة الهجرة التي استفحلت بشكل كبير، حيث تحولت المنطقة المغاربية إلى بؤرة مهددة لاستقرار المنطقة ومحيطها في الوقت الذي يكاد ينعدم فيه التنسيق الأمني بين الدول المغاربية.

---

[1] أنظر مقالنا:

L'initiative marocaine pour le statut d'autonomie de la région du Sahara : pou une solution politique, publié in REMALD, n° 107, Nov-Déc, 2012

إن هذه التحديات الأمنية تستوجب وضع سياسات أمنية مشتركة بعيدة كل البعد عن الحسابات الأمنية الضيقة لكل بلد.

ثانيا: التكامل والتعاون الاقتصادي المغاربي

إن المتتبع للخطوات المتخذة لتأهيل الاقتصاد المغاربي سيلاحظ تعثر كل المشاريع التنموية، فبالرغم مما جاء في معاهدة مراكش من ضرورة العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وإنشاء المشاريع المشتركة وتطوير القطاع الزراعي والصناعي، وإزالة الحواجز الجمركية.

غير أن الواقع يكبح هذه الطموحات ويحدها، كون المبادلات التجارية جد متواضعة بين البلدان المغاربية، كما أنها تخسر المليارات من الدولارات بسبب الحواجز الجمركية المعقدة وإغلاق الحدود بين المغرب والجزائر وغياب تشريعات متناسقة. حيث تظهر الإحصائيات الاقتصادية أن الدول المغاربية تخسر نحو 10 بلايين دولار سنويا أي ما يعادل 2% من ناتجها الوطني الإجمالي بسبب تعثر قيام مؤسسات الاتحاد المغاربي.

ذلك أن الدول المغاربية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية، وبسبب التشرذم الذي أصابها، لا يمكن لها أن تؤهل اقتصاداتها إلا من خلال سوق مغاربية مشتركة[1]، وخلق منطقة التبادل الحر على المستوى المغاربي وتبني مواقف وسياسات مشتركة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى، خصوصا الاتحاد الأوربي الذي ترتبط به اقتصاديا بشكل وثيق.

إن المنطقة المغاربية تزخر بإمكانيات وموارد جد مهمة، من شأنها المساهمة في توفير الشروط لتكامل اقتصادي مغاربي. وذلك بغية الحد من آفة البطالة والهجرة التي تستنزف الطاقات الشابة المكونة والمدربة والمؤهلة على العمل والإنتاج.

---

[1] حيث ستفتح هذه السوق الباب لفئات واسعة من المستهلكين تزيد عن 100 ألف.

لذا فقد أصبح من الضروري الانتقال من مرحلة الإجراءات القطرية المنعزلة والمتنافرة التي كانت سائدة في العقود السابقة، إلى مرحلة التنسيق الفعلي والتخطيط التوجيهي على مستوى دول الاتحاد لتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره الإطار المؤسسي الملائم لاستخدام الموارد المتوفرة بشكل عقلاني ورشيد، والمزج الفعال لعناصر الإنتاج المتباينة على مستوى تلك الأقطار التي تتقاسم في النهاية منافع هذا التعاون وثماره الأكيدة.

في هذا السياق، تستلزم عملية التكامل الاقتصادي المغاربي تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة [1]تعطي الأولوية للقطاعات الأساسية كالزراعة والنقل والمواصلات والاستثمار، والإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإصلاح الضريبي والجمركي، ودعم الشركات الصغرى والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال والتنسيق بين المؤسسات والمصارف الدولية، وكذلك إيلاء التنمية البشرية الأهمية القصوى. إن بناء المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي يستدعي كذلك إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة في مختلف الميادين.

كما أنه من الضروري سن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهيكلية داخل الدول المغاربية قصد تسهيل وتعزيز عملية التبادل الاقتصادي والتجاري فيما بينها ولمواجهة ظاهرة العولمة والاستفادة من جوانبها الإيجابية.

ثالثا: التحديث والديمقراطية وحقوق الإنسان

إن السياق المغاربي لا يمكن أن يعيش خارج العصر، والذي يشكل التحديث والديمقراطية وحقوق الانسان أحد أهم عناوينه.

إن التحديث يتطلب العمل على إعادة هيكلة الحقل الديني وتنقيته من الشوائب والتعصب والتشدد، وبالتالي تشجيع الاجتهاد ونبذ الانغلاق مع السعي إلى

---

[1] أنظر: احميدوش مدني، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي المغاربي من خلال أرقام وإحصائيات، أشغال الندوة الدولية حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي" وجدة 2009، ص 169-194.

الحفاظ على الهوية الإسلامية المنفتحة. في السياق نفسه، ينبغي تأهيل مناهج التعليم والتربية لخلق مدرسة حديثة ومتفتحة على جميع العلوم واللغات.

إن الاندماج المغاربي المتوخى لن يتأتى دون ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وإشراك إرادات المجتمع المدني المغاربي. حيث تشكل هذه القيم مدخلا موضوعيا وأساسيا للبناء المغاربي كما يشهد بذلك الاتحاد الأوربي الذي بني قبل كل شيء على أساس ديمقراطي يحرص على ضمان الحقوق والحريات الأساسية.

فرغم تأكيد الخطاب السياسي على المستوى المغاربي على أن بناء تكتل وحدوي هو مطلب جماهيري، إلا أن المنطلقات المعتمدة في بناء المغرب العربي كانت منطلقات فوقية، بمعنى أن هذا الاتحاد الذي أريد إنشاؤه منذ الستينيات هو اتحاد الدول والحكومات لا مكانة فيه للمجتمعات المدنية وللشعوب لإبداء تصورها، ولعل تركيبة اتحاد المغرب العربي خير دليل على ذلك، حيث أنه لا وجود لهيئة منتخبة من طرف شعوب المنطقة.

في هذا السياق، وانطلاقا من الدور الذي أصبحت تقوم به منظمات المجتمع المدني بمختلف تجلياتها في ربط التواصل بين المجتمعات، وكذلك المساهمة في عملية التنمية، فإن الأمر أصبح يقتضي وبالضرورة إعطاءها دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى اتحادا افتراضيا فوقيا.

فكلما تمتعت الشعوب المغاربية بالديمقراطية والحرية كلما تقدم الاندماج المغاربي على أسس صلبة غير قابلة للردة والتراجع. إذ لا يمكن تصور بناء الاتحاد في ظل أنظمة شمولية تحكم شعوبها بمنظور أمني ضيق، وإن تم ذلك فإن البناء المغاربي سيكون حتما هشا، ظرفيا لا يلبي رغبات شعوبه ومآله الفشل.

كما أن المجتمع المدني المغاربي يمكن له أن يساهم في توطيد الاندماج وتطوير الآليات الملائمة لتفعيل الاتحاد المغاربي، ذلك أن منظمات المجتمع المدني (جمعيات، منظمات مهنية، جامعات...) بمختلف تصنيفاتها، يمكن أن تشكل قوة ضغط على الحكومات من أجل بلورة المشروع المغاربي على أرض الواقع.

لذا ينبغي منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك والمبادرة على المستوى المغاربي، لخلق مداخل التواصل بين البلدان المغاربية والمساهمة في تنمية التعاون بينها وربط جسور للتواصل الدائم بين مواطني الدول المغاربية بما يجعلهم يتحملون المسؤولية ويساهمون بدورهم الحاسم في البناء المغاربي.

على سبيل الختم:

صفوة القول، إن هذه المداخل لا شك أنها ستساهم في تفعيل الاتحاد المغاربي الذي ينبغي أن يعمل على تجديد معاهدته وتحيينها آخذا بعين الاعتبار الاختلالات المؤسساتية التي أعاقت مسيرته، والتحولات الداخلية والإقليمية التي طبعت المنطقة المغاربية، والتجارب الناجحة على مستوى التكتلات الاندماجية.

لقد أصبحت الضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية باستغلال الإمكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طرق بناء تكتل حقيقي يقوم على المصالح والمؤسسات، وليس على العواطف والشعارات، خاصة وأن هذا الاتحاد تتوفر له الفرص للتشارك والاندماج المؤسساتي وتتعدد مجالات التعاون والتكامل بين أطرافه. كما أن هذا التكتل المغاربي سيرتقي في حالة نجاحه إلى قوة سياسية واقتصادية لها وزن وتأثير على الصعيدين العربي والإفريقي.

ومما لا شك فيه أنه حان الوقت لإعادة النظر في معاهدة مراكش بعد ثلاثين سنة من توقيعها ولم لا التفكير بمعاهدة مغاربية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الاختلالات التي عرقلت البناء المغاربي، وذلك باعتماد ميكانيزمات التداول المرنة على مستوى الرئاسة ومجلس الوزراء وانتخاب البرلمان المغاربي من طرف الشعوب المغاربية بكيفية مباشرة ومنحه سلطات تقريرية في بعض المجالات وتأسيس محكمة مغاربية تفض في النزاعات التي قد تنشأ بين أعضائه.

خلاصة القول، إن إحلال منطق التفاهم والتعاون محل الصراع ومد جسور التواصل بين دول الاتحاد يعد مدخلا أساسيا لتحقيق شروط التكامل والتنمية المنشودة. غير أن كل هذا، لن يتأتى إلى بتوفر إرادة سياسية قوية لدى الدول المغاربية وشعوبها قادرة على تحريك القاطرة المغاربية من شللها، وإعادة القاطرة إلى سكتها الصحيحة.

مقاربة عبد الله إبراهيم لفكرة الوحدة المغاربية

د. المصطفى افنيتير

أستاذ التاريخ، جامعة القاضي عياض، مراكش

احتلت فكرة الوحدة المغاربية مكانة بارزة في اهتمامات المفكرين وزعماء المنظمات والهيئات السياسية في الأقطار المغاربية، كما انها كانت تشكل قناعة راسخة لدى اغلب المواطنين المغاربيين.

1- حول فكرة الوحدة[1]:

تستمد الفكرة قوتها ومشروعيتها عبر حقب ومراحل تاريخية معينة من الروابط العديدة والمتنوعة التي تجمع الأقطار المغاربية المتجاورة جغرافيا والمتلاحمة بشريا والمنسجمة تاريخيا عبر مسارها المشترك الممتد لقرون عديدة، ومواجهتها للتحديات التي كانت تطرحها لمواجهة الاستعمار.

- بذلك تكون فكرة الوحدة نابعة من الحاجة الملحة لشعب ما في لحظة تاريخية معينة، وهذه اللحظة التاريخية عاشها الإنسان المغاربي – بصفة خاصة - حينما أراد استرجاع حريته، ودخل في معركة الاستقلال والتحرر، مما فجر وعيا مغاربيا.

- هذا الوعي المغاربي، كان في تلك اللحظة يمثل اندفاعا عاطفيا بكل ايجابياته وسلبياته لفكرة الوحدة التي تبقى مجرد احتمال وافتراض نظري مادامت لم تندمج أو تتفاعل مع الشروط التاريخية المحيطة او تجسد نفسها في ارض الواقع.

---

[1] حوار للأستاذ العروي مع مجلة زمان.

- يفند هذه الفكرة عبد الله العروي الذي يعتبر أن فكرة المغرب الكبير كانت مجرد احتمال وطموح في سياق تاريخي معين وإمكانية بعيدة المنال، لأن النخبة الفاعلة أنداك كانت تفتقر لذلك المشروع.

ويعترف العروي بكل مرارة في شهادة له بأن الجيل الذي عايشه لم يكن يناضل من اجل الوحدة.

-فهل معنى هذا، أن النخبة المغاربية لم يرتق مستواها الى درجة النضج لوضع تصور لمشروع الوحدة المغاربية؟ أم أنها كانت ما تزال تفتقر الى رؤية واضحة، وتصور متكامل لمشروع الوحدة المغاربية؟

2- مقاربة عبد الله إبراهيم لفكرة الوحدة المغاربية

- **عبد الله إبراهيم:** من رجالات الفكر والسياسة المرموقين على المستوى المغاربي. كان يمثل جيله من المفكرين والفاعلين السياسيين الكبار في العالم العربي، رجل جمع بين عمق الثقافة ورصانة التجربة السياسية، (وفق بين النظرية والفعل).

وهي صفات قلما تجمعت في رجالات نخب ما بعد استقلال الدول المغاربية وهذه الصفات هي التي طبعت أساس الفكر الوحدوي لعبد الله إبراهيم.

- تميز بميزتين أساسيتين هما:

- المكانة العلمية والتجربة السلمية الرائدة: صفة تميز بها عبر مساره النضالي بقضايا الوحدة المغاربية.

- النظرة التاريخية والإستراتيجية الصائبة، وإلمامه بالأعطاب التاريخية التي عاقت مسيرة التاريخ المغاربي (محاولة تدوينها وتفسيرها، عبر كتابات ومساهمات عديدة).

- كانت فكرة الوحدة المغاربية تأخذ مكانة مركزية في اهتمامات عبد الله إبراهيم بجانب دمقرطة الأنظمة السياسية، فقد آمن خلال مساره الفكري والسياسي بعمق الوحدة المغاربية وتشبث بأطروحاتها، ودافع عنها مند ريعان شبابه (في فرنسا وألمانيا).

- اقتناعه ينبع من معرفة وعمق تجربة اختلطت فيها السياسة بالتاريخ والفلسفة من حيث هي ممارسة علمية، فتميز برصيده المعرفي الرصين والمتعدد المنابع والمناهج.

3- المقاربة من خلال كتاب وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير

صدرت الطبعة الأولى سنة 1969 (في الشرعة مطبعة شركة الإعلانات، الشرقية)، في حين صدرت الطبعة الثانية سنة 1976 (في المغرب). ولعل الكتاب لم يطلع عليه اغلب المهتمين.. سأحاول أن أستجلي من خلال الكتاب "مقاربة" عبد الله إبراهيم لمفهوم "الوحدة المغاربية" وهي مقاربة وضعها موقع المؤرخ السياسي الملتزم:

1- حاول أن يضع مقاربة لقراءة التاريخ المغاربي المشترك الماضي والحاضر والمستقبل، فقد كان واعيا مند البداية بان الحاضر والمستقبل لا يمكن قراءتهما بدون قراءة متأنية وملتزمة بالماضي البعيد.

2- اعتمد منهج التاريخ لإبراز الخلفيات الثقافية والفكرية التي يمكن اعتمادها لبناء وعي مغاربي يدخل ضمن الإحساس بما هو مشترك في إطار مشروع الوحدة المغاربية.

لصياغة هذه المقاربة ينطلق من مسلمات هي:

- مسلمة الوحدة المغاربية الفعلية من الناحية المجتمعية.

- مسلمة الوحدة المغاربية التاريخية المشتركة داخل مجال الشمال الإفريقي.

إلا أن الإقرار بهذه المسلمات سرعان ما يلغيه غياب وحدته السياسية. وفي هذا السياق تتدرج أطروحة عبد الله إبراهيم في كتابه: صمد وسط الإعصار.

كمحاولة للبحث عن الأسباب العميقة لتفسير هذا الإشكال.

*** الإشكال يرتبط بطبيعة الأزمة الهيكلية التي تتخبط فيها الشعوب المغاربية في الوقت الراهن.**

تعود هذه الأزمة إلى عاملين أساسيين هما:

1- ضعف التراكم المادي (رأسمال) والبشري (الأطر والنخب) ورسم خطط الإنتاج (المشاريع المنتجة) وذلك وفق تصورات واضحة وقارة لتخفيف التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

2- طبيعة المشاكل الإنسانية الناتجة عن حالات نفسية:

- من مواقف الشعوب المغاربية من قضاياها على وجه العموم وقدرتها او عدم قدرتها (موضوعيا) على تجاوزها.

ينتج عن هذه الأزمة الهيكلة، بروز ظاهرة حتمية ملازمة لها وهي الفقر والبؤس لهذا كان أخطر ما يوجد كانتقاد للمغرب الكبير هو أنه كان دائما غنيا وسكانه فقراء.

فما هي العوامل المسببة لذلك؟

هل تعود الأسباب:

- لسوء تدبير الموارد البشرية؟

- أو لسخف وضعف المؤسسات العمومية؟

- أم للغلو والإسراف والاستغلال والتبذير؟

- أم لانعدام حقيقي لمادة الرفاه، ولقحالة جوهرية في مصادر الإنتاج المادي وعناصر التنمية؟

- أم تعود لأسباب أخرى؟ تتجلى في الضغوط المتعددة وتأثيرها على سلوك وعقليات ونفسانيات الإنسان المغاربي؟

فهل تغير جيلنا الحاضر كليا، أم مازال يحمل آثار التناقضات في عقله وإحساسه، وهذه ضغوط لا يمكن نكرانها أو تجاهلها، لأنها تبدوا واضحة في مجمل التاريخ المغاربي؟

لمعالجة هذه الأسباب لابد من طرحها ضمن الإشكالية العامة التي تؤطر مجمل التاريخ المغاربي، ويمكن معالجتها من خلال أربع مستويات.

1 - مستوى الأسس الفلسفية لنظام الحكم.

- اعتمد نظام الحكم في البلاد الإسلامية عموما على أسس تستند على:

- سلطة فردية مطلقة.

- نظام وراثي: يعطي مسؤولية القيادة، بفعل الوراثة الى رجل عبقري وحكيم أو إلى رجل متهور وطائش.

- تعتمد هذه السلطة على استعمال الرسمية كوسيلة لإضفاء الشرعية وإخضاع الجميع.

- يترتب عن هذا النوع من النظام نتائج لا تسمح إلا بظهور أشخاص متملقين للحكم وانتهازيين، أحيانا الالتجاء إلى مغامرة دموية ومسلحة لانتزاع السلطة مما يخلق أجواء من الفوضى وعدم الاستقرار نظرا لعدم توفر الوسائل السلمية لممارسة المعارضة أو الاجتماع.

2- مستوى التراكم التاريخي والضغط الناتج لمدة ثلاثة آلاف سنة

منذ ظهور الفينيقية مرورا بالاحتلال الروماني وتدمير قرطاجة إلى الفتح الإسلامي والغزو التركي العثماني ثم الاحتلال الاستعماري، فعلى امتداد هذه المسافة الزمنية، نشأ وترعرع نظام حكم إسلامي في الغرب الإسلامي، مما مثل مجالا جغرافيا يمتد ما بين صحراء مصر والمحيط الأطلسي على امتداد ضفاف البحر المتوسط.

كما شمل مجالا بشريا، يشغله شعب أمازيغي أدخله الفينيقيون رسميا الى تاريخ المجال منذ 1200 سنة.

- **أوضاع سياسية**، تميزت بانقسام التوجهات الكبرى على أساس العقيدة: (وثنية -يهودية– مسيحية – إسلامية).

ومنذ الفتح العربي، كان المجال المغاربي يتهيأ ليبدل دينه ولغته، ويدخل التاريخ خلف عقبة ابن نافع بواسطة الإسلام.

-**مع حلول الأتراك**، دخل مفهوم آخر، وتوزيعا آخر بني على أساس مبدأ الحدود فانضاف ضغط آخر ... وهكذا.

3- مستوى التصدي لسلسلة الأزمات (الصمود وسط الزوبعة).

- استعراض الأحداث المتعاقبة على مر "التاريخ"، يساعد على إبراز النقط الملحة في حياة المجتمعات والشعوب، وهذا يفترض وضع تصور نظري مبني على مقاربة منهجية لفهم واستيعاب المسار التاريخي في مجمله وفق نظرة جدلية.

- التاريخ المغاربي، كانت تتجاذبه قوتان محوريتان، يتنافيان أحيانا ويلتقيان أحيان أخرى:

* قوة تتميز بميولات نحو التخريب والهدم (ديمو-فوضوية): وهي حالة متأصلة منذ قرون لها عقلية الضغن والترحال.

* قوة تميل الى البناء والتشييد، وإقامة أسس الاستقرار والرفاه لكنها تعيش تحت ضغط عوائد وعقلية الضغن[1]

- فما هي انعكاسات ذلك على الذات المغاربية؟

تبرز الذات المغاربية من خلال سلوك وعقليات وتمنيات الإنسان المغاربي.

- فهي تحيل أحيانا الى الترويع الديمو-فوضوي الحاد.

- كما أنها تميل أحيانا إلى الانشراح المهرجاني. ونسيان المسؤوليات في المظاهر الفلكلورية، وتتملكه أحيانا أريحية لا يحدها إلا الرقابة اليقظة للهيكل الاجتماعي المتماسك.

- هذه التناقضات في الشخصية المغاربية، تنعكس في سلوكه السياسي.

ومن مظاهرها:

- التشبث بالخصائص القبلية الضيقة، لجهله بمفهوم الدولة، وغياب الوعي القومي المغاربي.

- التطلع الى "حكومة عالمية" لجهله بالحدود الجغرافية والسياسية.

تفاعل هذه التناقضات مع الوضع التاريخي الراهن تبدوا واضحة في:

- العلاقة مع الامبريالية والاستعمار

- العلاقة مع روابط الإقطاع في الداخل

- العلاقة مع إرادة التحرر والتصميم على بناء الوحدة على أسس صحيحة

---

[1] ضغن، حقد شديد. ينطوي على حقد انظر المعجم العربي الأساسي (لاروس) ص: 773.

- العلاقة مع اندماج القوات الصاعدة لكسب معركة النمو ضد التخلف والجهل.

-4 مستوى تحقيق المصالح الكبرى للشعوب المغاربية

الغاية من استعراض هذه المشاكل الجوهرية هو استخلاص النتائج، والسعي لتحديد معناها، مع الإقرار بعدم وجود فروق في طبيعة المشاكل التي تواجه الأقطار المغاربية وهي مشاكل دائمة، وقيمة أي نظام سياسي رهين على حلها وتجاوزها.

لان مرحلة الاستقلال فتحت أمام الشعوب المغاربية طريق النضال من أجل الحرية، وتحقيق الحرية رهين بتحقيق المصالح الكبرى للمصالح المغربية.

خاتمة

لقد حاول عبد الله إبراهيم في مقاربته لبناء فكرة الوحدة المغاربية ان يدمجها ضمن القضايا الكبرى المطروحة لبناء المستقبل المغاربي، وهي:

1- بناء ديمقراطية فعلية، ليس على مستوى الدولة بل داخل الهياكل الاجتماعية أيضا؛

2- إصلاح زراعي جذري يلغي كل أشكال الاستغلال ويكون يكون دعامة من دعائم العدالة الاجتماعية ووسيلة لرفاهية الجماعية وسبيل نحو التنمية؛

3- ثقافة عربية صحيحة ومعممة تكون الثقافة الأجنبية تقوية لها؛

4- توحيد أجزاء المغرب الكبير، كقاعدة مادية وشرط أساسي للتنمية السريعة؛

والاستفادة من كل المؤهلات الطبيعية والبشرية والتي تمكنه من ان يقوم بدوره التاريخي وسط الشعوب المتحررة والمتقدمة.

فالمقاربة التي طرحها عبد الله إبراهيم لا يمكن فصلها عن باقي القضايا الكبرى التي مازالت تكبل مسار كل قطر من الأقطار المغاربية الخمسة.

التكامل الاقتصادي المغاربي ومسارات التفعيل

ذ. زهير لعميم

باحث في سلك الدكتوراه بمختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات،

كلية الحقوق مراكش

تقديم

انسجاما مع ما يعيشه العالم اليوم من متغيرات وتحولات ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية وأساسا اقتصادية في ظل العولمة وعصر التكنولوجيات الرقمية، فإن الوحدات السياسية ملزمة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالاندماج في إطار تكتلات إقليمية قوية تستطيع من خلالها مواجهة التحديات المطروحة والمخاطر المستجدة التي تصعب على دولة واحدة تحملها.

تجمع أغلب التحليلات الرصينة أن الإتحاد المغاربي له من المقومات ما يجعله تكتلا قويا بالنظر إلى حجم التقاطعات الناظمة بين بلدانه المكونة له، والتي ترتبط بالمقومات التاريخية والحضارية المشتركة تدعمها الإمكانيات الجغرافية والبشرية والموارد الطبيعية الهائلة ممّا يجعل من التعاون والتنسيق وخلق جسور للتكامل الاقتصادي ضرورة واقعية وذكاء سياسيا يتيح فرصا واعدة لتحقيق التنمية وتطوير اقتصادات الدول المغاربية بما يمكنها من تجاوز كل المعضلات الاجتماعية والأمنية إلي تعيشها المنطقة المغاربية. إن العوامل السابقة الذكر والمحفزة لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي، لا يمكن أن تحجب عنا الواقع المرير الذي تعيشه المنطقة المغاربية والمرتبط بمجموعات من

المعيقات السياسية والتاريخية التي تفرض بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق أهداف مخطط لها، ترقى بالاتحاد المغاربي إلى مستوى منشود يدمجها في سياقات العالم الجديد ويعطيها إمكانيات مواجهة تحديات العولمة وربح رهان التنمية والقدرة على تدبير الأزمات الإقليمية كالهجرة السرية والإرهاب والتهريب...

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي، هذه الظاهرة التي عرفت توسعا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في هذه الفترة، والتي فرضت على الدول الاتجاه نحو التكامل وإنشاء التكتلات الاقتصادية. لعل السبب الأساسي يكمن في الرغبة في تحقيق أهداف اقتصادية-إنمائية وأهداف سياسية –أمنية، لأجل الوصول لتحقيق الغاية الكبرى للتكامل المتمثل في التنمية الاقتصادية والأمن بمفهومه الشامل، وذلك باتباع خطوات اقتصادية متدرجة تبدأ من منطقة للتجارة الحرة ثم اتحاد جمركي فسوق مشتركة ثم اتحاد اقتصادي وأخيرا اندماج اقتصادي تام يمهد للوحدة السياسية وهي نفس المسارات التي حققتها التكتلات الإقليمية الوازنة كالاتحاد الأوربي على سبيل الذكر.

فإلى أي مدى يتمثل صانع القرار المغاربي حتمية وضرورة خلق مسارات التكامل الاقتصادي كسبيل لتجاوز كل المعيقات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المنشودة؟

تقتضي الإجابة عن الإشكالية المطروحة تفكيك الموضوع إلى محاور موضوعاتية ترتبط بمقومات التكامل الاقتصادي المغاربي وأهدافه (المحور الأول) قبل استحضار معيقات التحقيق (المحور الثاني) على أساس تحديد سبل التفعيل ومسارات التكامل الاقتصادي المغاربي (المحور الثالث).

المحور الأول: التكامل الاقتصادي المغاربي: المقومات والأهداف

إن المتمعن في الخريطة الجغرافية لدول المغرب العربي ولتاريخها التليد سيجد تناسقا وانسجاما طبيعيا نظرا لما تتوفر عليه من مقومات ومدركات مشتركة لا تتناسب مع واقع الحال، حيث تزخر بوحدة الجغرافيا والتاريخ والثقافة كما تتوفر على ثروات وإمكانيات متنوعة سنحاول التفصيل فيها لإبراز مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي.

الإطار الجغرافي: يحظى التكامل الاقتصادي المغاربي بإطار جغرافي متميز، خصوصا أن عامل الجغرافيا يشكل معطى حيوي للدول ذات العلاقة، ومن الواضح أن تأثير الجغرافيا لا يقتصر على مجرد الامتداد أو التواصل المكاني بل يشكل أساسا لتكوين وحدات جغرافية تتكامل وتتماثل لتعبر عن وحدة الإقليم المتنوع، وتقع منطقة المغرب الكبير بالتحديد في شمال إفريقيا بين دائرتي عرض 15" ـ37 شمالا وخط طول 16ـ25 وتشرف على الجناح الغربي للوطن العربي.

تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، يحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي.

فالموقع الاستراتيجي المتميز للمغارب جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا أهمية المنطقة المغاربية كمجال، فهي في افريقيا قارة المستقبل، ومنفتحة على أوربا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري كما تتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية، هذا ما جعل منها منطقة مهمة في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية.

الإطار التاريخي: إن فكرة الوحدة والتكامل ليست وليدة الحاضر بل هي راسخة في جذور أعماق التاريخ المغاربي، إذ ترجع الأصول التاريخية للوحدة والتكامل المغاربي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار.

ويعتبر أحد المؤخرين المغاربيين أن حركات التحرر المغاربية شكلت حركات تنوير فكري تزاوج بين المقاومة المسلحة والنضال السياسي. فهناك عدة معالم تاريخية تجسد البعد المغاربي في تاريخ الكفاح المشترك ونخص منها بالذكر:

+ جمعية نجم شمال إفريقيا: جسدت رغبة بعض الشباب المثقف الحالم بوحدة واندماج مغاربيين كفيل بمواجهة التحديات المشتركة خصوصا أمام مستعمر مشترك ممّا شكل عاملا حاسما في خلق شعور بالتضامن والتعاون بين النخب الوطنية لموجهة الاستعمار، فتحولت العاصمة الباريسية مركز التقاء الطلبة المغاربيين الذين تكتلوا في منظمات ذات توجه مغاربي، بدأت بإنشاء جمعية نجم شمال افريقيا سنة 1925.[1]

+ جمعية طلبة شمال إفريقيا: تأسست في باريس سنة 1927 من طرف مجموعة من الطلبة يتقاسمون نفس الهم المغاربي ويريدون توحيد الرؤى والدفاع عن مصالح بلدانهم وتوثيق العلاقات فيما بينهم وقد كانوا من أبرز زعماء حركات التحرر المغاربيين فيما بعد.

+ مكتب المغرب العربي: شكلت مرحلة تأسيس جامعة الدول العربية في 1945 مرحلة حاسمة في الدفع بالنضال المغاربي المشترك وتنامي الحس القومي والوطني بما ألهم زعماء الحركات التحررية الى المطالبة بالحرية والاستقلال، فأصبحت القاهرة المجال الذي يلتقي فيه مناضلو حركات التحرر كعلال

[1] من تقرير حول الإتحاد المغربي، الواقع والتحديات، منشور على الرابط التالي: http://barq-rs.com

الفاسي وعبد الكريم الخطابي ويوسف الرويسي... من أجل بلورة نقاشات وحدوية تدفع في اتجاه طرد المستعمر من البلدان المغاربية وتجسيد وحدة الكفاح، توجت بتأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947.

+مؤتمر طنجة 1958: يشكل هذا المؤتمر التجسيد الفعلي والرسمي لفكرة المغرب العربي، والذي تميز بمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي، حزب الاستقلال المغربي وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري كما حضر وفد ليبي بصفة مراقب. وقد تمخض عن هذا المؤتمر مجموعة من القرارات التي تهم الاستجابة لتطلعات الشعوب التواقة للحرية وكرد فعل تجاه معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوربية المشتركة، لكن الظروف الداخلية المتفاوتة لكل دول المغرب العربي على حدة لم تترجم قوة الإرادة المغاربية ووحدتها التي عكست وعي النخب السياسية بضرورة تجسير العلاقات والدفاع عن المصالح المشتركة إيمانا منها بأن المصير مشترك.

كل هذه المحطات والتنسيقات عكست رغبة الشعوب في تحقيق الوحدة والتكامل وتطوير المدركات الجماعية بناءا على المشترك البين مغاربي، فعلى عكس كل التوجهات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي شكّل الهاجس الأمني والسياسي دافعا لنشأته فإن الإتحاد المغاربي كان تتويجا لمسار نضال حركات التحرر الوطنية التي جسدت وحدة الإقليم ولم تكن مجال صراع بين الدولة الوطنية واتحاد المغرب العربي.[1]

لكن بعد حصول الدول المغاربية على استقلالها، نسطر تجربتين تاريخيتين:

---

[1] عبد النور بن عنتر، مقالة الاتحاد المغربي بين الافتراض و الواقع ، منشورة على الرابط التالي :
file:///C:/Users/hp/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A..%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9.pdf

+ تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة 1975/1964 حيث كانت اللجنة تعمل على إيجاد المناخ الملائم للتكامل والاندماج.

+ تجربة المغرب العربي: أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تلوح في الأفق بعد التقارب المغربي الجزائري ماي 1987، والتآخي التونسي الليبي فديسمبر 1987 وما نتج عنه من تطبيع للعلاقات بين الدول المغاربية وتهيئة المناخ الملائم لبناء المغرب العربي الكبير على أساس التعاون والمصالح المشتركة أدّى إلى الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 بمراكش.

التنوع الاقتصادي: تختلف دول المنطقة من حيث تركيبة اقتصادياتها، فالجزائر وليبيا يتوفران على إمكانات صناعية ونفطية،فليبيا تعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها وقد احتلت الرتبة الثامنة عشر عالميا سنة 2009، لكن الأوضاع الأمنية التي تعيشها البلاد منذ الإطاحة بنظام القذافي ساهم في تدهور اقتصادها مع ارتفاع نسب تهريب النفط وبيعه في السوق السوداء وما تعرفه مصافي النفط من صراعات بين ميليشيات، الشيء الذي جعل ليبيا رغم إمكاناتها النفطية تغدو من بين الدول الفاشلة، أما الجزائر فمن أغنى الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والتي تشكل 95 في المائة من إجمالي صادراتها و60 في المائة من عائداتها[1]، وما يعاب على الاقتصاد الجزائري هو غياب تنوع اقتصادي يحول دون الدخول في أزمات تقلبات أسواق النفط العالمية ويشكل المدخل المغاربي مجالا لتحقيق ذلك شريطة الوعي بذلك. أمّا موريتانيا فتتوفر على ثروة معدنية وحيوانية هامة خاصة تعدد ثرواتها من المعادن من حديد ونحاس، كما تتوفر على مخزون مهم من الفوسفات، غير أن الاقتصاد الموريتاني يعاني من ضعف دعم شركائه

[1] مقال اخباري منشور على موقع الجزيرة، أخبار الاقتصاد على الرابط
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.

المغاربيين والاستفادة من خبراتهم، الشيء الذي فرض القيام بإصلاحات جذرية تهم نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة رغم ضعف القطاع الخاص من حيث مواكبة تلك الإصلاحات.[1] أما تونس والمغرب فلهما خبرات في الصناعات الزراعية وقدرات فلاحية وخدماتية تنافسية، فتونس تتوفر على اقتصاد سياحي متطور رغم الضعف الذي أصاب القطاع جراء الهجمات الإرهابية التي استهدفت بعض المعالم السياحية والتي أضرت بالاقتصاد التونسي أما المغرب فله إمكانات جيدة، فيعد المنتج الأول عالميا من الفوسفات كما أن له انفتاحا على واجهتين بحريتين ويتوفر على بنية تحتية متطورة ومخططات فلاحية وصناعية يمكنها تحقيق اكتفاء ذاتي والارتقاء بمستويات النمو المنخفضة في كل بلد على حدة والتي أمكن تعزيزها في حالة التوافق المشترك والتكامل المدروس.

ورغم ما يوحي به تنوع اقتصاديات الدول المغاربية إلا أن حجم التبادلات التجارية يظل ضعيفا مقارنة مع كل الإمكانات المتاحة والتي يعززها القرب الجغرافي، نتيجة الصراعات السياسية وغياب رؤية استشرافية تخدم مصالح الشعوب.

Echanges de l'Algérie par partenaires — التبادل التجاري للجزائر حسب الشركاء

Structure des Exportations par destination (En %)	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Union Européenne	50,8	55,3	63,5	64,2	66,3	57,4
Autres pays d'Europe	5,9	4,6	3,7	4,4	5,4	4,9
Amérique du nord	26,7	22,1	13,7	10,1	8,2	17,2
Amérique Latine	5,8	5,9	5,0	5,1	4,9	6,6
Asie	7,4	7,7	8,5	10,0	8,7	7,9
Maghreb	2,2	2,9	4,1	4,9	4,5	3,9
Pays arabes	1,1	1,3	1,2	1,0	1,6	1,3
Afrique	0,2	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2
Reste du monde	0,1	0,0	0,1	0,0	0,2	0,6

[1] الغوث ولد الطالب: "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الخصخصة في موريتانيا" مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد الأول ،2008 ص 71.

Structure des Importations par fournisseur (En %)	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Union Européenne	52,1	52,3	52,2	50,7	49,3	47,7
Autres pays d'Europe	5,5	8,0	7,0	7,0	7,3	6,8
Amérique du nord	5,1	4,5	5,0	5,7	6,4	6,0
Amérique Latine	8,9	7,5	6,5	7,2	6,2	6,6
Asie	21,1	20,9	21,2	23,2	24,1	25,9
Maghreb	1,5	1,6	1,9	1,3	1,3	1,5
Pays arabes	3,7	3,1	4,4	3,3	3,7	4,1
Afrique	1,2	1,5	1,1	0,8	0,7	0,5
Reste du monde	0,9	0,8	0,7	0,9	1,0	0,9

Echanges du Maroc par partenaires — التبادل التجاري للمغرب حسب الشركاء

Structure des Exportations par destination (En %)	2013	2014	2015
Espagne	18,8	21,9	22,7
France	15,5	20,6	19,9
Italie	3,6	4,3	4,4
Inde	4,7	3,6	4,0
Etats-Unis	4,5	3,6	3,5
Chine	1,5	1,1	1,1
Algérie	1,0	0,9	0,9
Reste du monde	50,4	44,0	43,5
Total	100	100	100

Source: HCP

Structure des Importations par fournisseur (En %)	2013	2014	2015
Espagne	14,3	13,3	13,9
France	8,2	13,4	12,7
Italie	4,4	5,0	5,5
Inde	1,5	1,1	1,1
Etats-Unis	8,8	6,9	6,5
Chine	4,4	7,6	8,4
Algérie	4,2	2,9	2,1
Reste du monde	54,2	49,8	49,8
Total	100	100	100

المصدر: الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي

الملاحظ من خلال نظرة متفحصة للتبادلات البينية للجزائر والمغرب باعتبارهما أقوى الدول المغاربية من الناحية الاقتصادية والتجارية على أن حجم التبادل التجاري بينهما ضعيف جدا مقارنة مع مختلف الشركاء خاصة الأوربيين رغم كل العوامل الجغرافية والمجالية المساعدة على تعميق العلاقات بشكل أكبر.

الثروات الطبيعية: تشتمل المنطقة المغاربية على أراضي متعددة المناخات وموارد مائية وثروات بحرية وغابوية، كما تزخر بموارد طاقية تتباين من دولة إلى أخرى مما يجعل من مصلحة كل دولة التكامل مع الدول المغاربية الأخرى لأن من شأن ذلك تجاوز حالات النقص والعوز التي تشهدها مختلف البلدان المغاربية.

الطاقات البشرية: تشير مجموعة من الإحصائيات إلى أن أعمار ثلثي سكان المنطقة تقل أعمارهم عن35 سنة، نصفهم من الشريحة العمرية 25/29 سنة، هذه الكتلة السكانية تشكل طاقة هائلة قادرة على الدفع

بعجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفرصة حقيقية يتعين اغتنامها لذلك فهي مهمة وضرورية وثروة عظيمة وفي نفس الآن يشكل عدم توظيفها وتأمين احتياجاتها مخاطرة أمنية واجتماعية كبيرة.

فمنسوب الوعي لدى الشباب المغاربي مرتفع مقارنة مع العقود الماضية وأضحوا أكثر تعليما وانفتاحا على التكنولوجيا الحديثة، وأي تهميش أو اصطدام بواقع يهمشهم سيحولهم من طاقة هائلة للبناء إلى قوة كاسحة للهدم.[1]

نظرة الشباب العربي والمغاربي للاقتصاد والأمن: الملاحظ ازدياد الأوضاع سوءا حسب رؤية الشباب المستجوب – النسب المئوية

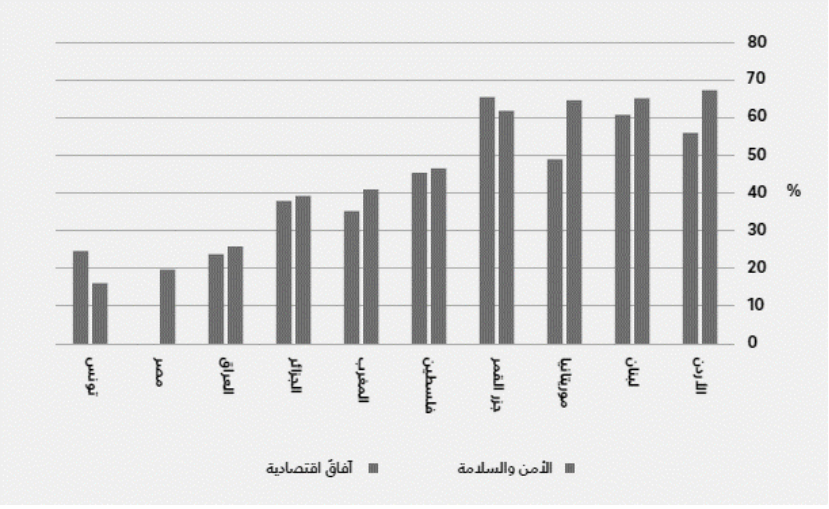

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2016

[1] من التقرير الخاص بالتنمية الإنسانية العربية 2016، تحت عنوان " الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير "الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتوسع أكثر أنظر الرابط التالي https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

إمكانيات مالية و تجارية: تعرف المبادلات التجارية بين الدول المغاربية حالة ضعف كبير، لا تترجم فلسفة الاتحاد المغاربي الذي كان من بين أهدافة خلق سوق مشتركة تحقق من خلالها ذلك التكامل الاقتصادي المنشود، فمساهمة المنطقة المغاربية في التجارة العالمية لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي، وتدنو إلى 0.22% من الواردات، نتيجة ضعف القدرة التنافسية للقوى الإنتاجية و محدودية الاستراتيجيات التنموية التي لم تمكن من تحقيق نسب نمو مرتفعة تؤدي الى حركية اقتصادية تساهم في محاربة الهشاشة التي تطبع اقتصاديات الدول المغاربية بل ظلت السياسات الاقتصادية تعاني من وضعية عجز تجاري بنيوي يتداخل مع عوامل أخرى تحول دون تكثيف التبادل التجاري بين دول المنطقة ومنها أساسا الحواجز الجمركية والاعتماد على التجارة مع أوروبا.[1]

لذلك ورغم المديونية التي تشهدها دول المنطقة في مجموعها، فإن حجم الأموال المستثمرة خارجيا بإمكان توظيفها تحقيق تنمية إذا توافرت العوامل الموضوعية لذلك من شفافية وأعمال للقانون والحكامة الرشيدة.

المحور الثاني: معيقات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

ممّا لا شك فيه أن تجميد مؤسسات الاتحاد المغاربي أدى إلى تعطيل تنفيذ كل الاستراتيجيات الواعدة بما أسهم في تراجع مؤشرات التنمية لمجمع الدول المغاربية نتيجة تداخل مجموعة من العوائق وبنيات الأزمة التي حالت دون تحقيق الآمال المنشودة زمن التأسيس ونميز في هذا الإطار بين:

---

[1] علي الشابي ً الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي مقالة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، بالدوحة 18/17 فبراير 2013، منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات.

أولا: أزمة الدولة المغاربية

هناك تجليات واضحة ومتعددة على أن دول المغارب تعيش أزمة دولة وطنية، وهي أزمة ناتجة عن تراجع دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والإنسانية. هذا التراجع يعود بالأساس إلى:

- **أزمة أنظمة سياسية** تحتكر السلطة ولا تؤسس لنظم ديمقراطية ممّا انعكس سلبا على المشاريع والمخططات التنموية. فالعديد من المؤشرات تؤكد على أن تعثر مسار البناء المشترك يرتبط بغياب الديمقراطية التي تشكل مجالا لتدافع الأفكار ونقاش التصورات والاختيارات وفتح المجال العام المغاربي أمام حيوية و دينامية تتجاوز منطق الدولة القطرية ويعطي مكانة لمؤسسات الاتحاد حتى تغدو فاعلة أساسية لترجمة التصورات على ارض الواقع، وهذا يفترض التخلي عن النزعة المتمركزة حول السلطة من طرف الأنظمة الحاكمة وقبول الانفتاح على المجتمع المدني وتوسيع مجال المشاركة السياسية انطلاقا من أرضيات مشتركة مبنية على الحوار والتوافق لحل كل الأزمات البينية.

- **أزمة الذهنية السياسية:** لا تزال الأنظمة السياسية في دول المغرب الكبير مركزية تتحدد بموجبها درجة ومستوى التكامل، فحين يغيب دور المؤسسات وتحضر الانغلاقية فإن ذلك يقوّض كل طرح تكاملي. كما أن الخطاب السياسي ما يزال يدور في فلك الماضي ولم يتخل بعد عن الإرث الثقيل للماضي المرتبط بصراعات الحرب الباردة التي تجاوزها التاريخ عوض النظر إلى المستقبل والنهل من التجارب المقارنة لمجموعة من التكتلات الإقليمية التي تجاوزت كل صراعاتها لصالح مصير زاهر لأوطانها.

- **تكريس التفاوتات الإجتماعية والمجالية** الذي انعكس على كل مؤشرات التنمية وأدّى الى ارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاقتصادية.

فغياب الحكامة والتوزيع العادل للثروة شكل أبرز عوائق التنمية المغاربية وهذا التفاوت خلق تهديدات للسلم الاجتماعي وشكل حالة ر أفرز معضلات الهجرة السرية والإدمان على كل أنواع المخدرات هروبا من واقع مأزوم يرتبط غياب عدالة توزيعية وليس حتمية. فبالرجوع إلى مؤشر جيني الذي يقيس عدم المساواة في توزيع المداخيل، تبرز الدول المغاربية كأقل المناطق عدالة في الاستفادة من الثروة الوطنية.[1]

ثانيا: أزمة اختيارات اقتصادية فاشلة

حيث اعتمدت الاقتصاديات المغاربية على بيع المواد الأولية ونصف المصنعة في السواق العالمية، وهذه الأسواق غير ثابتة ممّا يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وعدم توازن النمو الاقتصادي دون إغفال ضعف التجارة البينية. وذلك يبرز جليا من خلال حضور:

التنافس عوض التكامل: من بين معيقات التنمية المغاربية غياب التنسيق والتخطيطات الجماعية في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي مما يخلق تشابه المنتجات المصنعة والموارد الطاقية، الأمر الذي يعيق تطويرا للمنطقة وذلك جلي في مجال المحروقات مثلا، فغياب التنسيق يجعلها تتبع نفس التوجهات ويضعف قدراتها التفاوضية في السوق العالمية.

تسييس الاقتصاد وإخضاعه للسياسة: وهذا أخطر ما وقع في منطقتنا المغاربية والعربية، بمعنى أن العلاقات السياسية بين الدول هي المحدد لمستوى التبادل التجاري وليست المصالح المشتركة والمنافع التي يجب تحقيقها.

ثالثا: أزمة بنية داخلية

من المقومات الأساسية لتجسيد التكامل المغاربي على أرض الواقع

---

[1] علي الشابي، المصدر السابق ذكره.

كمجال لتحقيق التنمية والارتقاء، قيام مجتمع مدني فاعل ومدرك لذلك، إضافة الى توفر بنية تحتية مشتركة تساهم في تجسير العلاقات الاجتماعية، والإنسانية والاقتصادية وهذا ما لا يتوفر في الراهن:

ضعف فاعلية المجتمع المدني: يحتاج البناء المغاربي إلى مشاركة جماعية مؤمنة بإرادة الإنجاز، وهذا يعني أن أزمة الإتحاد المغاربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني الذي يمكنه أن يشغل دور الوساطة وجماعة ضغط على الفاعلين السياسيين من أجل تفعيل وتعميق أواصر التكامل. وغرس ذلك في وعي الناس وإدراكهم الجمعي حتى لا تصير مجرد نقاش نخبوي.

ضعف البنية التحتية المشتركة؛ كشروط مادية أساسية لتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وتدفق المعلومات بما يساهم في تقريب المسافة الاقتصادية.

رابعا: العائق المؤسساتي القانوني

يمكن القول على أن التجربة المغاربية أثبتت محدوديتها لأن الكثير من اللجان الوظيفية اقتصرت على إتباث الوجود دون أن تؤدي إلى الفاعلية والنجاعة المرجوة منها. والسبب عدم امتلاكها لسلطة اتخاذ القرار وانعدام القدرة على تجسيد القرارات إلى واقع حقيقي لدورها الاستشاري فقط واشتراط الإجماع لاتخاذ القرار، وعدم سريان القرارات إلا بعد صدورها في شكل تشريعات وطنية وغياب سلطة إقليمية عليا تفوّض لها الإختصاصات أمام تشبث الدول الأعضاء بسيادتها وسلطانها بشكل مطلق. وهذا ما يترجم العطب في القوانين التأسيسية والممارسة التي تحد من عمل مؤسسات الاتحاد الذي ترجمه توقف مجلس الرئاسة منذ 1994.

إن انجازات التجربة المغاربية لم تكن في مستوى الطموح والإمكانات

لوجود مجموعة من العوائق والتحديات التي لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها أو تجاوزها، فضعف التكامل المغاربي جاء انعكاسا للعلاقات التي حكمت دول المغرب العربي والتي وقفت ضد منطق التاريخ والجغرافيا وجانبت إرادة الشعوب وحتمية القد.

المحور الثالث: مسارات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

تتطلب المصلحة الاقتصادية للدول المغاربية المزيد من تقارب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الاقتصادية داخليا وخارجيا ممّا يؤدي إلى حمايتها من الاستغلال الخارجي، وإلى التدبير الأمثل لثرواتها الاقتصادية لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بينها وبين الجماعة الدولية والإقليمية في إطار التفاوض.

إذن فالتكامل الاقتصادي يمكن من وقوف الدول المغاربية ككيان اقتصادي متلاحم أمام السوق الأوربية الموحدة وسيعطيها قوة كبيرة في مجال المساومة الدولية على أساس توظيف واستثمار ما لديها من إمكانات طاقية وفلاحية ومعدنية والتي لا يمكن أن تستغني عنه دول الجوار الأوربي الموحد لذا أصبح لزاما على الدول المغاربية أن تتجه للتكامل أمام بروز للتحدي الاقتصادي المغذي للأمني والسياسي.

هناك علاقة وطيدة بين التكامل والتنمية، ويتجسد في العائدات التي تجنيها أطراف التكامل، لأن الحافز نحو تحقيق قدر من الأهداف التي لا يمكن بلوغها بجهود منفردة، يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف، إذ يفترض أن التكامل الاقتصادي أفضل الوسائل البديلة في التنمية، لذلك يقال "ليس كل محور للتنمية محورا للتكامل، بينما كل محور للتكامل هو محور للتنمية ". ولن يتحقق ذلك إلا عبر:

1- خلق شراكات اقتصادية مغاربية مجمعات صناعية، في إطار تكاملي وليس تنافسي والهدف تكامل سوق مغاربية مشتركة في أفق زيادة الإنتاج والاتجاه نحو التكامل الذي يأخذ شكل تجمعات اقتصادية كبيرة تتجه نحو الوحدة الاقتصادية التي ستمكن من تخفيف التبعية للخارج وتضييق الفجوة بين المجال المغاربي والمجالات التي يتفاعل معها.

2- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المغاربية في مختلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في إلغاء القيود الجمركية وفي النواحي المالية والنقدية، وهذا يعني توحيد أسعار الصرف وحرية التحويل في أفق التوحيد من أجل بلوغ هيكل اقتصادي أمثل ضمن اقتصاد دولي معقد قد يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي للدول المغاربية.

إن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي سيقوي الصلات بينها وبين عمقها الإفريقي وستشكل حلقة وصل بينها وبين أوروبا لصالح اقتصادياتها مع الاستفادة من السلع والمواد الخام المنتجة في إفريقيا والغير منافسة للسلع والخدمات المتوفرة في الدول المغاربية.

3- ترتبط قوة الاتحاد المغاربي من الناحية الاقتصادية في التركيز على تشبيك العلاقات بين دولها وتوسيع التجارة البينية وزيادة حجمها، وتبادل الخبرات والكفاءات، والاستثمار في العامل البشري وتنمية طاقاته المعرفية وتشجيع البحث العلمي والتمكن من التكنولوجيا الحديثة.[1]

4- توفير جو الديمقراطية وفتح المجال لعمل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وتجاوز الطابع البيروقراطي. إضافة إلى الاستثمار في الرأسمال البشري وخاصة في مجال التربية والتعليم والرعاية الصحية.

---

[1] عبد الحليم بن مشري "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي" ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات.

5-العمل على تطوير شبكات البنية التحتية الداخلية في كل دولة وربطها ببنية إقليمية تفي بمتطلبات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الإقليمية بما يساعد على تعزيز مسيرة التكامل وجعلها غير قابلة للانتكاس.

6- أما على المستوى المؤسساتي فيجب تدعيم وتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وإعطاء لجانها وهيئاتها صلاحيات كافية لأجرأة قراراتها بعيدا عن منطق السياسة، والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الإيديولوجية والمصالح الضيقة بالنظر إلى طموحات الشعوب ومستقبلها.[1]

[1] انصاف سركالي، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل الوضع الاستراتيجي الجديد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بسلا، السنة الجامعية 2016/2015، ص 280.

خاتمة:

إن تحقق التكامل المغاربي لم يعد شعارا بل حتمية وضرورة وجودية، تقع المسؤولية على الجميع من أجل تحقيقها خصوصا أمام كل الإمكانيات المتوفرة التي تؤهلها لتمثل قطب تكاملي بين التكتلات العالمية.

ففي تقرير لمجلس الاستخبارات الأمريكي بعنوان " الاتجاهات العالمية في 2025: العالم المتحول" يؤكد على قتامة صورة المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، رغم إشارته إلى وجود موارد هائلة كنتيجة لافتقار المنطقة إلى آليات لحل الخلافات وهو ما سيخلق إمكانية اللجوء إلى الصراع والتسلح واستغلال الجماعات الإرهابية للوضع.

وعليه فإن المنطقة إن لم تأخذ بزمام المبادرة فإن مستقبلها سيجرى تقريره بعيدا عنها ما لم تنجح في توفير شروط التحول السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بما يعزز شروط التفاوض ويحقق مساعي وأهداف تأسيس اتحاد المغرب العربي بمراكش سنة 1989.

وبالتالي فنحن أمام سيناريوهين كأفق لتحقيق التكامل المغاربي: **السيناريو الأول** يتفاءل بإمكانية تحقيق وتفعيل التكامل ضمن انتهاج سياسة استراتيجية بديلة بالاعتماد على التنسيق والحوار واستثمار الإمكانيات المشتركة ممّا يحقق للمنطقة استقلالية اقتصادية ويعطيها ثقلا استراتيجيا. وسيناريو **ثان** يقوم على الإخفاق واستبدال المشروع المغاربي بمشاريع أخرى واستمرار الوضع على أزمته مع تغذيته بعوامل تهدد أمن المنطقة وتشيع الفوضى التي تؤطر الجماعات الإرهابية والمهربين وتجار البشر.

صور من أشغال الندوة

الجلسة الافتتاحية للندوة

الجلسة العلمية الأولى

الجلسة العلمية الثانية

الجلسة العلمية الثالثة

الجلسة العلمية الرابعة

تسليم درع المنظمة للأمين العام لاتحاد المغرب العربي د. الطيب البكوش

قاعة قصر البلدية الذي احتضن أشغال الندوة

صورة جماعية تذكارية للمشاركين في الندوة

الفهرس

كلمة السيد رئيس منظمة العمل المغاربي..5

المقومات التاريخية والحضارية لوحدة البلدان المغاربية...9

ذ. بلقاسم حسن

من الإتحاد المغربي العربي إلى إتحاد المغرب الكبير: أي تحولات لأي ضرورات؟ 17

دة. سعيدة العثماني

الاتحاد المغاربي، كلفة غياب الاندماج 33

د. محمد نشطاوي

إنعكاسات الوضع الراهن لاتحاد المغرب العربي على العلاقات المغربية الأوروبية 49

د. محمد مصطفى القباج

البعد المغاربي في الدساتير التونسية.. بين طموح النخبة والتزام الدولة 61

د. خالد شوكات

أية منظومة قانونية لاستكمال البناء المغاربي؟..73

د. محمود حسن

دور المجتمع المدني في تفعيل اتحاد المغرب العربي في عمقه الافريقي 85

د. محمد حركات

الجامعات المغاربية الحاضر و آفاق المستقبل..... 107

د. علي الحوات

معيقات و آفاق تفعيل الاتحاد المغاربي..... 117

د. صبح الله الغازي

مقاربة عبد الله إبراهيم لفكرة الوحدة المغاربية..... 133

د. المصطفى افنيتير

التكامل الاقتصادي المغاربي ومسارات التفعيل..... 141

ذ. زهير لعميم

صور من أشغال الندوة..... 159

La décentralisation comme outil de l'intégration économique régionale Maghrébine**.....5-34**

Abderrazak OUALI
Essaid TARBALOUTI

الفهرس..... 165

Reynolds C. W. (1997), «*Open regionalism : lessons from Latin America for East Asia*», Working Paper, University of Notre Dame, Helen Kellogg Institute of International Studies, N°.241, pp. 1- 38.

Sakamoto J. (1969), «Industrial development and integration of underdeveloped countries», *Journal of Common Market Studies*, 7 (4), pp. 283-304.

Sharma S. C. and Chua S. Y. (2000), «ASEAN : economic integration and intra-regional trade», *Applied Economics Letters,* 7(3), pp. 165-169.

Tanaka K., (2009), «*Intégration régionale en Asie du Sud-Est : le renforcement de la coopération macroéconomique permet d'atténuer les risques*», Centre de développement de l'OCDE, Repères, n° 90.

Thornton J. and Goglio A. (2002), «Regional bias and intra-regional trade in Southeast Asia», *Applied Economics Letters*, 9(4), pp. 205-208.

Yatta F. P. (2009), *La décentralisation fiscale en Afrique : enjeux et perspectives*, Paris, Khartala, paris, 314 p.

Wolman H., Goldsmith M. (1990), «Local autonomy as a Meaning ful Analytic Concept : Comparing Local Government in the United States and the United Kingdom», *Urban Affairs Review*n° 26.

Bibliographie

Aichi K. and Nouri M. (2016), «Intégration économique maghrébine entre ambition déclarée et réalité », *Journal de l'économie industrielle,* université Batna-Algérie. 13 p.

Association Internationale des Maires Francophones-(2015), «étude des cadres juridiques nationaux de la décentralisation dans les pays des Maghreb», *actes de séminaire*, p. 40

Baldwin R.E. and Seghezza E. (1996), «*Growth and European Integration: Towards an Empirical Assessment*», CEPR Discussion Paper N°. 1393.

Barka Z. M. (2007), «Local financial issues in Algeria», *The Journal of North African Studies*, pp. 40-59.

Baskaran T. and Feld, L. P. (2013), «Fiscal decentralization and economic growth in OECD countries. Is there a relationship ?», *Public Finance Review 41(4)*:pp. 421–445.

Brulhart (1998), «Economic Geography, Industry Location and Trade : The Evidence», *The World Economy*, vol. 21(6), PP. 775-801.

Zeriouli M. (2012), *pouvoirs régionaux, Etats nationaux et union du Maghreb Arabe*, première édition. Rabat, Maroc, 452 p.

CGLU- Cités et Gouvernements Locaux Unis- (2015), «*l'environnement institutionnel des collectivités locales en Afrique*», 2ème édition, 128 p.

Chaltiel, F., (2012), «*Actualité de la notion de décentralisation»,* petites affiches, n° 113, p. 6-13.

Dubresson, A,. Fauré, Y.A., (2005), *Décentralisation et développement local : un lien à penser.*In: Tiers-Monde, tome 46 n°181. pp. 7-20.

El Alaoui Z. S., (2010), *Décentralisation et fiscalité locale au Maroc***,** BSI economics**.**

Gastaldi F., Liberati P. and Scialà A. (2013),«Economic Integration, Tax Erosion, and Decentralisation : An Empirical Analysis», *Modern Economy*, Vol. 4, No. 10A, pp. 14-26.

Kasri M. (2017), «Les obstacles de l'intégration économique maghrébine et les moyens de l'activer», *journal des études économiques*, Vol 1, n° 4. Université ZyanAachour- Algérie.

Phipps M., (2000), «*Du local au global : Une syntaxe de l'espace*, Milieu, colonisation et développement durable. Perspectives Géographiques sur l'Aménagement», l'harmattan, Paris.

pouvoirs locaux aux processus de prise de décision politique à l'échelle des régions contribue à réinventer de nouvelles formes de solidarité et à créer une liberté d'initiative aux citoyens. Les processus de décentralisation et d'intégration économique régionale doivent contribuer à créer un contexte plus favorable à un partage plus équilibré des responsabilités du développement entre l'Etat et les autres acteurs de l'espace public.

Aujourd'hui, les politiques de décentralisation en cours dans tous les pays de l'UMA légitiment le local et donnent donc l'occasion de promouvoir une intégrationinter-régions. Elles offrent une opportunité de rapprochement entre les enjeux macro et ceux micro. Les pouvoirs locaux forts de leurs compétences constituent un cadre favorable d'articulation entre acteurs et un moyen d'optimiser les rapports de bon voisinage entre les Etat-nations pour une gestion transfrontalière du développement économique. Le contact direct entre les pouvoirs locaux des régions, les relations de bas niveau entre les acteurs locaux joueront un rôle important dans le processus d'intégration par le bas que les hautes autorités cherchent à réaliser d'en haut.

Il semble donc que la réussite de l'intégration maghrébine passe par l'implication des pouvoirs locaux en tan qu'acteurs stratégiques et partenaires privilégies de l'Etat en matière développement. Elle passe, également, par la réalisation d'actions structurelles d'envergure en matière d'élaboration et d'harmonisation des politiques nationales de développement local et d'accélération du développement des régions retardataires et des régions frontalières. Ceci doit se faire sur la base d'un schéma global d'aménagement et de développement du territoire à l'échelle du Maghreb, ainsi qu'en se basant sur la planification stratégique d'une nouvelle configuration économique de la région.

Conclusion

Nous avons essayé de tracer quelques perspectives et recommandations pour une bonne conduite du processus de l'intégration maghrébine. Ceci étant, le point de départ réside dans la dimension locale pour édifier une décentralisation de renommée. Comme il était le cas pour les pays de l'union européenne, la décentralisation des Etats maghrébins est considérée comme un pilier incontournable pour le développement local, et par conséquent une intégration réussie. Toutefois, sans une autonomie administrative, politique et financière des gouvernements infranationaux, cette continuité ne peut guère s'achever. Il en résulte, que pour mieux concrétiser ces relations, il sera question de développer les liens intra régions au sein du même pays d'une part, et de chercher à bâtir une coopération intra régions pour l'ensemble des pays de l'UMA d'autre part.

c. De la décentralisation à l'intégration économique régionale: construire une intégration décentralisée à partir d'une coopération inter-régions

Bâtir des coopérations inter-régions dans le cadre de l'intégration régionale replace les acteurs locaux au centre de la problématique. La réalisation de projets territoriaux communs et la gestion des problèmes de développement dans les zones transfrontalières passe par l'arrangement et la coopération entre les acteurs locaux. Dans une telle optique, toutes les questions du développement ont une dimension inter-régionale. L'intercommunalité transfrontalière constitue un outil important pour développer des rapports de bon voisinage entre les pouvoirs locaux frontaliers et représente une façon d'une gestion concertée des problématiques du développement.

L'intégration régionale se considère comme un processus de création et de renforcement de liens socioculturels, linguistiques et économiques entre des pays qui partagent la même géographie. Il s'agit de créer une cohésion fonctionnelle et d'évoluer vers un véritable développement. L'intégration inter-régions est donc une mise en liaison de lieux, d'hommes et d'activités faisant de l'intersection des pouvoirs locaux un puissant outil d'intégration.

La décentralisation et l'intégration économique régionale apparaissent comme des modalités de recomposition de l'espace public aux différents échelons. Les deux unifiées peuvent émerger de nouvelles modalités de gouvernance plus participatives et mieux adaptées à l'économie nationale et globale pour toute la région. Pour autant, les expériences conduites dans ces domaines essayent de surmonter un obstacle fondamental : le décalage entre les dynamiques politiques, institutionnelles et sociales. Des réformes politiques et institutionnelles conduites sans une réelle intelligence des différentes composantes de la nation, des modes de régulation sociale auxquelles les populations se réfèrent principalement et des dynamiques séculaires d'échange, empêchent leur ancrage durable dans la société.

La décentralisation ne se réduit pas à un simple transfert de pouvoir de l'Etat vers les pouvoirs locaux ; elle ne présente d'intérêt réel que si elle s'accompagne de nouvelles formes de relation entre les pouvoirs publics et la société. La légitimation de la décentralisation des décisions doit être au cœur du projet politique des dynamiques d'intégration économique régionale. Généralement, il est attendu que la participation des individus et des

b. Les pouvoirs locaux au cœur du processus d'intégration régionale

Face aux obstacles politiques limitant l'unification de l'UMA selon l'approche classique, d'autres modèles d'intégration économique régionale sont valables. Les Etats, en partenariat avec les pouvoirs locaux, sont appelés à prendre en compte la dimension locale dans les projets de construction des blocs. Cela passe par la promotion de l'intégration à partir de la base. En effet, au lieu de s'appuyer uniquement sur l'excitation de la réunion des Etats pour la construction d'une zone intégrée, il faut également encourager une véritable intégration par les pouvoirs locaux regroupant les Etats. Autrement dit, l'intégration doit se faire conformément à la dynamique et la participation de la population fondée sur les atouts socioculturels, géographiques et de proximité. L'intégration par le bas représente un retour au local. Autrement dit, la décentralisation valorise davantage le potentiel d'intégration régionale. Il s'agit de replacer l'autonomie locale au cœur du processus. La décentralisation apparaît aujourd'hui comme un nouveau paradigme de développement et d'intégration économique régionale.

L'attribution d'une approche des pouvoirs locaux s'inscrit dans le contexte actuel de l'UMA qui cherche de nouvelles voies et modes de gestion locale alternatifs aux approches classiques du modèle d'intégration économique régionale par les Etats (approche «par le haut»). Au niveau national, cette approche se manifeste par la promotion de l'aspect local. Ce niveau est légitimé par les politiques de décentralisation dans le cadre des démarches visant la responsabilisation des populations et des pouvoirs locaux (approche «par le bas»).

Les pouvoirs locaux se réfèrent au processus d'occupation, d'organisation, de gestion, de production et de reproduction des politiques pour modeler l'image collective qui se produit au niveau local. En somme, les pouvoirs locaux ont pour objectif de se rapprocher des populations qui sont unies par des liens forts, partagent les mêmes infrastructures et vivent des problématiques de développement communes. Ces pouvoirs sont des entités locales relevant du vécu des populations. Pour cette raison, une attention particulière est de plus en plus portée à ces entités aussi bien au niveau des Etats qu'au niveau des instances d'intégration économique régionale et des partenaires d'appui au développement. La valorisation de la décentralisation trouve sa légitimité dans cette volonté de promouvoir l'intégration à partir d'une approche locale.

Décentralisation comme nouveau déterminant d'une intégration économique régionale réussie de l'UMA

La coopération des collectivités transfrontalières décentralisées sous la bannière d'une haute autorité supranationale demeure aujourd'hui l'un des créneaux porteurs de la dynamique de solidarités des Etats. Sur le plan strictement théorique, selon « *le principe de cohérence de voisinage* » mis en avant par Phipps (2000), les communautés locales, grâce à leur homogénéité socio-historique et aux pratiques quotidiennes répétitives, ont la probabilité d'aboutir à un ensemble inséparable malgré les obstacles politiques. Selon cet auteur, « *cette dialectique du local au global fera entre-venir l'émergence de structures spatiales globales procédant des seuls comportements et interactions locales et individuelles*[(1)] » (Phipps, 2000).

a. Les pouvoirs locaux dans le processus de prise de décision en matière des politiques économiques étatiques : intégration intra-régions

En effet, la consécration des pouvoirs locaux n'aurait aucun sens si leur implication et leur intégration dans les dynamiques d'ensemble du développèrent ne sont pas assurées par les Etats. En outre, les Etats ont tout intérêt à faire des pouvoirs locaux leurs partenaires incontournables en matière du développement local et national et de construction par la base de l'intégration économique régionale.

Les desseins de l'intégration nationale et de l'intégration maghrébine se trouvent ainsi étroitement imbriqués, puisque les avancées et les progrès qui affecteraient la première auront des répercussions positives sur la seconde. Inversement, les améliorations et les performances réalisées au niveau de la seconde ne peuvent que renforcer et conforter la performance, la compétitivité et l'intégration des économies nationales. Pour cela, les pouvoirs locaux doivent constituer des partenaires privilégies des Etats en matière d'élaboration et de mise en œuvre des politiques nationales impliquant les entités locales et des stratégies de développement régional à l'échelle de l'UMA.

C'est à ce titre que la décentralisation peut devenir un vecteur de l'intégration maghrébine par la base ; en assumant les décisions locales de leur ressort, en participant aux processus de prise de décisions nationales et maghrébines les concernant et en facilitant les prises de décisions infrarégionales dans les périmètres relevant de leur ressort local.

---

(1) Phipps M., (2000), « Du local au global : Une syntaxe de l'espace », Milieu, colonisation et développement durable. *Perspectives Géographiques sur l'Aménagement*, p. 90.

En ce qui concerne la coopération intergouvernementale, en particulier au début du processus de réforme, une plus grande attention devrait être accordée aux accords de délégation contractuelle entre l'Etat et les autorités locales (par opposition à la dévolution pure et simple) tant que ces arrangements sont marginaux d'autonomie (à la fois en termes de pouvoir d'initiative et d'absence de contrôle) que les autorités locales peuvent avoir besoin de faire une différence positive en ce qui concerne la prestation centralisée.

La portée et les possibilités de délégation contractuelle, en tant que points d'entrée dans le processus de réaffectation fonctionnelle pour aider à renforcer les capacités des gouvernements locaux en matière de prestation de services, pourraient ne pas avoir été suffisamment valorisées et explorées dans de nombreux pays décentralisateurs. Une des raisons possibles est que le plus grand obstacle est souvent la faible capacité initiale des autorités locales à assumer des responsabilités déléguées.

En plus de permettre une coopération intergouvernementale plus efficace, l'accent mis sur l'autonomie locale permettrait une plus grande interaction avec la société locale, la promotion d'une citoyenneté active et la mobilisation de ressources locales pour la prestation de services locaux. Un concept émergent, avec des applications potentiellement importantes dans de nombreux contextes locaux dans les pays en développement, est celui des partenariats locaux de prestation de services: accords volontaires entre autorités locales, autres prestataires de services (publics, ONG ou secteur privé) et communautés. L'autonomie locale est essentielle pour permettre la négociation des droits et obligations respectifs et la structuration de ces partenariats qui ne peuvent être imposés unilatéralement et ne peuvent être réduits à un simple contrat technique entre fournisseurs de services. Ceci s'explique par la nécessité d'implication active des populations locales dans le service et le processus de livraison.

C'est en matière de promotion du développement économique local que le plus grand potentiel, et dans certains cas la moindre résistance des administrations centrales, existe pour l'action autonome des collectivités locales de mobiliser et de combiner les ressources locales. Développer et mettre en œuvre des stratégies innovantes constitue un véritable soutien supplémentaire aux efforts du développement national. Toutefois, c'est dans ce domaine que les réformes politiques de décentralisation deviennent plus évidentes, car les États qui se lancent dans des réformes de décentralisation ne parviennent pas à adopter, financer et mettre en œuvre une politique nationale de développement local capable d'inciter différentes initiatives.

par Wolman et Goldsmith (1990)[1]. L'étude vise explicitement à évaluer si, et de quelle manière, l'autonomie des gouvernements locaux peut créer une différence de développement. Il pose la question suivante : « *Les gouvernements locaux [...] ont-ils une autonomie en ce sens que leur présence et leurs activités ont un impact indépendant sur quelque chose d'important ?*» (Wolman et Goldsmith, 1990). L'étude conclut que l'action des gouvernements locaux autonomes exerce un impact variable mais potentiellement significatif sur le bien-être des populations locales, car elle peut affecter leur statut économique et leur accès aux services ainsi que d'autres dimensions du bien-être. L'ampleur de cet effet dépend à la fois de la quantité de ressources discrétionnaires que des autorités locales et de l'environnement juridique et réglementaire dans lequel elles opèrent.

En effet, l'impact potentiel de l'autonomie locale sur le développement local varie selon que les gouvernements locaux sont concernés par la fourniture d'infrastructures et de services ou par la promotion du développement économique local. Une évaluation de ce potentiel nécessite un déballage détaillé de la prestation des services et des processus de promotion du développement local. Quant à la fourniture d'infrastructures et de services, l'autonomie est essentielle pour permettre aux gouvernements locaux d'atteindre la société locale, y compris le secteur privé et les organisations bénévoles et communautaires, et de développer des formes de coproduction. Tout aussi importante est l'autonomie locale pour structurer des formes de coopération intergouvernementale qui apparaissent de plus en plus comme l'arrangement le plus approprié pour la fourniture d'une large gamme d'infrastructures et de services locaux.

L'accent mis sur l'autonomie locale offre une nouvelle perspective sur le processus de réaffectation fonctionnelle. Ce dernier demeure un élément essentiel du programme de la décentralisation fiscale. Si l'autonomie locale est correctement protégée, le débat sur les réaffectations fonctionnelles pourrait passer de la recherche insaisissable d'une répartition optimale des responsabilités en matière d'infrastructure et de prestation de services entre les différents niveaux de gouvernement à la conception de la coopération gouvernementale et le renforcement de l'interaction entre l'État et la société.

---

[1] Wolman H., Goldsmith M. (1990), «Local autonomy as a Meaningful Analytic Concept: Comparing Local Government in the United States and the United Kingdom », *Urban Affairs Review*, p. 3

décentralisée » montre souvent qu'ils visent principalement à aligner les autorités régionales ou locales aux objectifs nationaux (et même internationaux), plutôt que de stimuler leur prise de décision autonome.

La planification régionale et locale est en fait confondue avec la «régionalisation» et la «localisation» des plans. Une réflexion déconcertante, à cet égard, est que la mise en œuvre mécaniste des efforts soutenus par les donateurs pour «localiser les objectifs nationaux » pourrait involontairement contribuer à ébranler l'autonomie locale et empêcher l'émergence de véritables systèmes de planification «locaux».

L'autonomie des conseils locaux et la portée de leur action pour promouvoir un véritable développement local dépendent à la fois de l'étendue de leur mandat et de la manière dont leur responsabilité envers l'État est structurée. Malheureusement pour tant d'autorités locales à travers le monde en développement, la reddition de comptes à l'État est la seule responsabilité qui établit le contrôle et il y a un manque total d'immunité des contrôles centraux. Les gouvernements locaux peuvent être en mesure de fournir un véritable développement local de deux manières. La première réside dans la responsabilité des élus locaux vis-à-vis de leurs propres circonscriptions, qui, de toute évidence, façonne leur réactivité aux priorités locales et légitime leurs tentatives de mobilisation des ressources locales. La seconde se représente par la responsabilité des exécutifs locaux et des administrations vis-à-vis des conseils locaux sans laquelle toute autonomie des autorités locales dans l'élaboration des politiques finit par être stérilisée. Encore une fois, dans de nombreux pays, cette responsabilité est extrêmement faible. La mise en œuvre de facto de leurs politiques reste fortement limitée par une administration locale non responsable.

Par conséquent, outre le rééquilibrage des mécanismes de reddition de comptes ascendants et descendants vers l'État et les citoyens, la mise en place de mécanismes solides de responsabilisation horizontale des administrations locales à l'égard des conseils élus démocratiquement constitue peut-être le facteur le plus important du développement des administrations locales autonomes.

L'autonomie des pouvoirs locaux et développement local

L'impact potentiel sur le développement par l'action autonome des gouvernements locaux a rarement pris l'attention de la recherche conceptuelle et empirique. Une exception se trouve dans l'étude précoce des systèmes de gouvernement local des États-Unis et du Royaume-Uni

contrôle par les autorités supérieures de la façon dont ils doivent le faire sont rigoureux, moins la décentralisation peut promouvoir un développement local authentique. Augmenter à la fois les « pouvoirs d'initiative » et le « niveau d'immunité » des collectivités locales est donc au cœur de la politique de la décentralisation, si celle-ci doit être guidée par un objectif de développement local.

La dimension « pouvoirs d'initiative » de l'autonomie locale fait référence au pouvoir discrétionnaire du gouvernement local en termes de fonctions de prestation de services et de promotion du développement et de pouvoirs de réglementation connexes. Ici une distinction critique est celle entre le « mandat général » des autorités locales ; c'est leur responsabilité de faire tout ce qui est en leur pouvoir pour améliorer le bien-être de leurs communautés, tant qu'elles opèrent dans la loi nationale, et avec les « fonctions spécifiques et pouvoirs réglementaires » ; pour la fourniture de services administratifs et de développement, qui leur sont assignés par la législation et la réglementation nationales.

Le problème de nombreux processus de la décentralisation dans les pays en développement est que le mandat général est rarement reconnu et soutenu comme un espace ouvert à l'action locale autonome. Même lorsqu'elles sont inscrites dans la législation, les autorités locales ne sont pas encouragées à les traduire en initiatives de promotion des services et de promotion de leur propre choix et qu'elles pourraient mettre en œuvre en mobilisant les ressources locales grâce à une interaction plus étroite entre l'État et la société. En ce qui concerne les fonctions spécifiques, il se peut qu'elles ne soient jamais attribuées ou réaffectées en raison, soit de résistances bureaucratiques, soit de préoccupations macroéconomiques concernant la neutralité fiscale de la réaffectation, ou, le plus souvent, les deux.

Clairement, étant donné le double mode de fonctionnement des gouvernements locaux, il faut trouver un équilibre entre l'autonomie et l'agence. C'est dans le terrain où se révèlent à la fois la nécessité et la difficulté de concilier autonomie et agence. L'établissement et la réglementation de la planification décentralisée sont une caractéristique commune des premières étapes du processus de la décentralisation dans la plupart des pays décentralisés. Au fur et à mesure que autorités infranationales légalement dotées d'un certain degré d'autonomie dans l'élaboration des politiques sont établies, des procédures de « planification décentralisée » sont également introduites et réglementées, souvent avec des modifications simultanées des arrangements financiers locaux. Cependant, un examen plus approfondi de ces systèmes de « planification

domaines. L'objectif est d'aller vers un ordonnancement progressif de l'espace maghrébin en fonction des grandes métropoles régionales. Il en est de même pour la construction des réseaux de clusters régionaux arrimes aux entreprises, aux universités, aux centres de recherche et aux systèmes financiers. En parallèle, il s'agit aussi d'assurer une plus grande harmonie en matière de croissance urbaine, une accélération du développement économique et social, une cohérence en matière d'aménagement et de développement du territoire ainsi qu'une exploitation des ressources soucieuse de la durabilité et de la protection de l'environnement.

Le développent économique et sociale au niveau local, national et régional revêt une importance capitale pour élaborer et évaluer des politiques économiques maghrébines. L'objectif est de répondre aux besoins en matière de planification stratégique du développèrent, de suivi et d'évaluation des politiques publiques. Cet objectif doit s'accompagner des travaux de modélisation, de simulation d'impact des mesures de politique économique et d'études prospectives relatives aux dynamiques nationales et maghrébines du développement.

La décentralisation comme déterminant de l'autonomie des pouvoirs locaux

Les gouvernements locaux sont tenus d'opérer selon une double facette. D'une part, ils agissent en tant qu'agents de l'Etat central dans leurs juridictions et ils peuvent apporter des avantages comparatifs pour la conception et la mise en œuvre efficaces de politiques et de programmes centraux dans les localités. D'autre part, ils agissent en tant qu'agents d'une circonscription politique locale et devraient être capables de développer et de mettre en œuvre leurs propres politiques et programmes en réponse directe aux besoins et aux priorités de la politique locale. Dans les deux cas, la contribution des gouvernements locaux est directement liée au degré d'autonomie dont ils jouissent. Qu'il s'agisse de «localiser» les objectifs et les programmes nationaux ou de mettre en œuvre des stratégies de développement local complémentaires, ce qui permet de réaliser localement une « valeur ajoutée » par rapport aux efforts nationaux de développement centralisés, c'est l'autonomie des gouvernements locaux.

L'autonomie locale peut se définir comme une combinaison de pouvoirs d'initiative en décrivant ce que les gouvernements locaux peuvent faire. Elle se définit également comme une sorte d'immunité des contrôles de niveau supérieur en décrivant comment ces gouvernements peuvent agir. Plus le champ d'action des gouvernements locaux est étroit et plus le

niveaux suffisants d'autonomie et de responsabilité. Si le gouvernement central n'est pas prêt à fournir cet espace et cette puissance aux autorités locales, les chances de progrès seront considérablement réduites.

D'ailleurs, l'intégration maghrébine n'est pas réductible à la création d'organes, d'institutions et d'instruments. Elle est surtout l'expression de projets de société diversifiés et le produit de l'intégration volontaire des structures économiques productives, des circuits d'échange, de distribution et de consommation et des réseaux de services et des flux d'investissements. Ces structures existent à l'échelle des espaces régionaux, des territoires et des terroirs des pays membres de l'UMA.

L'espace territorial local constitue un espace de base pour les stratégies et les politiques du développement national et maghrébin tournées vers le futur, basées sur de véritables acteurs régionaux et porteurs de projets de développement de leurs territoires. Affirmer la primauté de l'espace territorial régional en matière de construction de l'espace économique maghrébin, c'est faire le pari d'une nouvelle gouvernance économique basée sur l'implication des pouvoirs locaux, à côté des Etats, dans le renforcement de la compétitivité des territoires, la spécialisation complémentaire dans les activités et les secteurs porteurs et à forte valeur ajoutée et l'exploitation des potentiels endogènes propres à chaque pays du Maghreb.

L'implication des pouvoirs régionaux et locaux en matière d'édification par la base de l'UMA permettrait d'intensifier et d'élargir l'horizon des champs de coopération intermaghrébine. Ceci s'inscrit dans le cadre d'une vision intégrée des principes de spécialisation, de complémentarités dynamiques, d'avantages compétitifs, de proximité humaine et géographique et d'affirmation des identités culturelles, régionales et ethniques dans le respect de l'unité nationale.

Cette implication des pouvoirs régionaux et locaux constituerait également une manifestation de la démocratisation des systèmes politiques. Elle affirme de ces pouvoirs constituent des acteurs à part entière de la démocratie et du développement. Il est évident que cette implication organique devrait bouleverser les approches du développement et les schémas d'analyse à l'échelle de l'UMA et de ses membres, mais aussi au niveau de l'espace euro- méditerranéen.

Dans le cadre d'approches globales en matière d'aménagement et de développement du territoire sur un horizon relativement éloigné, il s'agit de veiller sur le développement cohérent des grandes infrastructures et d'assurer la coordination des politiques en matière des différents

peuvent s'aborder comme un nouveau paradigme facilitant l'intégration économique régionale des pays du Maghreb (4).

La décentralisation comme stratégie porteuse des projets en faveur du développement

Actuellement, la politique de la décentralisation, dans le cadre de modernisation des Etats, stipule un partage de pouvoirs avec les pouvoirs locaux. Les exigences de l'intégration dans les espaces économiques régionaux ou continent aux impliquent des concessions des ouverain et en faveur des institutions supranationales.

Dans ce cadre, les Etat-nationaux maghrébins nécessiteraient d'autoriser la vision des pouvoirs locaux en tant qu'acteur de la diversité économique des sociétés maghrébines. Cette émergence qui se fonde sur la richesse de l'identité nationale est considérée comme un vecteur stratégique des processus d'intégration économique maghrébine.

Dans cette perspective, la décentralisation est généralement conçue pour des objectifs de développement ou dans le but d'autonomiser les autorités locales. Il est possible de déterminer quand et comment une telle politique peut contribuer au développement. L'expérience accumulée dans le monde suggère que ce lien dépend de trois facteurs.

1. Un engagement minimum du développement de la part de l'État décentralisateur. La décentralisation est peu susceptible de produire des résultats de développement dans un Etat «prédateur», où les élites sont principalement préoccupées par l'accumulation de la richesse et limitent l'accès potentiel aux ressources aux autres groupes de la société.

2. Un engagement politique national en faveur du développement local ou territorial. Avoir un État orienté vers le développement n'est pas une condition suffisante pour garantir que la décentralisation produise des résultats de développement. L'État doit également reconnaître la contribution spécifique que le développement local ou territorial pourrait apporter à la réalisation des objectifs nationaux de développement. Cette reconnaissance doit être formalisée par l'adoption d'une politique nationale plus ou moins explicite pour promouvoir le développement local ou territorial.

3. Une reconnaissance des autorités locales comme acteurs du développement. Reconnaître ce rôle des autorités locales est une troisième condition pour établir un lien positif entre les réformes de décentralisation et le développement. Afin de tirer pleinement partie du potentiel du développement local / territorial, les autorités locales doivent avoir des

aucun mécanisme d'impôt local indépendant. En ce qui concerne la gestion budgétaire, il convient de noter que plusieurs communes sont en situation de déficit excessif ; ce qui révèle des faiblesses importantes dans les capacités de gestion et d'évaluation des dépenses publiques.

V. La décentralisation comme vecteur de la réussite de l'intégration Maghrébine :

perspectives et recommandations

Comme il a été démontré dans la plupart des pays intégrés, l'un des problèmes qui ont bloqués le processus d'unification des pays de l'UMA réside dans l'adoption d'un système centralisé par la majorité de ces Etats. En effet, un tel constat peut s'expliquer par le manque de volonté des dirigeants des Etats maghrébins marqué par la recherche d'un leadership régional aux dépens des intérêts collectifs et du destin solidaire de l'ensemble des pays du Maghreb. Cette attitude a eu des effets néfastes, notamment sur l'instabilité, la croissance et le développement économique. En effet, c'est la divergence des intérêts politiques qui freine la stratégie d'intégration maghrébine.

Aujourd'hui, les vagues du développement, de la démocratie, de la gouvernance et de l'intégration maghrébine, dans le contexte du printemps arabe, ne convergent guère avec la centralisation des Etats. Suite à un nouveau contexte mondial caractérisé par l'ouverture des frontières et l'avènement des politiques publiques locales, la décentralisation des dépenses publiques des Etats maghrébins est devenue une condition incontournable. L'objectif étant d'instaurer des mécanismes d'économie du marché, decompétitivité et de performance économique.

L'approche de la décentralisation privilégiée considère la construction locale comme une partie intégrante de la construction étatique et nationale et participe à la dynamique de l'intégration économique régionale par la base. Dans ce cadre, l'instauration progressive d'un espace économique maghrébin homogène devient un défi stratégique majeur pour les pays du Maghreb. Ce constat s'accompagne d'un souci d'assurer l'intégration dans les dynamiques de la mondialisation et de la globalisation.

Les perspectives de la réussite de l'UMA sont tributaires de la décentralisation comme levier du développement local (1). Elles concernent, également, le rôle de la décentralisation dans l'autonomie locale des pouvoirs locaux(2).L'autonomie des pouvoirs locaux et développement local (3) et enfin, La décentralisation et l'autonomie locale

économiques dirigée et facilitée par les conseils régionaux dont les membres sont élus comme invités à la nouvelle constitution (AMIF, 2015)[1]

La décentralisation de ces nouvelles régions économiques nécessite un transfert de certaines compétences du gouvernement en plus de la mise en place des communes rurales contribuant au développement des régions reculées. Ainsi, dans différentes régions tunisiennes, des zones métropolitaines de conurbations sont développées, appelant à de nouveaux instruments régionaux d'urbanisme. Ces nouvelles structures, au niveau régional, permettent d'assurer la complémentaire au développement régional.

En Algérie, la question de la décentralisation est essentiellement perçue par le pouvoir central à travers le prisme de la vitalité et de la force de l'État-nation. Ainsi, les différentes phases de l'organisation territoriale ont d'abord conduit à une déconcentration des divisions administratives qui ont tracées une véritable répartition des pouvoirs et des responsabilités avec les communautés locales élues, plutôt que de permettre l'émergence de l'autonomie. Ils ont étendu la présence du gouvernement dans les territoires. La décentralisation reste par conséquent un concept largement théorique et rhétorique. La répartition efficace des pouvoirs conformément au principe de subsidiarité a débouché sur la question primordiale qui a conduit à ce qui a suivi.

Selon le code communal, la commune a été caractérisée par une limite pour sa juridiction générale. Dans ce contexte, ce sont les principaux services décentralisés du gouvernement qui ont mis en œuvre les politiques sectorielles, y compris celles qui constituent les compétences des autorités décentralisées (AMIF, 2015)[2]. Cette situation a nécessité la clarification des compétences des communautés locales ainsi que les termes et conditions de leur transfert. Le nombre de cadres dans le personnel communal était donc faible et considérablement inférieur à celui des gouvernements centraux. Le transfert de personnel qualifié, la mise en œuvre de plans de formation ainsi que l'amélioration des conditions de travail accroient l'efficacité des administrations locales et leur crédibilité auprès des citoyens.

De tels défis ne peuvent être considérés sans référence au financement des communes qui pourrait être un problème aigu. Les transferts du gouvernement vers les communautés étaient toujours difficiles, prévisibles et compréhensibles pour les communautés locales qui, de plus, n'utilisaient

[1] Ibid.
[2] Ibid. p. 25.

Les gouvernorats agissent comme une extension du gouvernement central soutenant la décentralisation à un niveau largement théorique. Les compétences des communes sont limitées dans de nombreux domaines : la formation à ses différents niveaux est administrée par le ministre de l'éducation, de l'assainissement, de l'eau et du transport, par les établissements publics ou par les entreprises publiques nationales.

Lorsque les communes sont impliquées dans la mise en œuvre des services essentiels, leurs attributions restent plus efficaces. Dans ce système, la supervision administrative des différents ministères conduit également à une déconnexion des politiques. La définition des politiques a un impact local assuré par les ministères de tutelle avec une approche sectorielle, ainsi que par les communes agissant en tant qu'organes de supervision administrative pour le ministère de l'intérieur.

Cette déconnexion, entre les structures locales et les ministères en charge des politiques urbaines et de la gestion territoriale, est également responsable d'un faible impact sur les études de gestion territoriale. Lorsqu'un schéma directeur de gestion a été défini pour une région, ni le gouvernement, ni les communes et ni les opérateurs publics n'ont pu mener à bien sa mise en œuvre. Pour cela, les politiques urbaines et la gestion territoriale ne se complétaient pas.

Le premier défi pour la décentralisation tunisienne est donc la reconnaissance d'une clause de compétence générale aux collectivités locales, dans laquelle la loi de 1975 stipule : la commune est « responsable de la gestion des intérêts municipaux » et elle « participe dans le cadre du plan de développement national pour promouvoir la localité sur une base économique, sociale et culturelle ». Le transfert de compétences par secteur doit alors être l'aboutissement qui en résulte.

En termes des inégalités régionales, un manque de complémentarité entre la décentralisation et le développement régional ne facilite pas la coordination des acteurs publics ; il entraîne des obstacles importants dans la gestion du territoire, en particulier, dans les régions de l'intérieur du pays. Les disparités entre les régions intérieures et les régions côtières reflètent l'absence de réglementation dans le développement économique. Le développement économique des régions intérieures appelle une nouvelle dynamique. La cohésion du territoire national n'est pas autorisée, et ainsi la division en gouvernorats doit être remplacée par une division des régions

de l'action publique sectorielle (politiques). En même temps, l'omniprésence du gouvernement ne s'est pas reflétée sur les territoires, faute de déconcentration effective. En effet, le gouvernement est considéré comme une juxtaposition pour les administrations sectorielles avec des marges financières limitées, notamment sur le plan budgétaire. Ceci sera certainement témoin d'une évolution où un « nouveau concept d'autorité » qui travaillera sur de nouveaux principes guidant le comportement des autorités d'exécution (AMIF, 2015)[1].

La disposition proprement dite de la supervision administrative explique en grande partie les dettes financières des collectivités locales marocaines, en freinant les initiatives locales. Le rapport de la Commission Consultative sur la Régionalisation (CCR, ci-après) et la nouvelle constitution indiquent clairement un changement de cap pour les années à venir. Le CCR appelle à une « simplification des procédures de mise en œuvre et une réforme du contrôle des dépenses aboutissant à une « logique de responsabilisation des managers », suppression du contrôle à priori et renforcement des contrôles a posteriori, contrôles d'audit et évaluation des performances ».Il en va de même pour toutes les dispositions proposées pour compenser les dysfonctionnements identifiés (importance des rapports, recouvrements insuffisants).Un premier défi est constitué par un assouplissement de la surveillance administrative en matière financière et dans le sens d'un contrôle a posteriori sans laisser les communautés locales sombrer dans les déficits.

Un poids excessif concernant le petit personnel non formé, la démotivation parmi les professionnels et les capacités techniques insuffisantes constituent également des défis pour concilier les compétences juridiques et les ressources humaines. Ce dernier exige également une réforme des règles de dotation du personnel communal pour soutenir la recherche concernant les nouvelles structures techniques (agences, etc.)

En Tunisie, si l'adoption de la Constitution est une étape importante dans la transition vers la démocratie, elle ne restera qu'une étape. Tout dépend maintenant de la manière dont il est interprété. Le nouveau gouvernement doit gouverner le pays jusqu'aux prochaines élections qui auront lieu d'ici fin de 2014. La préparation des échéances municipales sera un test important pour juger de la force du projet de décentralisation. En conséquence, les défis résultant de la phase politique précédente sont nombreux (AMIF, 2015)[2].

---

[1] AIMF (2015), « étude des cadres juridiques nationaux de la décentralisation dans les pays des Maghreb », p. 18.

[2] Ibid. p. 30.

2012. Ils ont nommé 200 membres du congrès national général, appelés à prendre le contrôle du Conseil National de Transition (CNT), préparer l'élection d'un constituant et structurer les élections générales dans un délai de dix-huit mois. Les 68 conseils locaux existants ont été créés dans le cadre de la CNT et ont été élus en 2012. Cependant, les administrations sont restées sous la supervision administrative du gouvernement. Comme défini par la commission nationale concernant les élections locales, chaque ville a été invitée à organiser ses élections municipales à son rythme et avant la fin de février 2014.

En 2012, le congrès national général a voté pour la loi 59 relative à l'administration locale qui englobe les relations entre les conseils locaux et le ministère des communautés locales établi depuis le premier gouvernement de transition. Il a exercé un contrôle administratif sur les conseils locaux et leur a donné une source unique de revenus. Cependant, cette loi n'était pas efficace en cas d'élections locales, car l'ordre du jour a été perturbé. Les conseils locaux actuels sont d'abord des organes de gestion en temps de crise, puis des représentants locaux du gouvernement. Ils n'utilisent ni les compétences décentralisées, ni l'administration

Pendant la période de transition politique de la Libye, il convient de noter que le cadre juridique était rudimentaire et instable. Différents cadres réglementaires ont été mis en place, ouvrant des perspectives de décentralisation. L'article 18 de la déclaration constitutionnelle de la CNT en août 2011 a conduit à la mise en place du congrès national général doté d'un pouvoir législatif national et de 68 conseils locaux pour les municipalités libyennes. La déclaration constitutionnelle ne prévoit pas d'un niveau intermédiaire entre les niveaux national et municipal.

Au niveau de la conduite des politiques, l'organisation et le fonctionnement des territoires sont largement dominés par la présence du gouvernement à tous les niveaux et toutes les questions relatives à l'action publique. Le gouvernement central fixe des normes générales et surveille l'activité des autorités locales en raison de ses démembrements et interconnexions (inégalement réparties sur le territoire) pour les services utilisés dans les régions. Il demande à ce dernier de mettre en œuvre ses politiques nationales, de veiller à ce que la loi soit respectée et, si nécessaire, d'arbitrer entre les intérêts divergents des acteurs locaux.

Au Maroc, comme d'ailleurs, Cette vision a été fortement influencée par les frontières administratives successives, l'organisation, le fonctionnement et la culture de l'administration territoriale au détriment de la coordination

décidé au niveau de la législation. Les communes sont administrées par les conseils élus dans les conditions prévues par la loi. Le territoire national comprend trois niveaux administratifs : douze Wilayahs (régions) et Nouakchott (considérée comme une région), 54 Moughataas (départements) et 218 communes. Les deux premiers niveaux sont déconcentrés. Le troisième est décentralisé.

Entre 2005 et 2007, la transition démocratique a conduit à des élections locales, législatives et présidentielles. Les élections locales qui ont eu lieu fin 2006, la première du genre dans l'histoire du pays, ont été le couronnement du processus de décentralisation. Ces élections ont abouti à la rénovation des conseils municipaux. Cette dynamique a été interrompue par le coup d'Etat de 2008. Le retour de l'ordre constitutionnel en 2009 a apporté des signes encourageants pour la relance du processus de décentralisation. D'une part, le Conseil des ministres a signé le 22 avril 2010 une déclaration politique pour la décentralisation et le développement local qui réaffirme son engagement en matière de décentralisation et, d'autre part, le ministère de l'Intérieur a publié son plan d'action pour 2011-2015 soutien à la mise en œuvre de la décentralisation. De plus, d'importantes réformes ont été apportées par le nouveau code des collectivités territoriales qui a été rédigé en 2010 mais qui n'a pas encore été approuvé par le conseil des ministres. Il prévoit notamment son introduction au niveau régional.

Depuis les années 1950, l'organisation territoriale de la Libye a fait l'objet de nombreuses modifications. Avec une identité très forte, les trois provinces historiques du pays, à savoir la Tripolitaine, la Cyrénaïque et le Fezzan, ont, en outre, déclenché les conflits régionaux et les disparités du développement. La Constitution de 1951 a établi un système fédéral basé sur l'autonomie des trois régions. En 1963, certains amendements constitutionnels ont aboli ce système et mis en place un gouvernement unifié. Les plus grandes villes telles que Tripoli et Benghazi, ont des structures municipales qui sont administrées par les maires. Après le coup d'État de Mouammar Kadhafi en 1969, divers gouvernements ont été redéfinis et renommés. En 1975, les gouvernorats et leurs services administratifs ont été abolis mais demeuraient toujours en existence jusqu'en 1983, le jour où un nouveau système de districts a été établi.

D'une manière générale, les communautés locales libyennes ont été coupées du monde pendant les quarante-trois années du régime Kadhafi. Après huit mois d'une révolte armée qui a chassé le colonel Kadhafi du pouvoir, les premières élections législatives libres ont eu lieu en juillet

De plus, pour assurer un cadre plénier de la décentralisation, la constitution stipule, également, des transferts de compétences sur la base du principe de subsidiarité. De même, une solidarité basée sur les principes de régulation garantis par l'Etat était prévue. Afin d'assurer la bonne gouvernance, la loi constitutionnelle confie à la collectivité la libre gestion des ressources sous le contrôle du pouvoir central. Or, la collectivité doit adhérer aux principes de la démocratie participative et de la coopération décentralisée.

Sur le plan législatif, dans l'attente de l'opérationnalisation des textes de décentralisation, le territoire national se trouve découpé aujourd'hui selon une double logique de décentralisation et de déconcentration. Ainsi, sur le niveau déconcentré, l'espace territoriale compte 24 gouvernorats subdivisés en 264 délégations. Pour les conseils régionaux, la décentralisation est partielle. De même, ils sont présidés par le gouverneur, le représentant de l'Etat et le président du conseil régional.

En effet, le nombre des communes décentralisées s'élève à 264 communes. Cependant, la décentralisation renvoie uniquement au volet juridique, tandis que les communes demeurent dépendantes de l'Etat central sur le volet politique et financier. En bref, la commune en Tunisie possède peu de responsabilité avec un pouvoir de décision limitée. Sur le plan fiscal, les collectivités locales tunisiennes ne disposent pas d'autonomie. Elles ne peuvent ni changer ni créer des impôts locaux. Le recouvrement des taxes reste une tâche traditionnelle au sein du pays.

Divisée en groupes par l'administration coloniale, lorsque la Mauritanie est devenue indépendante en 1960, elle a mis fin à ce système et crée cinq communes urbaines (nouakchott, Atar, Bogue, Rosso et Kaedi) et vingt-trois communes rurales. En 1968, l'ancien groupe colonial a pris le nom de la région administrée par un gouverneur régional. Dans le cadre des processus démocratiques, la politique de décentralisation a été lancée en 1986 avec la création progressive de 216 communes réparties sur un territoire de 1,5 million de km². La commune est responsable de la gestion des intérêts communaux. Il veille à ce que les services publics répondent aux besoins de la population locale et ne relèvent pas de la compétence du gouvernement.

Néanmoins, la décentralisation n'a réellement pris effet qu'au début des années 1990, sous l'influence des organisations internationales et de la libéralisation en cours dans l'économie. Selon la Constitution de 1991 (article 98), les communes sont les seules communautés décentralisées. Leur domaine de compétence n'est pas défini dans la constitution mais est

ancienne. A partir de 1963, le législateur a consacré un espace juridique à la réorganisation des communes. Ce texte consiste à diviser l'espace territorial algérien en quinze départements. Ensuite, en 1967, les autorités viennent de sortir la loi régissant et précisant la commune algérienne et ses modalités de financement. Cependant, la commune reste moins décentralisée en matière d'autonomie financière. Ce n'est qu'en 1990 que le cadre juridique de la commune a été redéfini. Cette nouveauté juridique stipule que la commune est une collectivité territoriale de base, dotée de la personnalité morale et d'une autonomie financière. Par la suite, la dernière modification qu'a connue la commune a été en 2011. Cette redéfinition vient pour renforcer les prérogatives de cette dernière en matière de la gestion locale.

La constitution algérienne ne consacre pas de chapitres spécifiques aux collectivités locales. De même, elle n'énonce pas de manière explicite le principe de libre administration des collectivités locales. Ces dernières ont été définies par la constitution comme suit : *« les collectivités territoriales de l'Etat sont la commune et la Wilaya »*. Or, la commune reste la collectivité de base. La constitution a précisé également que l'assemblée élue est l'assise légitime de la décentralisation. Autrement dit, il s'agit de l'acteur public qui s'occupe de la gestion des prestations d'ordre public. Cependant, un manque de textes réglementaires entrave les compétences transférées des collectivités locales, ce qui rend relativement faible le système de décentralisation mis en place. Ainsi, en Algérie, la wilaya est le niveau principal d'administration territoriale.

Contrairement à l'histoire d'évolution de la décentralisation dans le Maroc et l'Algérie, l'histoire de la décentralisation en Tunisie est très récente. Ce n'est qu'en 2014 que la constitution tunisienne commence à donner de l'espace pour le sujet de la décentralisation. Toutefois, les conditions et les modalités d'opérationnalisation manquent de clarté. Ceci a abouti au lancement d'énormes travaux pour rétablir les relations entre l'Etat central et les collectivités locales et pour préciser les règles régissant le nouveau découpage territorial.

Ainsi, sur le plan constitutionnel, le pouvoir local est fondé sur la décentralisation. Plus précisément, ce sont les collectivités locales qui se chargent d'exercer ledit pouvoir de manière décentralisée. La collectivité locale inclut les municipalités, les districts et les régions qui constituent le territoire national. En outre, la constitution donne à ces composantes territoriales des droits reposant notamment, sur l'autonomie financière et administrative afin qu'elles puissent gérer les affaires locales en conformité avec le principe de libre administration.

notamment, en termes du statut et des compétences attribuées aux organisations territoriales. En effet, au niveau de ces organisations, l'Etat exerce des niveaux différents de décentralisation ou de centralisation (Zeriouli, 2012)[1].

Il était nécessaire de suivre ce type du système administratif après l'incapacité des autorités centrales à gérer les différentes composantes territoriales de l'Etat. Avec l'évolution démographique mais aussi, l'évolution des systèmes administratifs dans le monde, il devient impossible d'engager l'Etat dans la gestion de toutes les affaires publiques et satisfaire les besoins locaux des citoyens. Cela a également prouvé que chaque région possède des avantages spéciaux qui obligent l'Etat à déléguer certaines tâches à l'administration locale et à en reconnaître la personnalité morale et l'indépendance administrative.

Ce n'est qu'après son indépendance que le Maroc, Etat unitaire, Monarchie constitutionnelle a opté pour un système administratif décentralisé. Ledit système a été développé progressivement à travers plusieurs étapes. D'abord, la décentralisation a vu le jour au Maroc entre 1959 et 1963 à travers la promulgation d'un ensemble de textes fondateurs. Ensuite, le nouveau système administratif a connu une consolidation entre 1976 et 1996. Cette étape a été faite en adaptant l'arsenal administratif aux changements politiques et économiques (CGLU, 2015)[2]

Entre 2002 et 2010, le rétablissement d'un nouveau cadre juridique régissant les collectivités locales, a réadapté la décentralisation aux besoins administratifs des collectivités locales. Enfin, le renouveau final de la décentralisation était en 2011, l'année d'établissement de la nouvelle constitution du Royaume. Ce nouveau cadre constitutionnel apporte comme nouveauté administrative, la régionalisation avancée. Cette dernière est venue pour renforcer la décentralisation, la démocratie et l'autonomie locale. A l'égard du système décentralisé, les compétences de l'Etat et celles des collectivités ont été définies progressivement. Deux scénarii sont possibles. Soit l'Etat confie des compétences aux collectivités sur la base du principe de subsidiarité (décentralisation partielle) ou soit sur la base d'une administration libre. Au Maroc, la forme de décentralisation la plus développée est la décentralisation administrative.

Quant à l'Algérie, l'histoire de la décentralisation est également

---

(1) Zeriouli M. (2012), « pouvoirs régionaux, Etats nationaux et union du Maghreb Arabe », première édition, pp. 65-73.

(2) CGLU, (2015), « l'environnement institutionnel des collectivités locales en Afrique », 2ème édition, p. 84

pour les pays unitaires. Les valeurs pour les pays plus centralisés étant plus importantes. Compte tenu des rendements décroissants de la décentralisation, les pays fortement centralisés pourraient gagner considérablement plus que les pays plus proches de la médiane.

La relation entre la décentralisation et l'activité économique pourrait être non linéaire. L'effet positif disparait avec les niveaux croissants de décentralisation. Certaines données suggèrent même une relation en forme de bosse, décrivant un niveau de «décentralisation optimale» au-delà duquel une dévolution supplémentaire limiterait plutôt que stimulerait l'activité économique. Le raisonnement derrière la décentralisation optimale trouve sa légitimité en se référant à des facteurs négatifs tels que des économies d'échelle et de portée, barrières commerciales internes, distorsions des systèmes fiscaux locaux, recherche de rente des intérêts locaux et autres conséquences négatives de l'élaboration de politiques décentralisées qui peuvent submerger les aspects positifs. De plus, les avantages et les coûts de la décentralisation peuvent varier en fonction de la taille et de la fragmentation d'un pays[1]. Les pays fortement centralisés pourraient tirer davantage profit du transfert de pouvoirs fiscaux aux gouvernements locaux que les pays dotés d'un important secteur infranational, en particulier s'ils décentralisent du côté des recettes. Une plus grande dévolution a toujours un effet économique positif.

Il en résulte que si la décentralisation peut jouer un rôle central dans l'intégration, quand est-il de son développement dans les pays de Maghreb.

IV. Les pratiques de la décentralisation dans les pays de l'Union du Maghreb Arabe

Si la décentralisation avait pris d'espaces importants dans les orientations politiques du continent d'Amérique, d'Europe et d'Asie, la situation n'est pas loin d'être la même dans le continent d'Afrique en particulier, dans les pays de l'UMA. Cependant, la nature et le degré de décentralisation sont complètement différents. Jusqu'à présent, le modèle de décentralisation le plus développé dans l'UMA est le modèle territorial. Quant à la décentralisation fiscale, les pays de l'union ne présentent pas des indicateurs satisfaisants.

Une analyse comparative de la décentralisation territoriale entre les pays de l'UMA fait ressortir des points de dissemblance et de ressemblance

[1] Le niveau optimal de décentralisation peut différer entre un petit pays avec de nombreuses municipalités et un grand pays avec peu de régions.

La majeure partie des pays faisant l'objet de cette analyse se rapproche de la tendance de cette relation entre la décentralisation, régionalisation et la croissance économique. Ainsi, comme le montre le tableau ci-dessous :

Tableau 1: « La plupart des zones les plus intégrées sont décentralisées»

	Europe	**Amérique du nord**	**Amérique du sud**	**Asie**	**Afrique**
	UE	ALENA	MERCOSUR	ASEAN	UMA
Stade de l'intégration	Union économique et monétaire	Traité de Libre - Echange	Marché Commun inachevé	Accords Sectoriels	Union politique
Modalités d'implication des autorités sub-étatiques	Représentation institutionnelle et partenariat horizontal	Partenariat horizontal	Représentation institutionnelle et partenariat horizontal	Partenariat limité	Représentation institutionnelle et partenariat horizontal
Traditions Etatiques	Décentralisation	Fédéralisme	Centralisation et fédéralisme	Centralisation	Faible Décentralisation
Ressources des autorités sub-Etatiques	Fortes	Fortes	Asymétriques	Faibles	Faibles
Implication des autorités sub-étatiques	Fortes	Fortes	Faibles	Faibles	Faibles

La décentralisation semble être positivement associée aux niveaux du PIB par habitant. Ce dernier est probablement influencé par la convergence entre les pays. L'impulsion pour une activité plus élevée provient principalement d'une productivité plus élevée (productivité totale ou multifactorielle) et d'une main-d'œuvre mieux formée. Des preuves supplémentaires sur les « canaux intermédiaires », à savoir le lien entre la décentralisation et les déterminants de la croissance, tendent à confirmer que les finances publiques décentralisées sont associées à une part plus élevée des dépenses d'investissement physique et d'éducation.

L'incorporation du caractère non linéaire de la relation permet d'évaluer ce qu'un pays pourrait gagner en termes de PIB plus élevé s'il passait à l'indice de référence du pays le plus décentralisé. Pour être plus précis, les gains ont été calculés pour chaque pays fédéral s'il a déplacé la décentralisation fiscale au niveau du Canada, et pour chaque pays unitaire s'il a déplacé la décentralisation fiscale au niveau de la Suède. Une décentralisation plus poussée pourrait être associée à une augmentation moyenne du PIB d'environ 1% à 2% pour les pays fédéraux et de 3% à 4%

réfère à son histoire, sa tendance et ses politiques. S'agissant des formes, la distinction entre Etats fédérés et Etats unitaires reste floue pour certains pays lorsqu'il s'agit de la problématique de décentralisation.

La croissance des blocs commerciaux régionaux a été l'un des développements majeurs dans les relations internationales ces dernières années. Plusieurs pays se sont réunis en zones d'intégration économiques régionales en vue de simplifier leurs échanges et de favoriser leur évolution et leur croissance. Ces communautés se sont basées sur des critères d'intérêt économique et commercial. Pratiquement tous les pays sont membres d'un bloc. Les accords régionaux varient considérablement, mais ils ont, tous, pour objectif de réduire les obstacles au commerce entre pays. Le régionalisme fait partie de l'environnement économique mondial et affecte les pays en développement. Ces derniers se tournent vers le régionalisme en tant qu'outil de développement. Dans les années 1980, un énorme changement d'attitude envers le commerce international et la compétition a eu lieu. Une nouvelle vague d'AIR apparemment plus libérales est apparue.

Certains pays se sont regroupés en zones d'intégration économiques régionales, zones économiques ou communautés économiques afin de faciliter leurs échanges et de favoriser leur développement ou leur croissance. Ces communautés se sont bâties sur des critères d'intérêt économique et commercial. Les années d'après deuxième guerre mondiale ont été marquées par l'émergence de l'intégration économique régionale (cf.fig.3) qui, au fil des années suivantes, s'est vue développée en termes du nombre, de l'élargissement de ses membres ainsi que son degré d'avancement.

Figure 1: « Evolution des dynamiques d'intégration économiques régionales des Etats pour la période 1957-2017 »

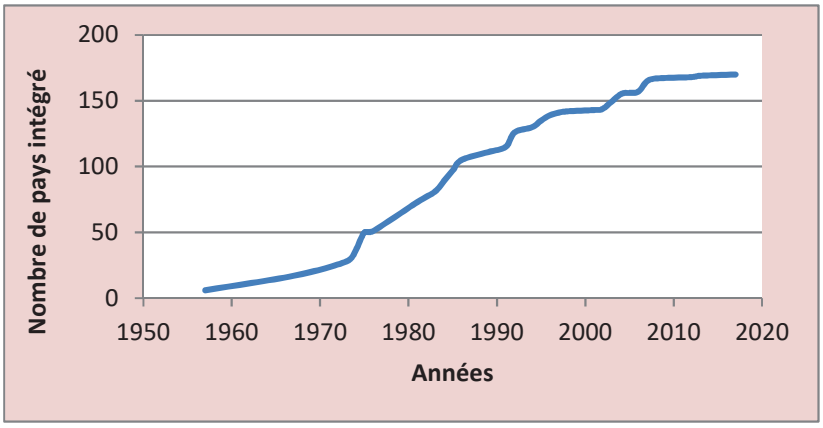

Source : élaboré sur la base de l'OMC

D'un autre côté, la législation sur la concurrence qui permet de prévenir les pratiques anticoncurrentielles est le complément indispensable de toute politique de libéralisation commerciale. A ce stade, le Maroc, l'Algérie et la Tunisie (pas d'information sur la Lybie et la Mauritanie) ont déjà mis en place des lois sur la concurrence ayant pour but de protéger les producteurs et les consommateurs et d'assurer la transparence des transactions commerciales. L'adoption de telles politiques est indispensable pour les pays maghrébins. En effet, les marchés locaux ne sont pas de taille suffisante pour permettre de réaliser les niveaux de croissance réclamés par la pression compétitive. Ceci implique la quasi-obligation pour les pays maghrébins de veiller sérieusement aux conditions locales de la concurrence. Or, il reste que l'implémentation de cette législation est encore loin des standards internationaux. Dans certains secteurs, le manque de concurrence fait apparaître des situations de rente. Ces dernières se constituent non seulement au détriment des consommateurs, mais également de la sphère productive, qu'elles conduisent à être moins compétitive sur les marchés internationaux.

S'agissant du régime préférentiel, le manque d'information au sujet du cadre préférentiel du commerce avec les pays partenaires constitue un handicap majeur à la réalisation des objectifs attendus d'un tel dispositif de coopération. En l'occurrence, en raison de ce déficit informationnel, les exportateurs marocains ont du mal à pratiquer l'usage des conventions commerciales et tarifaires conclues avec les pays arabes, notamment maghrébins.

Le renforcement de la coopération entre les pays du Maghreb s'impose, non seulement pour des raisons économiques et d'intégration régionale, mais aussi pour gérer, ensemble, les intérêts et les risques communs spécifiques à la région: problèmes écologiques et environnementaux, eau, énergie, climat, désertification, péril acridien, épizooties, risques sanitaires divers, problèmes migratoires, problèmes liés à la sécurité et à la lutte contre le terrorisme.

III. Le rôle de la décentralisation dans la construction des blocs régionaux

Si les accords politiques sur l'union maghrébine échouent à réaliser cette objectif, d'autres options indirectes peuvent permettre l'union. Parmi ces options, on distingue la décentralisation. En effet, à l'instar de l'union européenne, la décentralisation réside parmi les conditions nécessaires pour accéder à une IER dans n'importe quelle zone d'intégration. Toutefois, chaque pays possède sa propre forme de décentralisation qui se

Jusqu'aux années 1980, les pays maghrébins avaient en commun une tradition de forte emprise de l'Etat sur l'économie, en ligne avec le modèle de développement autocentré qu'ils avaient généralement adopté. Dès lors, ils ont initié un mouvement général d'ouverture et de libéralisation économique à des rythmes plus ou moins différenciés. Ainsi, le Maroc et la Tunisie ont mis en place le fameux Programme d'Ajustement Structurel «PAS» respectivement en 1983 et 1986. A l'opposé, en Algérie, l'instabilité politique et la guerre civile ont contribué à enrayer le processus de libéralisation économique pendant près de 10 années. Le PAS n'a été adopté qu'en 1994.

Outre ce facteur de divergence des politiques économiques, des problèmes structurels liés, notamment, à l'infrastructure des transports s'opposent à l'exploitation d'opportunités commerciales qui surgissent entre les partenaires maghrébins. L'absence quasi totale de lignes directes de transport terrestre ou maritime, génère des surcoûts et limite incontestablement la compétitivité-prix des produits échangés.

De plus, les accords bilatéraux préférentiels soumettent l'octroi des avantages fiscaux à la condition du respect de la règle dite du «transport direct». Ainsi, le transit d'un produit en territoire tiers occasionne forcément une rupture de cette règle et constitue un motif de soustraction du produit du bénéfice du régime préférentiel[(1)]. La faible qualité des infrastructures de chargement et déchargement mises à disposition constitue une barrière implicite qui concerne les importateurs et les exportateurs. L'inefficacité des activités de transport terrestre et maritime dans les pays maghrébins forme effectivement une barrière non tarifaire. Les activités maritimes, à l'instar de l'ensemble du secteur des transports, sont généralement publiques. Les transporteurs maritimes opérant dans les pays maghrébins rapportent que les coûts de «shipping[(2)]» dus à la régulation se sont accrus, ce qui favorise les transporteurs nationaux publics et restreint l'accès aux services portuaires pour les compagnies privées. Par ailleurs, ce traitement spécifique du secteur des transports se retrouve dans les engagements sectoriels pris par les pays du Maghreb dans le cadre du GATT. En effet, ce secteur est en situation d'exemption au régime de la nation la plus favorisée.

---

(1) Il s'agit d'un régime tarifaire douanier accordé à l'importation de certaines marchandises d'un pays déterminé, par dérogation au tarif généralou à la clause de la nation la plus favorisée.

(2) Le coût se réfère au coût des marchandises, pour expédier toute marchandise, un connaissement est requis et fait office de reçu et de contrat.

circonscrits en vue de leur apporter des réponses stratégiques communes. Le premier défi auquel la région est confrontée réside dans l'aspect démographique. L'évolution démographique dans les pays du Maghreb contribue à une urbanisation spectaculaire qui aggrave les rapports ville/campagne, touche l'équilibre alimentaire, amplifie les crises de logement et aboutit à des grandes métropoles surpeuplées telles que Casablanca et Alger.

Ainsi, la question du chômage constitue l'un des défis auxquels la région devrait faire face. Bien que ces pays soient pour la plupart entrés dans la transition démographique, leurs populations restent très jeunes. En outre, l'augmentation du nombre de femmes qui se présentent sur le marché du travail et l'accentuation de l'exode rural contribuent à augmenter le nombre des demandeurs d'emploi. Par conséquent et compte tenu de la forte croissance démographique, le taux de croissance économique reste insuffisant pour combler les écarts de revenus entre les deux rives de la méditerranée.

En matière d'environnement, la coopération régionale revêt une importance cruciale, compte tenu du fait que les enjeux environnementaux dépassent les frontières d'un seul pays. Les risques liés à l'environnement et la dégradation affectant le bassin méditerranéen sont différents et trouvent leur origine dans les activités humaines (industrie, agriculture intensive, tourisme de masse, trafic maritime intense et croissant, etc.). Ils sont, également, liés aux spécificités géographiques des territoires et aux tendances démographiques.

A cela s'ajoute le défi énergétique. En effet, la demande d'énergie devrait croître en moyenne d'environ 3% par an à l'horizon 2030. Cela se réfère, essentiellement, aux besoins grandissants en électricité et en eau dessalée. L'objectif sera, donc, d'assurer la sécurité énergétique et garantir l'autosuffisance pour tous les membres de l'union.

II. Obstacles rencontrés par les pays du Maghreb Arabe

La multiplication des accords commerciaux entre les pays maghrébins ne s'est pas traduite par une libéralisation suffisante des échanges intra-régionaux. Ces derniers sont demeurés pénalisés par un certain nombre de facteurs structurels, réduisant ainsi fortement la cohérence globale du schéma actuel d'intégration. La région se trouve confrontée à plusieurs obstacles et défis qui freinent cette possibilité d'une intégration de renommée.

I. Les enjeux de l'intégration Maghrébine

Les enseignements tirés des expériences des pays ayant réussi leur intégration économique, sans au préalable assurer l'intégration politique, indiquent les effets induits de la libre circulation commerciale sur le rapprochement des visions nationales pour l'identification de projets mobilisateurs des sociétés. Le Maghreb reste, à cet égard, marqué par la persistance de barrières tarifaires et non tarifaires encore excessives en comparaison avec d'autres régions.

L'intégration du Maghreb est devenue une nécessité économique incontournable, vu la concurrence intense que se livrent les différents blocs régionaux. En effet, compte tenu des défis occasionnés par les échéances charnières auxquelles les économies maghrébines devraient faire face[(1)], le coût du non-Maghreb peut s'avérer insoutenable pour les économies de la région. Ainsi, de par son rôle de moteur de croissance et d'intensification des échanges commerciaux entre pays de la région, l'intégration maghrébine pourrait constituer un facteur d'appui pour une insertion plus efficiente des pays membres à l'économie mondiale.

La particularité de la région maghrébine est qu'elle s'insère dans la continuité du courant libre échangiste qui devrait relier progressivement les deux rives de la Méditerranée, au même titre que celui impliquant les pays de la déclaration d'Agadir auquel l'Algérie ne fait pas partie. Ainsi, au-delà de la discontinuité géographique qui en découle, une relance du projet d'intégration maghrébine serait favorable pour redimensionner la libéralisation commerciale entre les pays de l'Accord d'Agadir et contribuer à son foisonnement pour en faire un véritable préalable à la réussite de l'intégration euro-méditerranéenne.

Certes, le projet à l'œuvre sur l'Union de la Méditerranée offre en principe, sous réserve de son bon acheminement, un palliatif aux déboires jusque-là rencontrées en termes de renforcement des liens de coopération Sud-Sud. Il n'en demeure pas moins que le schéma de construction de cette union ne serait décisif pour rendre crédible l'intégration économique qu'une fois basé sur une stratégie de coopération rénovée avec une structure organisationnelle obéissant aux règles de codécision.

D'un autre côté, les défis qui interpellent la région méritent d'être

---

(1) Démantèlement tarifaire, élargissement de l'Union Européenne à l'Est, libéralisation du secteur textile à l'échelle mondiale, forte vulnérabilité aux chocs de demande externe.

La décentralisation comme outil de l'intégration économique régionale Maghrébine

Abderrazak OUALI *(Docteur En Economie)* ***& Essaid TARBALOUTI***
(Professeur, Université Cadi Ayyad - Marrakech)

Introduction

Depuis ses émergences, les unions avaient bâti des réformes profondes aussi bien sur le plan politique que sur le plan économique. Avec le développement de la mondialisation, s'unifier devient une stratégie incontournable pour faire face aux effets de l'ouverture et la globalisation. Dès lors, l'expérience de l'intégration européenne est unique de son genre. A partir de ce constat, son évolution porte des leçons qui peuvent intéresser les pays qui sont engagés dans des intégrations régionales et qui souhaitent s'épanouir dans un monde globalisé.

L'UMA reste encore une union virtuelle, en dépit de quelques accords qui ont été signés entre ses membres. Ainsi, au moment où le renforcement des unions régionales devient capital pour une insertion positive dans la mondialisation, l'union maghrébine présente l'image d'un projet largement en panne dépendant foncièrement de l'Europe pour son activité économique et commerciale. Les raisons ayant jusqu'à maintenant freiné la dynamique maghrébine tiennent à des oppositions politiques de circonstance qui, entretenues depuis presque trente ans, ont occulté les vrais débats sur le fond des problématiques. L'absence de projets socio-économiques et géostratégiques pour le futur, susceptibles de mobiliser les acteurs du développement de la région, constitue encore un obstacle à toute vision volontariste d'intégration (HCP, 2007)(1).

Cet article a pour but de traiter les possibilités de la réussite de l'intégration maghrébine dans un monde globalisé. La première section sera consacrée aux enjeux de l'intégration maghrébine. La deuxième sera consacrée aux défis et obstacles de l'union magrébine. La troisième section analyse le rôle de la décentralisation dans la construction des blocs régionaux. La quatrième section présentera les pratiques de la décentralisation dans les pays de l'Union du Maghreb Arabe. La cinquième section présente une perspectives et recommandations quand au rôle de la décentralisation sur l'union.

(1) HCP (2007), « Maroc dans l'espace Maghreb 2030 : Approche d'une nouvelle géographie économique », Acte *de Forum III*.

Trente ans après la création de l'Union du Maghreb
enjeux et défis

Ouvrage collectif

Actes du Colloque Organisé par l'Organisation d'Action Maghrébine en partenariat avec la Fondation Hanns Seidel, A Marrakech,

à l'occasion du 30ème anniversaire de l'Union du Maghreb, Les 16 et 17 février 2019 à Marrakech

Coordination et encadrement

Pr. Driss Lagrini

Première Edition 2019

Titre	:	Trente ans après la création de l'Union du Maghreb enjeux et défis
Coordination et encadrement	:	Pr. Driss Lagrini
Auteurs	:	Ouvrage collectif
Première Edition	:	2019
Dépôt légal	:	2019MO4583
ISBN	:	978-9920-38-463-6
Impression	:	المطبعة والوراقة الوطنية IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات - مراكش RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT MARRAKECH TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23 iwatanya@gmail.com www.elwatanya.ma

Note: Les articles Publiés dans cet Ouvrage n'engagent que la responsabilité de leurs Acteurs

Trente ans après la création de l'Union du Maghreb

enjeux et défis

TRENTE ANS APRÈS LA CRÉATION DE L'UNION DU MAGHREB

ENJEUX ET DÉFIS

Ouvrage collectif

Actes du Colloque Organisé par l'Organisation d'Action Maghrébine en partenariat avec la Fondation Hanns Seidel, A Marrakech, à l'occasion du 30 ème anniversaire de l'Union du Maghreb, Les 16 et 17 février 2019 à Marrakech

Coordination et encadrement

Pr. Driss Lagrini

Première Edition 2019